

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

إستراتيجيات العدالة الانتقالية وتأثيرها على التنمية السياسية من وجهة نظر
العاملين في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"
"دراسة تطبيقية"

إبراهيم محمد إبراهيم صباح

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

2024/هـ1445م

إستراتيجيات العدالة الانتقالية وتأثيرها على التنمية السياسية من وجهة نظر
العاملين في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"
"دراسة تطبيقية"

إعداد:

إبراهيم محمد إبراهيم صباح

ليسانس حقوق - جامعة الأزهر/ فلسطين

إشراف: الدكتور شادي سمير عويضة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير من
معهد التنمية المستدامة/ كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

1445هـ/2024م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

إستراتيجيات العدالة الانتقالية وتأثيرها على التنمية السياسية من وجهة نظر العاملين في الهيئة
المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"
"دراسة تطبيقية"

اسم الطالب: إبراهيم محمد ابراهيم صباح
الرقم الجامعي: 22012331

إشراف: الدكتور شادي سمير عويضة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 05/09/2023 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

التوقيع:
التوقيع:
التوقيع:

1- رئيس لجنة المناقشة: الدكتور شادي سمير عويضة

2- ممتحنًا داخليًا: الدكتور سعدي الكرنز

3- ممتحنًا خارجيًا: الدكتور حسن السعدوني

القدس - فلسطين

1445هـ/2024م

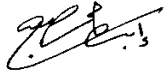
إهداء

إلى الذين سطروا بدمائهم أروع ملامح البطولة من أجل هذه الأرض ... الأكرم منا جميعًا.
إلى حلوة اللبن التي ما خالط لبنها يوما سكر المصالح
إلى ذات الصدر الحنون الذي كان لي ظلًا باردًا في هجير الحياة.
إلى نبع الحنان والقلب الفياض، إلى صاحبة العطاء الذي لا ينضب ... أمي الحنون
إلى أبي المبجل ... قدوتي ومثلي في الحياة ... أطال الله في عمره، وأمدّه بالصحة والعافية.
إلى زوجتي ... نور عيني وضوء دربي ومهجة حياتي ...
رفيقة الدرب والكفاح والظروف الصعبة التي لم تبخل بوقت أو جهد لمساعدتي.
وتحملت مشاق مسيرتي وما زالت شريكة الحياة والجذع الثابت الذي أتكى عليه وأفيء إلى ظله.
إلى السند والعضد والساعد إخوتي وأخواتي.
إلى الذين ساندوني في مسيرتي التعليمية، إلى الذين زرعوا الأمل في قلبي.
إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي أبنائي الأعمام محمد، أحمد، حلا، جنى، ندى، أحمد.

الباحث/ إبراهيم محمد إبراهيم صباح

إقرار:

أقرُّ أنا مُعدِّ الرسالة بأنها قدِّمت لجامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يُقدِّم لنيل درجة عليا، لأي جامعة أو معهد آخر.


التوقيع:

إبراهيم محمد إبراهيم صباح

التاريخ: 2023/09/05

شكر وعرّفان

بداية أشكر الله عز وجل بأن وفقني لإتمام هذه الدراسة آملاً أن تكون إسهاماً متواضعاً في مجال البحث العلمي، كما أتقدم بأجمل كلمات الشكر والتقدير لمشرفي الفاضل الدكتور/ شادي سمير عويضة، والذي تشرفت بإشرافه على رسالتي، والذي أرشدني ووجهني ومدني بعلمه وملاحظاته القيمة، التي كان لها الفضل الكبير في إنجاز هذه الدراسة، فكان له الدور الذي لا تسعفه كل كلمات الشكر والعرّفان.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة والتحكيم الدكتور/ حسن السعدوني والدكتور/ سعدي الكرنز، على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، وعلى توجيهاتهما الرشيدة ونصائحهما العلمية القيمة التي أثرت الرسالة وأغنيتها، فجزاهما الله خيراً.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لجامعة القدس الغراء، وإلى عمادة الدراسات العليا، وأعضاء الهيئة التدريسية في قسم التنمية المستدامة.

وإلى جميع الأصدقاء والزملاء الذين قدموا لي يد العون والمساعدة لإتمام هذه الدراسة، ولكل من لم تسعفني الذاكرة لشكرهم والثناء على جهودهم المبذول لتتري هذه الرسالة النور.

وختاماً أسأل الله العليّ القدير أن يجزي الجميع عنا خير الجزاء، والحمد لله رب العالمين.

لكم مني جميعاً خالص الشكر والتقدير

الباحث/ إبراهيم محمد إبراهيم صباح

مصطلحات الدراسة:

1. **العدالة الانتقالية:** "سلسلة مترابطة من الإجراءات تهدف إلى الانتقال بواقع المجتمعات التي مرت بمدد تعرضت فيها إلى العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إلى مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان باتخاذ إجراءات قضائية وأخرى غير قضائية، تتمثل في كشف حقيقة الانتهاكات وتعويض الضحايا وجبر الضرر وإصلاح مؤسسات الدولة والمصالحة الوطنية، فضلاً عن حفظ ذاكرة الانتهاكات للحيلولة دون تكرارها في المستقبل" (الجبوري، 2018: 28). كما عرفت المفوضية السامية لحقوق الإنسان العدالة الانتقالية على أنها المجموعة الكاملة للعمليات والآليات المرتبطة بمحاولة المجتمع التصالح مع إرث متفشي على نطاق واسع خلفه نزاع ماضي أو قمع وانتهاك وتجاوزات بهدف ضمان المساءلة وتحقيق العدالة والمساءلة من خلال الملاحقة القضائية والتعويضات والتدابير المختلفة والإصلاح الدستوري والقانوني والمؤسسي (الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية تقرير رقم 2004/616).
2. **التنمية السياسية:** "مجموعة من المتغيرات تستهدف الثقافة والبنية السياسية مؤدية إلى نقل المجتمع من نظام تقليدي إلى نظام حديث وإحداث تحول في قدرة وقابلية الإنسان السياسية بهدف تحقيق أهداف إجتماعية" (شعيب، 2018: 8).
3. **الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم":** "هو مؤسسة غير حكومية لا تهدف إلى الربح، تأسست في العام 1993م بقرار من السلطة الفلسطينية بموجب القرار الرئاسي رقم 59 لسنة 1994م، وأُنيط لها مهمة متابعة وضمان متطلبات حقوق الإنسان في مختلف القوانين والتشريعات والأنظمة الفلسطينية وفي عمل مختلف الأدوار والأجهزة والمؤسسات في دولة فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية" (ادعيس، د.ت: 2).
4. **الإستراتيجية (Strategy):** هي خطط أو طرق توضع لتحقيق هدف معين على المدى البعيد اعتماداً على التخطيطات والإجراءات الأمنية في استخدام المصادر المتوفرة في المدى القصير. ومفهوم الاستراتيجية عموماً: هي مجموعة السياسات والأساليب والخطط والمناهج المتبعة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في أقل وقت ممكن وبأقل جهد مبذول. (قسطلبي، 2021).
5. **فالتخطيط الإستراتيجي:** هو عملية تحديد المنظمة لإستراتيجيتها أو اتجاهها، واتخاذ القرارات بشأن تخصيص مواردها لمتابعة هذه الإستراتيجية. يمكن أن يتسع المفهوم أيضًا إلى آليات التحكم لتوجيه تنفيذ الإستراتيجية. (الدسوقي، 2019).
6. **المدخل الإستراتيجي:** هو خطط أو طرق توضع لتحقيق هدف معين على المدى البعيد اعتماداً على التخطيطات والإجراءات الأمنية في استخدام المصادر المتوفرة في المدى القصير. ومفهوم الإستراتيجية عموماً يتلخص في أنه: مجموعة السياسات والأساليب والخطط والمناهج المتبعة من

أجل تحقيق الأهداف المسطرة في أقل وقت ممكن وبأقل جهد مبذول. وتتمثل عملية التخطيط الإستراتيجي في خمس خطوات هي تحديد أولويات الأهداف. تطوير خطة إستراتيجية. تنفيذ وإدارة الخطة. مراجعة الخطة. (الشميلي، 2017) (باجي & فطوم، 2021: 23).

المخلص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر العدالة الانتقالية بأبعادها المتمثلة في (معرفة الحقيقة، التعويض وجبر الضرر، الإصلاح المؤسسي، المصالحة الوطنية) في تحسين وتطوير التنمية السياسية من وجهة نظر موظفي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في المحافظات الشمالية والجنوبية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج، واستخدمت الدراسة كلاً من أداة الاستبانة، والمقابلات لجمع البيانات الأولية، وتكون مجتمع الدراسة من (61) من العاملين في الهيئة المستقلة، حيث تم استخدام أسلوب الحصر الشامل، وتم استرداد (43) استخدمت لأغراض التحليل بنسبة استرداد (70%) بالإضافة إلى إجراء عدد (20) مقابلة مع متلقي الخدمة "المشتكين".

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثل أهمها في وجود علاقة ارتباط إيجابية بين العدالة الانتقالية والتنمية السياسية، وذلك من خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.772)، بمستوى دلالة (0.000) أقل من 0.05، بالإضافة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للعدالة الانتقالية بأبعادها المعتمدة على تحقيق وتحسين التنمية السياسية من وجهة نظر موظفي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وأخيراً أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط استجابة المبحوثين تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس - المؤهل العلمي - سنوات الخدمة - المنطقة) حول متغيري العدالة الانتقالية والتنمية السياسية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التعاون والمشاركة بين الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والهيئات الحقوقية الأخرى وبين المؤسسات والأجهزة الحكومية الفلسطينية، من أجل تعزيز وتحسين وتحقيق التنمية السياسية في المجتمع الفلسطيني، بهدف الوصول إلى العدالة والمساواة المرجوة داخل المجتمع، وكذلك تحقيق الحماية القانونية لأفراد المجتمع الفلسطيني خاصة في ظل الانتهاكات التي تمس حقوق الإنسان للمواطنين الفلسطينيين. كما أوصت الدراسة أيضاً بضرورة منح الهيئة المستقلة الرقابة الكاملة على الأجهزة الأمنية لتعزيز صلاحياتها بشكل أكثر قوة وأكثر إلزاماً، من أجل تعزيز قدرتها على تطبيق وتحقيق العدالة الانتقالية لتحسين التنمية السياسية داخل المجتمع الفلسطيني، والعمل على تنفيذها على أرض الواقع.

Transitional justice strategies and their impact on political development from the perspective of employees of the Independent Commission for Human Rights "Diwan of Grievances""An Applied Study"

Prepared by: Ibrahim Mohammed Ibrahim Sabbah

Supervisor: Dr. Shady Samir Awida

Abstract:

The study aims to uncover the impact of transitional justice and its dimensions (such as truth-seeking, compensation and reparations, institutional reform, and national reconciliation) on enhancing and developing political development, from the perspective of employees of the Independent Human Rights Commission in the northern and southern provinces. The study employs a descriptive-analytical approach to reach conclusions, utilizing tools such as questionnaires and interviews to gather primary data. The study sample consists of 61 employees in the Independent Commission, selected through a comprehensive sampling method. 43 questionnaires were retrieved for analysis (with a retrieval rate of 70%), in addition to conducting 20 interviews with service recipients (complainants).

The study has yielded a set of results, the most significant of which is the presence of a positive correlation between transitional justice and political development, as evidenced by the use of the Pearson correlation coefficient. The correlation coefficient value was (0.772), with a significance level of (0.000) less than 0.05. Additionally, there is a statistically significant effect of transitional justice and its dimensions, which are aimed at achieving and enhancing political development, from the perspective of employees of the Independent Human Rights Commission. Finally, the study results indicated the absence of statistically significant differences in the average respondents' responses attributed to demographic variables (gender, educational qualification, years of service, region) regarding the variables of transitional justice and political development.

The study recommends the necessity of enhancing cooperation and collaboration between the Independent Human Rights Commission and other human rights organizations, as well as with Palestinian governmental institutions and bodies. This is crucial for the purpose of advancing, improving, and achieving political development within Palestinian society, with the aim of attaining the desired justice and equality within the community. Furthermore, the study emphasizes the importance of achieving legal protection for Palestinian citizens, particularly in the face of human rights violations.

The study also suggests granting the Independent Commission full oversight over security agencies to strengthen its authority and role. This empowerment would enable the Commission to effectively implement and achieve transitional justice, thus enhancing its ability to improve political development within Palestinian society. This involves translating these recommendations into practical action on the ground.

الفصل الأول

خلفية للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

تعد العدالة الانتقالية بشكلها الحالي من المفاهيم الحديثة التي تم بلورتها من خلال تجارب وممارسات مرت بها الكثير من البلدان، حيث تعد بعد ذاتها تطورًا للمفهوم، أضف إلى ذلك إضافات وإسهامات الفقهاء والكتاب في هذا الشأن، إلا أن هذا المفهوم في إطاره العام قد بدأ بالتشكل منذ ثمانينيات القرن الماضي، حيث سميت هيئات المصالحة والحقيقة والإنصاف نتيجة لتقاطع أعمالها المشتركة فيما بينها، وبذلك تتأتى العدالة الانتقالية من عدة نظريات مستندة إلى آراء الكثير من الفقهاء (المعموري، 2022: موقع إلكتروني).

كما يشكل هذا الموضوع اهتمامًا كبيرًا داخل الأوساط الأكاديمية والسياسية، ومراكز حقوق الإنسان في المؤسسات الحكومية أيضًا، خصوصًا عند ربطه بأمن واستقرار المجتمعات، إذ يمثل مقارنة مهمة للأمن والاستقرار في مراحل ما بعد الصراع المجتمعي، نظرًا لما يحتويه من ضمانات للتعايش والسلم في المجتمع، كما أن تلك العدالة تعمل على عدم العودة للسلطوية داخل المجتمع ومنع انتهاكات حقوق الإنسان، والعمل الجاد لكشف مرتكبيها، وإتاحة الفرص لهم للاعتراف بأخطائهم، وذلك من أجل صناعة مجتمع قادر على تجاوز إرث الماضي دون إهدار لحقوق الضحايا" (حسن، وعبد الرضا، 2020: 118).

ولقد مر مفهوم العدالة الانتقالية بثلاث مراحل: ظهرت المرحلة الأولى مع نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أنشئت محاكمة بمدينة نورمبرج الألمانية عام 1945 لمحاكمة القادة الألمان على ما ارتكبه من جرائم حرب وفق القانون الدولي وعلى أثرها قامت الولايات المتحدة الأمريكية في مشروع مارشال بإعمار أوروبا وفق العدالة الاقتصادية، وتمحورت هذه المرحلة حول التجريم والمحاكمات الدولية التي ترتبت عليها. أما المرحلة الثانية فامتدت منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، وما أعقبه من تغييرات سياسية في أوروبا الشرقية، وظهرت آليات أخرى مثل لجان الحقيقة والتعويضات. أما المرحلة الثالثة فجاءت في خضم تجربة جنوب إفريقيا من خلال لجنة (الحقيقة والمصالحة) التي تشكلت للتعامل مع قضايا الانتهاكات التي تعرض لها السكان السود في جنوب إفريقيا فترة التمييز العنصري (المعموري، 2022: موقع إلكتروني) كذلك: (مجاهد، 2016: 25).

كما أن العدالة الانتقالية تعتبر إحدى الآليات التي تتيح تحولاً انتقالياً من جهاز استبدادي لا يوجد فيه حكم للقانون إلى نظام ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان، ويعيد الكرامة للضحايا، ويعمل على بناء الثقة بين الجماعات المتحاربة، ويعزز التغييرات على مستوى المؤسسات التي يقتضيها تحقيق علاقة جديدة بين السكان من أجل إنفاذ القانون، كما أن العدالة الانتقالية تقضي بإصلاح المؤسسات الحكومية، وذلك بإعادة الهبة لسيادة القانون، والتأكد من أن الهيئات القضائية جاهزة للقيام بدورها في المستقبل (سوتاس، 2008: 83-84).

ويختلف مفهوم العدالة الانتقالية في الحالة الفلسطينية عن الحالات الأخرى، سواء تمثلت تلك الحالات في الدول العربية أو الغرب الأوروبي، وذلك من حيث الحديث عن شعب لم ينل استقلاله بعد، وما يزال يزرع تحت نير الاحتلال، ومن حيث متطلبات الانتقال من نظام سياسي إلى نظام سياسي آخر، فسياق العدالة الانتقالية هنا يشهد حالة من التشرذم والانقسام السياسي أوقعت العديد من الضحايا، وصاحبها العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان، وأثرت سلباً على مهمتي التحرير والبناء الديمقراطي، الأمر الذي يستوجب تقديم مفهوم مختلف عن المفاهيم الأخرى، بحيث ينسجم مع الحالة الفلسطينية، ويمكن تعميمه لاحقاً على أي شعب محتل (مجاهد، 2016: 28).

أما موضوع التنمية السياسية فإنه يمثل أحد المواضيع الجادة في الأدبيات السياسية التنموية التي حاولت المدرسة الأمريكية التنظير لها عقب حصول العالم الثالث على استقلاله، بحيث أصبحت هناك إشكاليات بنوية وتحديات كبيرة تنتظر البناء السياسي للعالم الثالث الذي كان يطمح يومئذ إلى تحقيق العدالة الانتقالية بصورة متسارعة، وذلك عن طريق الاكتساب السياسي للاستقلال الوطني بهدف ضمان الانطلاقة Take off، بيد أن الحصول على الاستقلال السياسي لا يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة بكامل الشروط والعوامل لصعوبة واقع البلدان المستقلة التي كانت مستعمرة من جهة، وكيفية تعاملها مع العالم الخارجي من أجل بروزها كقوة جديدة في العلاقات الدولية من جهة أخرى (حاج، 2022: 11).

إضافة إلى ذلك، فإن العدالة الانتقالية تقدم إسهامًا قيمًا في مجموعة من مقاصد التنمية السياسية المستدامة، وبالتالي ينبغي على صناع القرار والجهات المانحة دعم العدالة الانتقالية والاستثمار فيها لتقليل فجوة العدالة، وفي سبيل التقليل من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان سيكون من الأيسر تحقيق السلام والتنمية السياسية المستدامة، إذا سعت المجتمعات إلى التماس العدالة في شأن تلك الانتهاكات ومعالجة أسبابها وعواقبها، كذلك تزداد فوائد إسهام العدالة الانتقالية في التنمية السياسية المستدامة إذا كانت تتناسب مع السياق وتراعي الاعتبارات الجنسانية، وصممت لتعزيز التغيير الطويل الأمد، ويتبناها ويقودها إلى حد كبير الضحايا والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والحكومة المحلية، بالإضافة إلى كونها مبتكرة وعملية وموجهة نحو حل المشكلات بعيدًا عن الاعتماد على المقاربات النموذجية، ولمضاعفة فرص نجاحها يجب أن تكون أيضًا إستراتيجية، وشاملة ومتوافقة مع الإستراتيجيات السياسية وإستراتيجيات بناء السلام وتنمية وتعزيز حقوق الإنسان (خاص المركز الدولي للعدالة الانتقالية، 2019: 5).

أما منظمات المجتمع المدني الفلسطيني فقد لعبت دورًا وطنيًا في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية الفلسطينية، وشاركت كذلك في بناء وتأسيس الدولة الفلسطينية، وهذا الدور نشط قبل اتفاقية أوسلو وإنشاء السلطة، مرورًا بالانقسام الفلسطيني الذي حصل عام 2007م، حيث تعتبر الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" المؤسسة الوطنية الرسمية المكرسة لدعم حقوق المواطنين الفلسطينيين. فقد أنشئت بقرارٍ/ مرسوم صادر عن الرئيس الراحل ياسر عرفات، بتاريخ 1993/9/30م، وقد نشر قرار الإنشاء لاحقًا في جريدة الوقائع الفلسطينية تحت رقم (59) لعام 1995. وبموجب القرار تحددت مهام ومسؤوليات الهيئة على النحو التالي: "متابعة وضمان توافر متطلبات صيانة حقوق الإنسان في مختلف القوانين والتشريعات والأنظمة الفلسطينية، وفي عمل مختلف الدوائر والأجهزة والمؤسسات في دولة فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية". وترك القرار للهيئة مهمة وضع نظامها الأساسي بما يضمن استقلالها وفعاليتها. وقد بدأت الهيئة تمارس نشاطاتها في بداية عام 1994. (www.ichr.ps، د.ت: موقع إلكتروني).

تقوم الهيئة بصفقتها - الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان وديوان المظالم - بمتابعة وضمان توافر متطلبات صيانة حقوق الإنسان في مختلف القوانين والتشريعات الفلسطينية، وفي عمل مختلف الدوائر والأجهزة والمؤسسات في السلطة الوطنية الفلسطينية، ويتسع نطاق عمل الهيئة ليشمل التعامل مع قضايا انتهاكات حقوق الإنسان، والشكاوى التي يقدمها المواطنون بشأن الانتهاكات المتمثلة في حقوق الإنسان، والتي تقع على المواطن من قبل السلطة التنفيذية، ونشر الوعي القانوني، والرقابة على التشريعات والسياسات الوطنية، ومدى مواءمتها للمعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان (www.ichr.ps، د.ت: موقع إلكتروني).

وبناءً على ما سبق سوف يستعرض هذا البحث موضوع العدالة الانتقالية كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية، خاصة أن التنمية السياسية هي جزء وهدف بحد ذاتها للعدالة الانتقالية، وذلك من خلال التطبيق على الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، حيث تعتبر من المراكز المتقدمة في محاولات تطبيق إستراتيجية التنمية الشاملة تحقيقاً للعدالة الانتقالية، وهذا ما أعطى للموضوع أهمية واضحة.

2.1 مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في إبراز الدور الذي تلعبه العدالة الانتقالية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يعاني النظام السياسي الفلسطيني خاصة بعد الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م من إشكالية كبيرة وفجوة عميقة لم يستطع من خلالها الفلسطينيون تحقيق العدالة الانتقالية، وبالتالي توقفت عجلة التنمية السياسية، وذلك بعد أن أصبح النظام السياسي الفلسطيني هجيناً وغير واضح المعالم، ومما زاد من حدة الفجوة هو حدوث الانقسام الفلسطيني عام 2007م الذي أدى إلى حدوث حالة من انعدام مفاهيم الحكم الرشيد وغياب العدالة الانتقالية، مما يجعلنا بحاجة ماسة إلى مقارنة إستراتيجية لتحقيق العدالة الانتقالية، والتي بدورها سوف تدفع عجلة التنمية السياسية بشكل أكثر سرعة، وعليه كان من الضروري علينا أن نتناول هذا الموضوع، وأن نبين أهم جوانبه وكيفية تحقيق التنمية السياسية من خلال مدخل العدالة الانتقالية في ظل هذه الأوضاع السائدة في الأراضي الفلسطينية.

وعلى الرغم من أن عام 2006م يعتبر عام التناؤل، وذلك بسبب إقرار الانتخابات التشريعية الثانية في تاريخ الشعب الفلسطيني؛ إلا أن النتائج كانت سلبية على النظام السياسي الفلسطيني، وذلك بسبب فوز حركة حماس بالأغلبية المطلقة، الأمر الذي أدى إلى تعقيد المشهد الدولي، وذلك بسبب عدم التزام حركة حماس بالاتفاقيات المبرمة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وعدم الاعتراف أيضاً بشروط اللجنة الرباعية، الأمر الذي أدى إلى صعوبة تشكيل حكومة فلسطينية لها شرعيتها على المستوى الدولي، ونتج عنه دخول النظام السياسي الفلسطيني في أزمة سياسية حادة أدت إلى اقتتال داخلي محدود وقع فيه ضحايا من أبناء الشعب الفلسطيني - وخاصة من حركتي فتح وحماس - أدى في نهاية المطاف إلى خروج السلطة الوطنية الفلسطينية من قطاع غزة وإدارة الحكم من محافظة رام الله، وسيطرت حركة حماس على المحافظات الجنوبية، هذا المشهد أدى إلى انقسام سياسي عقد المشهد الداخلي الفلسطيني، وأصبح كل طرف يدير السياسات العامة من منظوره الحزبي، في ظل هذا الانقسام غابت مفاهيم الحرية والديمقراطية والانتخابات، وزاد سقوط ضحايا وحدث انتهاكات مخالفة للقانون الأساسي الفلسطيني، والأهم من ذلك كله هو إنعدام واضح لمبادئ وحقوق الإنسان في قطاع غزة وغياب الحد الأدنى من حرية الرأي والتعبير وكل ما يتعلق بمفهوم الديمقراطية داخل المجتمع الفلسطيني.

من هنا وبعد أكثر من عقد ونصف من الزمن مر على الشعب الفلسطيني وبعد سقوط ما يقارب من 260 ضحية في أحداث الانقسام الفلسطيني فيمكن القول أن التجربة الجديدة في الحياة السياسية تتطلب إجراءات العدالة الانتقالية أسوة بجميع الدول، فقد اجتهدت أطراف فلسطينية ودولية في حل أغلبية القضايا الدموية، ووضع ميثاق شرف تجاه القضايا الاجتماعية في الضفة وغزة، إلا أن هذه الإجراءات ما زالت غير ناجعة إلى الآن. (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9198).

وتتضح مشكلة الدراسة أكثر من خلال النظر إلى عدد الشكاوى التي تلقتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان على مدار الأعوام السابقة حيث تلقت الهيئة (2815) شكوى خلال العام 2019، مقارنة بـ (2638) شكوى خلال العام 2018، أي بفارق زيادة (177) شكوى. وبلغ عدد الشكاوى (2656) شكوى خلال العام 2017، و(2685) شكوى خلال العام 2016 أي بفارق نقصان (18) شكوى، في حين كان عدد النقصان في الشكاوى خلال العام 2017 عن العام 2016 (28) شكوى. كذلك تلقت الهيئة (2050) شكوى خلال العام 2020، في حين تلقت (2815) شكوى خلال العام 2019 تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، والاعتداء على حرياته العامة، سواء أكانت من الأجهزة المدنية، أم الأمنية التابعة لدولة فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة. كان الفارق بالنقصان في الشكاوى بين العام 2020 والعام 2019 ما يعادل (765) شكوى. ويعود السبب في ذلك النقصان إلى جائحة كورونا التي أعاققت عمل الهيئة، وأعاقت وصول المشتكين إلى مكاتبها بسبب منع الحركة أو الحد منها. بالإضافة إلى ذلك فقد تلقت الهيئة (2405) شكوى خلال عام 2021، مقارنة بـ (2050) خلال العام 2020 أي بفارق زيادة (355) شكوى. (www.ichr.ps، د.ت: موقع إلكتروني).

وعليه فإن مشكلة الدراسة تدور حول التساؤل الرئيس الآتي: ما دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" في استخدام العدالة الانتقالية كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية؟

3.1 أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما مستوى تطبيق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" للعدالة الانتقالية من وجهة نظر الموظفين؟
2. ما درجة تحقيق التنمية السياسية من خلال الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" من وجهة نظر الموظفين؟

3. هل يوجد أثر لمستوى تطبيق العدالة الانتقالية على تحقيق التنمية السياسية؟
4. ما معوقات الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" في استخدام العدالة الانتقالية كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية من وجهة نظر متلقي الخدمة؟
5. ما آليات استخدام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" للعدالة الانتقالية في تحقيق التنمية السياسية من وجهة نظر متلقي الخدمة؟

4.1 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على مستوى تطبيق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" للعدالة الانتقالية من وجهة نظر الموظفين.
2. استقصاء درجة تحقيق التنمية السياسية من خلال الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" من وجهة نظر الموظفين.
3. معرفة ما إذا كان هناك أثر دال إحصائيًا لمستوى تطبيق العدالة الانتقالية في تحقيق التنمية السياسية.
4. الكشف عن معوقات الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" في استخدام العدالة الانتقالية كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية من وجهة نظر متلقي الخدمة.
5. التعرف على آليات استخدام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" للعدالة الانتقالية في تحقيق التنمية السياسية من وجهة نظر متلقي الخدمة. أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

1.4.1 الأهمية العلمية:

1. أن هذه الدراسة تتطرق إلى معالجة مشكلة مهمة قلما تعرضت لها الدراسات والأبحاث للباحثين السابقين، وهو ما يضيف على الدراسة أهمية واضحة.
2. أن المكتبة السياسية والقانونية - خاصة في فلسطين - تتسم بالقلّة في المصادر المتعلقة بالموضوع، وبالتالي ستكون هذه الدراسة إضافة مهمة للمكتبة.
3. ما يضيف أهمية لهذه الدراسة هو قيامها بمعالجة هذا الموضوع من جميع جوانبه، ومن خلال عدة قوانين وسياسات عديدة.

4. تستعرض العدالة الانتقالية كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية، وذلك بالتطبيق على الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، خاصة في ظل الوضع الخاص للأراضي الفلسطينية، ومحاولة بعض منظمات المجتمع المدني تحقيق التنمية السياسية من خلال العدالة الانتقالية، وتطبيقها على أهم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وهي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم".

2.4.1 الأهمية العملية:

1. أن هذه الدراسة تفيد الكثير من الباحثين، سواء كانوا سياسيين أو قانونيين أو مهتمين بموضوع الدراسة عموماً، وذلك من خلال الاعتماد على مثل هذه الدراسات في دراساتهم المشابهة أو الدراسات الممتدة لهذه الدراسة.
2. أن هذه الدراسة وما يمكن أن تتوصل لها من توصيات يمكن الأخذ بها من قبل السياسيين والقانونيين والقائمين على منظمات المجتمع المدني في فلسطين وبعض الدول الأخرى.

5.1 تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى الاجابة عن التساؤلات الآتية:

التساؤل الأول: "هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ بين العدالة الانتقالية كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية لدى موظفي الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"؟"

التساؤل الثاني: "هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ للعدالة الانتقالية كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية لدى موظفي الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"؟"

التساؤل الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ في متوسط استجابة الباحثين حول العدالة الانتقالية تعزى للمتغيرات الأساسية (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المنطقة).

التساؤل الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ في متوسط استجابة الباحثين حول التنمية السياسية تعزى للمتغيرات الأساسية (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المنطقة).

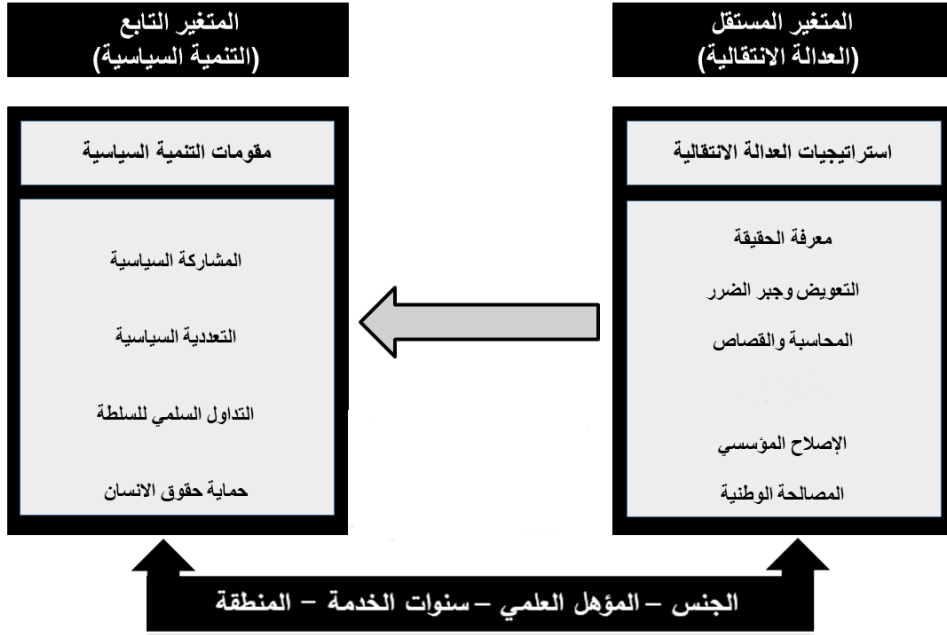
6.1 نموذج متغيرات الدراسة

تعني العدالة الانتقالية العمليات والآليات التي تهدف إلى تحقيق المساءلة والعدالة والمصالحة بين المجتمعات التي تعاني من الانقسامات والصراعات السابقة، وذلك من خلال القضاء وغير القضاء، مثل تقصي الحقائق والتعويضات والإصلاحات الدستورية والمؤسسية، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. يهدف ذلك إلى اعتراف الضحايا وتعزيز الثقة في مؤسسات الدولة، ومنع تكرار الانتهاكات في المستقبل، وتحقيق المصالحة والسلام الدائم في المجتمعات المتضررة. لذا، يتعين أن تكون هذه العمليات محددة السياق ووطنية، وتركز على احتياجات الضحايا لتحقيق الهدف المنشود (المفوضية السامية لحقوق الإنسان، د.ت).

يتطلب تحقيق العدالة الانتقالية توفر شروط التنمية السياسية والمقومات اللازمة لتحقيق أهدافها المرجوة، وهذا يتحقق من خلال عملية الإصلاح المؤسسي بالتوافق بين جميع أطراف المجتمع، وإقرار دستور يضمن المشاركة السياسية وحماية حقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة. ويتعين أن تكون عملية إقرار الدستور مبنية على أسس العدالة الانتقالية وترسيخها، من خلال معرفة الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمان عدم التكرار، وذلك من خلال الإصلاح المؤسسي وعملية المصالحة بكافة مكوناتها، وحماية حقوق الإنسان (أماندا كاتس، 20-27). وبناءً عليه تتمثل متغيرات الدراسة في الآتي:

1. **المتغير المستقل:** العدالة الانتقالية؛ وتتمثل أبعاده الفرعية في إستراتيجيات العدالة الانتقالية، وهي: معرفة الحقيقة، التعويض وجبر الضرر، المحاسبة والقصاص، الإصلاح المؤسسي، المصالحة الوطنية.
2. **المتغير التابع:** التنمية السياسية؛ وتتمثل أبعاده الفرعية في مقومات التنمية السياسية، وهي: المشاركة السياسية، التعددية السياسية، التداول السلمي للسلطة، حماية حقوق الإنسان.

ويوضح الشكل رقم (1.1) العلاقة بين متغيرات الدراسة



شكل 1.1: أنموذج متغيرات الدراسة - أماندا كاتس (2021).

7.1 حدود الدراسة

تحدد الدراسة الحالية بالحدود الآتية:

1. **الحد الموضوعي:** ستقتصر الدراسة على دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" في استخدام العدالة الانتقالية كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية.
2. **الحد المكاني:** سيتم تطبيق الدراسة على الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم".
3. **الحد البشري:** سيتم تطبيق أدوات الدراسة على جميع الموظفين وملتقي الخدمة في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم".
4. **الحد الزمني:** سيتم تطبيق الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2023/2022م.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المبحث الأول: العدالة الانتقالية

يعتبر مفهوم العدالة الانتقالية من المفاهيم التي شاعت في السنوات الأخيرة نتيجة للصراعات التي سادت داخل الدول نفسها نتيجة الصدام الداخلي والحروب الأهلية وسقوط الضحايا، فمن خلال العدالة الانتقالية تنتقل المجتمعات من حالات الصراع إلى حالة التوافق والسلام، وصولاً إلى نظام ديمقراطي يمنع تجدد هذه النزاعات مرة أخرى، ويؤسس لأنظمة ديمقراطية متعاقبة. وبالتالي سوف يستعرض هذا المبحث ماهية العدالة الانتقالية من خلال بيان تعريفها وأهميتها وتطورها التاريخي ونظرياتها وغير ذلك.

1.1.2 مفهوم العدالة الانتقالية وتطورها التاريخي:

سوف يتم في هذا المطلب استعراض مفهوم العدالة الانتقالية في اللغة والاصطلاح، ومن ثم بيان تطورها التاريخي للوصول إلى بلورة مفهوم واضح لهذا المصطلح.

1.1.1.2 تعريف العدالة الانتقالية:

أولاً: تعريف العدالة الانتقالية في اللغة: يعتبر مفهوم العدالة الانتقالية من المفاهيم المركبة، حيث إنه يتكون من مصطلحين "العدالة"، و"الانتقالية"، إذ إن معنى العدالة لغة جاء من كلمة العدل وهي

بمعنى: "الاستقامة"، يقال: في طريق عدل أي مستقيم، وتطلق على استقامة السيرة والدين، قال الزركشي في (البحر): "واعلم أن العدالة شرط بالاتفاق؛ ولكن اختلف في معناها: فعند الحنفية عبارة عن الإسلام مع عدم الفسق، وعند الشافعية: "ملكة في النفس تمنع من اقتراف الكبائر وصغائر الخسة، كسرقة لقمة، والرذائل المباحة كالبول في الطريق" (الإسنوي، ج3، د.ت: 128).

كما أشار المقرئزي إلى العدل بأنه: ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور. عدل الحاكم الحكم يعدل عدلاً، وهو عادل من قوم عدول وعدل. وهو ذات المعنى في مصطلح الفقهاء والمحدثين (المقرئزي، ج2، د.ت: 379).

أما أبو الحسن الأندلسي "ابن سيده"، فقد أورد عدة معانٍ للعدل، وهي (ابن سيده، د.ت: 13):

1. العدالة والعدولة والمعدلة كله: العدل.
2. عدل الحكم: أقامه.
3. عدل الرجل: زكاه.
4. العدلة، والعدلة: المزكون.
5. وعدل الموازين والمكاييل: سواها.
6. وعدل الشيء يعدله عدلاً، وعادله: وازنه.
7. العدل، والعدل، والعدل: النظر والمثل، وقيل: هو المثل وليس بالنظر عينه.
8. وعدل الرجل في المحمل وعادله: ركب معه.
9. وعدليك: المعادل معك.
10. والعدل: نصف الحمل يكون على أحد جنبي البعير، والجمع أعدل وعدول.

أما مفهوم الانتقالية فقد جاء من الأصل اللغوي للفعل نقل، وهو: "تحويل الشيء من موضع إلى موضع، نقله ينقله نقلاً فانقل. والتنقل: التحول. ونقله تنقيلاً إذا كثر نقله. والنقلة: الاسم من انتقال القوم من موضع إلى موضع، والنقل: ضرب من السير، وهو المداولة عليه. ويقال: انتقل سار سيراً سريعاً" (ابن منظور، مجلد4، د.ت: 826).

وعليه، فقد أجمعت العديد من المصادر على مفهوم العدالة بأنها الاستقامة أو الطريق المستقيم، أما الانتقالية فهي نقل الشيء من مكان لآخر.

ثانياً: تعريف العدالة الانتقالية في الاصطلاح: على الرغم من أن مصطلح العدالة الانتقالية قد تم تعريفه من منظمة الأمم المتحدة وبعض التشريعات؛ إلا أنه لا زال يشوبه الغموض، فعلى الرغم من أن العالم قد شهد الكثير من تجارب الدول منذ سبعينيات القرن الماضي؛ إلا أنه ما زال من المصطلحات الحديثة، ويمكن تعريف هذا المصطلح بالآتي:

يستخلص من التجربة الإنسانية أن العدالة الانتقالية ليست سوى: "مجموعة من التدابير القضائية وغير القضائية التي طبقتها بعض الدول بقصد تأمين الانتقال من مرحلة الاستبداد إلى مرحلة الاستقرار، ويشمل هذا المفهوم الآليات التي يستخدمها المجتمع لفهم تجاوزات الماضي لغاية إقامة العدالة وتحقيق المصالحة، وقد تشمل هذه الآليات الوسائل القضائية وغير القضائية من محاكمات وتعويض وتقصي للحقائق وإصلاح دستوري" (بولعابي، وبن شعبان، 2017: 13).

وقد أشارت الأمم المتحدة إلى مفهوم العدالة الانتقالية بالفقرة التالية: "تغطي العدالة الانتقالية كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة تجاوزات الماضي الواسعة النطاق، بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة، وتهدف العدالة الانتقالية إلى الاعتراف بضحايا تجاوزات الماضي على أنهم أصحاب حقوق، وتعزيز الثقة بين الأفراد في المجتمع الواحد، وثقة الأفراد في مؤسسات الدولة، وتدعيم احترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون" (United Nations Human rights, 2014: p1).

كما عرّفت العدالة الانتقالية بأنها: "سلسلة مترابطة من الإجراءات تهدف إلى الانتقال بواقع المجتمعات التي مرت بمدد تعرضت فيها إلى العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إلى مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان باتخاذ إجراءات قضائية وأخرى غير قضائية، تتمثل في كشف حقيقة الانتهاكات وتعويض الضحايا وجبر الضرر وإصلاح مؤسسات الدولة والمصالحة الوطنية، فضلاً عن حفظ ذاكرة الانتهاكات للحيلولة دون تكرارها في المستقبل" (الجبوري، 2018: 28).

كما تم تعريف العدالة الانتقالية بأنها: "مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان بكشف حقيقتها ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها، وجبر ضرر الضحايا ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصلحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها، ويرسي ضمانات عدم تكرار الانتهاكات والانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام ديمقراطي يسهم في تكريس منظومة حقوق الإنسان" (الإمام، 2022: 41).

وعليه، فإن المفاهيم السالفة للعدالة الانتقالية ارتبط معناها بفكرتين أساسيتين (الهوري، 2021: 19-20). كذلك: (حميد، 2017: 14):

1. تحقيق المصالحة الوطنية وتحقيق السلام والوصول الى حالة السكينة العامة، والذي لا يمكن أن يتحقق إلا عب التغيير البطئ في السلوكيات والمواقف والعواطف بين الأعداء السابقين لبناء علاقات الثقة من خلال الدستور الجديد الذي يحمي الحريات.
2. أن يكون المجتمع والدولة في إطار انتقال سواء من نزاع مسلح أو صراع إلى سلم، أو من حكم تسلطي لحكم ديمقراطي أو من الاحتلال إلى التحرر، أي يفترض أن المجتمع يتحول من حالة سلبية غير مفضلة إلى إيجابية مفضلة على اختلاف أشكال هذا التحول.
3. أن يكون هناك انتهاكات حقوقية قامت بها النظم فيما قبل التحول، تلك الانتهاكات تركت آثارًا نفسية ومادية على المجتمع، مما يستدعي تدخلًا وتمهيدًا بإزالة آثار هذه الانتهاكات، ومعاقبة المتهمين لتثبيت مفهوم دولة القانون من ناحية، وردع من يريد أن يقوم بمثل هذه المخالفات في المستقبل، فيصبح بناء الديمقراطية أيسر في مجتمع يحترم مواطنيه وحقوقهم الأساسية ويفصل بينهم بالقانون، مما ينعكس على حالة الديمقراطية إيجابيًا، لأنها تصبح قائمة على احترام الإنسان والقانون على حد سواء.

أما في السياق الفلسطيني فإن مفهوم العدالة الانتقالية يختلف باختلاف السياق الذي تأتي في إطاره العدالة الانتقالية، من حيث الحديث عن شعب لم ينل استقلاله الوطني بعد، ولم يزل يرزح تحت الاحتلال، ومن حيث متطلبات الانتقال من نظام سياسي إلى آخر فإن سياق العدالة الانتقالية هنا يأتي في سياق حالة من التشرذم والانقسام السياسي أوقعت العديد من الضحايا، وصاحبها العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان، وأثرت سلبًا على مهمتي التحرر الوطني والبناء الديمقراطي، الأمر الذي يستوجب تقديم تعريف خاص للعدالة الانتقالية ينسجم مع الحالة الفلسطينية، يمكن تعميمه لاحقًا على أي شعب تتماثل ظروفه وظروف وواقع الشعب الفلسطيني (مجاهد، 2016: 25).

يمكن القول بأن العدالة الانتقالية قد تطور مفهومها منذ ظهورها كمصطلح رسمي وحتى اليوم، وجاء هذا التطور بتطور الأحداث التي رافقتها والصراعات التي قامت في تلك الفترة.

2.1.1.2 تجارب عدد من الدول في مجال العدالة الانتقالية.

لا يمكننا القول إن كل تجارب لجان الحقيقة والمصالحة التي تأسست لتحقيق العدالة الانتقالية قد نجحت في أداء مهمتها، فبعضها عرف الفشل، وبعضها كان مختلط النتائج، وبعضها نجح وساهم في تأمين وترسيخ التحول الديمقراطي، وستتطرق هذه الدراسة لتجربتي جنوب إفريقيا والأرجنتين والمغرب وتونس في محاولة لاستخلاص الدروس منهما.

تجربة جنوب إفريقيا:

تعد تجربة جنوب إفريقيا من أبرز تجارب العدالة الإنتقالية في العالم فبعد سقوط نظام التمييز العنصري وحرب دامت ما يقارب من ثلاثين عام (1960 – 1990) قادها المؤتمر الوطني الأفريقي ضد نظام التمييز العنصري دخلت البلاد بعدها مرحلة الإنتقال الديمقراطي في عام 1990 عند وصول زعيم الأقلية البيضاء “دو كلير” الى السلطة إذ قام برفع الحظر عن نشاط المؤتمر الوطني الأفريقي وأطلق سراح زعيمه نلسون منديلا بعد 27 عاما من السجن. كان الإنتقال الديمقراطي في جنوب إفريقيا ثمرة مسار قائم على التفاوض، وليس نتيجة إنتصار لطرف على حساب آخر أو نتيجة ثورة، كما أثبت الفاعلون السياسيون واقعيتهم بإصرارهم على إعتقاد نهج المصالحة لتجنب كل أشكال الإنتقام، والمحافظة على مستوى النمو الإقتصادي للبلاد. (النويضي، 2013).

خلال العام 1993 تم تبني دستور انتقالي للدولة وكانت قضية العفو عن مرتكبي الجرائم الخطيرة خلال فترة الصراع من أهم نقاط المفاوضات حول الإنتقال الديمقراطي وقد توصل طرفي الصراع الى تسوية مفادها أن العفو يمكن أن يتم بالنسبة للأعمال الإجرامية التي تمت بهدف سياسي وكان لها علاقة بنزاعات الماضي وفي عام 1994 تمت أول إنتخابات متعددة الأعراق فاز فيها حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وأنتخب مانديلا رئيسا لجنوب إفريقيا. (ستولد، 2011).

في منتصف عام 1995 صادق برلمان جنوب إفريقيا على قانون دعم الوحدة الوطنية والمصالحة الذي أسس للجنة الحقيقة والمصالحة وعين الرئيس نلسون منديلا اعضاء تلك اللجنة البالغ عددهم 17 عضو في شهر ديسمبر من ذات العام واختير القس ديزموند توتو رئيسا لها.

تجربة الأرجنتين:

عانت دولة الأرجنتين حالة قاسية مستعصية من حكم العسكر إذ شهدت الدولة خلال الأربعين عاما من عام 1943 حتى عام 1983، أربعة انقلابات عسكرية، تولت فيها مجالس عسكرية حكم البلاد لفترة 20 عاما، تخللتها حكومات مدنية تفاوتت ما بين حكومات ضعيفة، أقرب إلى واجهة لسلطة العسكر، وحكومات قوية حققت استقرارا سياسيا وازدهارا اقتصادي. (الجبوري، 2018).

كانت أسوأ فترة حكم عسكري هي فترة السبع سنوات من عام 1976 إلى عام 1983، والتي شهدت إرهاب الدولة في محاولتها القضاء على المجموعات المسلحة وتصفية الخصوم السياسيين، فارتكبت إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان راح ضحيتها قرابة 30 ألف ما بين قتل ومفقود كما تم فرض

الأحكام العرفية ، وألغى الدستور ، وتم حظر التظاهر والتجمهر وفرضت الرقابة على الصحافة والإعلام و هيمن العسكر على النقابات ومنظمات المجتمع المدني، وأخيرا بدأ ما عُرف باسم “الحرب القذرة” والتي عرفت أيضا بإسم “إعادة التنظيم الوطني” و هو الإسم الذي إستخدمته الحكومة العسكرية في الأرجنتين لمرحلة إرهاب الدولة . (الطاهري، 2021: 81).

بعض المصادر ترجح أن البداية كانت عام 1969، خلال هذه المرحلة قامت القوات العسكرية والأمنية وكذلك فرق الموت اليمينية، فيما عرف بالتحالف الأرجنتيني ضد الشيوعية، بمطاردة وقتل مقاتلين يساريين، ومعارضين سياسيين، وأي شخص يعتقدون أنه مرتبط بالاشتراكية.

التقدير لضحايا الحرب القذرة تراوح حسب المصادر من 7'158 إلى 30'000، من -نشطة يساريين، نقابيين، طلبة، صحفيين، وكذلك مقاتلين ماركسيين وبيرونيين. وثائق سرية من الشرطة السرية الأرجنتينية استشهدت بتقرير رسمي، أعدته كتيبة الإستخبارات 601، أنه حوالي 22'000 ألف شخص قتلوا أو أختفوا في الفترة من 1975 إلى منتصف عام 1978، كما تم الكشف لاحقا أن على الأقل 12'000 من الذين أختفوا كانوا محتجزين من قبل “السلطة التنفيذية الوطنية” في معتقلات سرية في جميع أنحاء الأرجنتين وأفرج عنهم نتيجة ضغوط دبلوماسية خلال الحكم العسكري، بينما العدد الرسمي لضحايا الإختفاء القسري حسب تقرير اللجنة الوطنية المعنية بالأشخاص المختفين عام 2003 - 13'000 شخص. (بنيس، 2020).

لم يكن المناخ القمعي في الأرجنتين يسمح بإنشاء أي حركة إحتجاجية أو حزب سياسي يقف في وجه حكم العسكر إلا حركة واحدة ضربت مثلا رائعا وفريدا في تلك الحقبة ما بين عامي 1976 و1983 وهي حركة ” أمهات ميدان مايو” أجتتمعن وانتظمن عام 1977 للمطالبة بمعرفة مصير أبنائهن، وبدأت المسيرة بعقد إعتصامات صامتة في ميدان مايو في بوينس آيرس، أمام القصر الرئاسي “كاسا روسادا”، في تحدٍ علني لإرهاب الدولة. (بوجلال، 2018: 506).

إلى جانب جمعية “أمهات بلازا دي مايو” التي كانت تتاضل لمعرفة مصير أبنائها المختطفين، تأسست جمعية “جدات بلازا دي مايو” في نفس العام لمعرفة مصير أحفادهن أبناء ضحايا الإختفاء القسري، الذين خطفتهم القوات الموالية للعسكر، بعضهم ولدوا لأمهات معتقلات، وتم تبنيهم بشكل غير قانوني.

الجمعية كانت تسعى لإعادة الأطفال إلى عائلاتهم الأصلية، فخطف الأطفال الرضع كان جزء من خطة منتظمة إعتمدتها الحكومة العسكرية خلال “الحرب القذرة”، لينشأ الأطفال المختطفون في حضن عائلات العسكريين وحلفاء النظام، لكيلا ينشأ جيل آخر من المعارضين.

هذا النشاط المدني تنامي وشجع شرائح أخرى من المجتمع لتتحرك للمطالبة بالحقوق والحريات، وتساعد الضغط الشعبي وتنامي بعد هزيمة الحكم العسكري في حربه مع بريطانيا حول جزر المالديفيس "الفوكلاندي" في شهر يونيو 1982، فضعفت قبضة العسكر على الحكم وعادت السلطة المدنية في 10 ديسمبر 1983.

تجربة المغرب:

تُعد تجربة العدالة الانتقالية في المملكة المغربية من أوائل التجارب في الدول العربية فبعد إستقلال المغرب عام 1956 قامت السلطات بإعتقال الآف المواطنين تعسفا وبتعذيبهم أو بإخفائهم لسنوات طويلة، كما ردت بعنف على الاحتجاجات والإضرابات مما أدى إلى وقوع عشرات القتلى من المدنيين، وفي العام 1990 أسس الملك حسن الثاني المجلس الإستشاري لحقوق الانسان نتيجة للضغط الداخلي والدولي المتزايدين وتم إطلاق سراح المئات من المعارضين السياسيين.

و في السنة نفسها بعد أن تقلد الملك محمد السادس الحكم خلفا لوالده عين لجنة تحكيم مستقلة من أجل تعويض ضحايا التوقيف التعسفي و الإخفاء القسري و أختزل قضية الطي النهائي لملف الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في التعويض المادي للضحايا و ذويهم ، الأمر الذي حدى بالضحايا و عائلاتهم و المدافعين عنهم إلى التكتل و التنظيم و التنسيق مع المنظمات الحقوقية مطالبين بضرورة المزوجة بين الكشف عن حقيقة تلك الإنتهاكات و إعتماد مقاربة شمولية لمبدأ جبر الضرر كما هو متعارف عليه في تجارب العدالة الانتقالية الدولية و إتخاذ اجراءات لمنع تكرار ما جرى في الماضي. (اللاوي، 2013).

تمخض عن الحراك الحقوقي في المجتمع المدني بالمغرب ((المرصد الوطني للسجون - المنتدى المغربي من أجل الحقيقة و الإنصاف - المنظمة المغربية لحقوق الإنسان - لجنة الدفاع عن حقوق الانسان)) التأثير على السلطة السياسية فشكلت هيئة الإنصاف و المصالحة : و هي أول لجنة لتقصي الحقائق في العالم العربي ، و لدت هذه الهيئة بإعتمادها من قبل الملك محمد السادس بتاريخ 7 يناير من عام 2004 ووفقا لقانون إنشائها الصادر بتاريخ 10 ابريل من ذات العام هي لجنة " وطنية للحقيقة و الإنصاف و المصالحة ذات إختصاصات غير قضائية في مجال تسوية ماضي الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان و من مهامها البحث و التحري و التقييم و الإقتراح " تنظر هذه اللجنة في الإنتهاكات من تاريخ الإستقلال في عام 1956 حتى تاريخ تشكيلها في عام 2004 " 43 عاما من الإنتهاكات " و هذه الفترة تعد الاطول من نوعها مقارنة بالتجارب الدولية الأخرى ، أعمدت الهيئة منهجية التحريات الميدانية و البحث الوثائقي و دراسة السجلات و الوثائق. (النويضي، 2013).

تجربة تونس:

تعتبر التجربة التونسية من أحدث التجارب في العدالة الإنتقالية فبعد نجاح ثورة 14 يناير 2011 وهروب بن علي وفي الأيام الأولى التي تلت هذا النجاح صدر قرار إنشاء لجان تقصي الحقائق ومحاكمات لعدد من رموز النظام السابق وفي نفس الوقت إتخذت بعض الإجراءات المتعلقة بالعفو التشريعي والتعويضات لجرى الثورة والذي أعتبر المسار الأولي في تبني العدالة الانتقالية.

تلي ذلك نشاط مؤسسي هدف إلى إختيار العدالة الإنتقالية وإعتبره الحل الناجح لحقبة الإنتهاكات الجسيمة التي عاشتها تونس منذ عام 1950، والذي يمكن أن يؤسس لبناء دولة القانون واحترام حقوق الإنسان وكان لمؤسسات المجتمع المدني دور أساسيا في التعريف بأهمية العدالة الانتقالية لذا توجهت إلى عقد الندوات وورش العمل لشريحة كبيرة من المجتمع والذي ساهم في رفع الوعي لدى هذه الشريحة الكبيرة من المجتمع ومن ثم أنتقل هذا النشاط إلى التركيز على أصحاب القرار من سياسيين وإعلاميين وكتاب وأدباء. (المركز الدولي للعدالة الإنتقالية ، 2014).

لقد استفادت الثورة التونسية من الاهتمام العالمي بثورات الربيع العربي من خلال دعم مؤسسات دولية وعربية في العديد من المجالات ومنها مجال العدالة الانتقالية فاستعانت بخبرات عربية ودولية خاصة من الدول التي شهدت تجارب في هذا المجال (جنوب افريقيا وأمريكا الجنوبية ودول العربية)

ريادة مؤسسات المجتمع المدني للعملية الإنتقالية اتاحت لها الفرصة في إختيار المسار الذي يجب أن تنتهجه هذه العدالة والذي تمثل في المشاركة الفعلية لمختلف شرائح المجتمع بإبداء آرائهم في كيفية تطبيق أسس العدالة الإنتقالية مما قادهم إلى الحوار الوطني الذي تبنته وزارة حقوق الانسان في تشكيل هيئة تشرف عليه مثلت مؤسسات المجتمع المدني والجسم التنفيذي وتجسدت أهم أهداف الحوار الوطني في الآتي:

ضمان مشاركة مكونات المجتمع المدني من منظمات وجمعيات وأحزاب سياسية في رسم ملامح مسار العدالة الانتقالية، ضمان مشاركة الجماعات المحلية في مسار العدالة الإنتقالية وتعزيز مشاركة الضحايا في مختلف المراحل، وتجميع نتائج الحوارات في تقرير يقدم التصورات العامة لمشروع القانون المتعلق بالعدالة الانتقالية.

ولتحقيق هذه الأهداف عمدت الهيئة للعمل على نشر الوعي بأهمية العدالة الإنتقالية من خلال وسائل الإعلام المختلفة ، كما أنشئت لجان إقليمية تقوم على عقد لقاءات وورش عمل على كافة التراب

التونسي لضمان مشاركة المكونات المختلفة إستخلصت الهيئة من هذه اللقاءات والندوات نتائج عن المطلوب تطبيقه في مسار العدالة الإنتقالية من خلال أسسها المعروفة والمتمثلة في كشف الحقيقة، جبر الضرر، آليات إصلاح المؤسسات والمصالحة كما واصلت الهيئة عقد الجلسات الإستشارية على المستوى الوطني إستلام و دراسة مشاريع و مقترحات للقوانين تقدمت بها منظمات وأحزاب سياسية. (سويد، 2010).

بعد عمل دؤوب استمر ستة أشهر ومن خلال اللجان الفرعية الفنية التي أنشأتها الهيئة لغرض صياغة المسودة الأولى لمشروع قانون العدالة الإنتقالية الذي قدم لوزارة حقوق الإنسان والتي بدورها عرضته على مجلس الوزراء ومن ثم سلم المشروع بتاريخ 22 يناير 2013 لرئيس المجلس الوطني التأسيسي. (جليلة، 2021).

3.1.1.2 مراحل تطور العدالة الانتقالية:

علي الرغم من أن مفهوم العدالة الانتقالية حديث نسبياً إلا أن البعض يرى أنه يعود بجذوره إلى عصور بعيدة، وكما أن مفهوم العدالة الانتقالية مفهوم نسبي يختلف باختلاف الزمان والمكان، فما يمكن تطبيقه في بلد ما يصعب تطبيقه في بلد آخر لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أن ما يمكن تطبيقه في زمان معين يصعب تطبيقه في زمان آخر.

أولاً: تطور العدالة الانتقالية في العصور القديمة: حيث تطور هذا المفهوم في العصور التي سبقت هذا العصر، والتي يمكن تلخيصها في الآتي (حسين، 2020: موقع إلكتروني):

أولاً: العصور القديمة: جذور العدالة الانتقالية تعود إلى الحروب التي حدثت بين المدن اليونانية، مثل حرب البلبونيز التي استمرت 25 عاماً وأدت لانتهاكات في حقوق الإنسان قامت بها جيوش ايلوبيز، وحرب أثينا وإسبرطة (431-404 قبل الميلاد)، حيث أعدمت إسبرطة الرجال وتم أسر النساء وإعدام الأسرى الأثينيين، وبعد انتهاء الحرب كان هناك مشورات لتعويض الضحايا وعدم العودة للحرب.

ثانياً: العصور الوسطى: تتميز بالعوامل الدينية وتأثيرها في الحياة الاجتماعية، فكان لظهور الديانات اليهودية والمسيحية والإسلامية أثر هام على العدالة الانتقالية في تلك العصور.

ثالثاً: دور الأديان في العدالة الإنتقالية:

1. **الديانة المسيحية:** بشرت بالأخوة والمحبة التي يجب أن تنتشر بين البشر، والعدو يكون له نصيب منها كما أمر الكتاب المقدس، فتعاليم المسيحية تؤكد على مبدأ التسامح والمصالحة.
2. **التاريخ الإسلامي:** عند النظر في مكونات العدالة الانتقالية نجد أنها تدور حول المحور الأساسي المتمثل في حماية حقوق الإنسان، والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، وكل ذلك يتفق مع مقصد الشريعة الإسلامية التي كرمت الإنسان، وقد حافظ الإسلام على حقوق الإنسان وكرامته كذلك دفع الظلم، فالشريعة الإسلامية تقوم على إحقاق الحق والعدل وإبطال الباطل.
3. **الوصايا العشر هي:** ذكر الله سبحانه وتعالى آيات من القرآن الكريم، سماها بعض العلماء الوصايا العشر في الإسلام، وأطلقوا عليها ذلك لأنها تشتمل على 10 وصايا من الله العظيم إلى البشرية. واشتملت الوصايا على ما يجب على تجنبه من الرذائل، والمحرمات، والفضائل التي ينبغي اتباعها، أي وصايا تأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر، وهذه الوصايا هي:
 - أ. أنا إلهك، لا يكن لك آلهة أخرى أمامي.
 - ب. لا تصنع لك تمثالا منحوتا ولا صورة ما مما في السماء من فوق وما في الأرض من تحت وما في الماء من تحت الأرض. لا تسجد لهن ولا تعبدهن، لأنني أنا الرب إلهك إله غير أفقد ذنوب الآباء في الأبناء في الجيل الثالث والرابع من مبغضي، وأصنع إحسانا إلى أئوف من محبي وحافظي وصاياي.
 - ج. لا تتطق باسم الرب إلهك باطلا لأن الرب لا يبرئ من نطق باسمه باطلا.
 - د. اذكر يوم السبت لتقدسه. ستة أيام تعمل وتصنع جميع عملك، وأما اليوم السابع ففيه سبت للرب إلهك. لا تصنع عملا ما أنت وابنك وابنتك وأمتك وبهيمنتك ونزيلك الذي داخل أبوابك. لأن في ستة أيام صنع الرب السماء والأرض والبحر وكل ما فيها. واستراح في اليوم السابع. لذلك بارك الرب يوم السبت وقده **﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ﴾** أي الالتزامات والوعود والعقود بكافة أشكالها، **﴿إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾** سيتم الحساب يوم القيامة عن كل التزام تعهد به الانسان، ومدى وفئه به.
 - هـ. أكرم أباك وأمك لكي تطول أيامك على الأرض التي يعطيك الرب إلهك
 - و. لا تقتل
 - ز. لا تزن
 - ح. لا تسرق
 - ط. لا تشهد على قريبك شهادة زور
 - ي. لا تشته بيت قريبك. لا تشته امرأة قريبك ولا عبده ولا أمته ولا ثوره ولا حماره ولا شيئا مما لقريبك.

ثانيًا: تطور العدالة الانتقالية في العصر الحديث: نشأت وتطورت العدالة الانتقالية عبر مراحل عديدة حديثة، فقد بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث تجلت فكرة وهدف العدالة الانتقالية في تلك الفترة بالتجريم والمحاکمات الدولية (عبد الباقي، 2020: 200)، مثل محاكمات نورمبرج بألمانيا، وهنا تصدر مرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان محور التركيز في مساعي تحقيق العدالة الانتقالية (مجاهد، 2016: 25).

وقد مرت هذه الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حتى انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1990م بالعديد من الملامح منها (سوليم، 2019: هامش 22):

1. المحاكمات الدولية للنازيين بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

2. إقرار اتفاقية الإبادة الجماعية.

تشكلت في العصور الحديثة معالم العدالة الانتقالية بمحاكمات حقوق الإنسان في اليونان وأواسط سبعينيات القرن الماضي، فضلًا عن الإجراءات التي اتخذها الحكم العسكري في الأرجنتين، كما كان لجهود تقصي الحقائق في أمريكا الجنوبية، واللجان التي تشكلت في بوليفيا "اللجنة الوطنية للتحقيق في حوادث الاختفاء" سنة 1982م، والأرجنتين "اللجنة الوطنية بشأن الأشخاص المختفين" سنة 1983م، وتشيلي "اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة" سنة 1990م، "ولجنة السجن السياسي والتعذيب" سنة 2003م، أثر واضح في بلورة كيفية مقارنة ملفات تحقيق العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان (الجبوري، 2018: 38-39).

ومنذ العام 2004م انتشر مبدأ حكم القانون والعدالة الانتقالية الذي دعا إلى تشكيل لجان لمساعدة الدول ليس في المحاكمات فحسب؛ بل أيضًا في لجان الحقيقة والإصلاحات المؤسساتية، وقد تحول هذا المبدأ إلى أمر أساسي وجوهري في معظم مهمات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، وغدا مفهوم العدالة الانتقالية اليوم هو الأساس والركيزة التي تركز عليها الجهود التي تقام لإعادة البناء بعد انتهاء النزاعات (الجبوري، 2018: 42).

وبالتالي، فإنه وعلى الرغم من أن مفهوم العدالة الانتقالية يعتبر من المفاهيم الحديثة نسبيًا، والتي لم تتجاوز ثمانية عقود؛ إلا أن مفاهيمها وأسسها ضاربة في القدم؛ لكن تم بلورتها كمصطلح علمي في العقود القليلة الماضية.

2.1.2 تطور العدالة الانتقالية في الأمم المتحدة:

للعدالة الانتقالية العديد من المقومات التي أرسى دعائمها عبر العديد من السنوات، والتي يمكن إجمالها في الآتي:

1.2.1.2 ميثاق الأمم المتحدة:

حيث يعد ميثاق منظمة الأمم المتحدة واحدًا من أهم مصادر العدالة الانتقالية، خاصة مواد الميثاق التي تتناول حقوق الإنسان، فإن مجال العدالة الانتقالية أو مواصلة العدالة الشاملة أثناء مدة الانتقال السياسي يهتم بتنمية مجموعة واسعة من الإستراتيجيات المتنوعة لمواجهة إرث انتهاكات حقوق الإنسان، ويتألف ميثاق الأمم المتحدة من ديباجة و111 مادة موزعة على 19 فصلاً أعلن عنه مؤتمر فرانيسكو في 26 يونيو 1945م بعد اجتماع ممثلين عن 50 دولة، حيث عدّ الميثاق مصدرًا مهمًا من مصادر العدالة الانتقالية استمدت منه الدول نشأة قوانينها خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان (الجبوري، 2018: 46).

2.2.1.2 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر 1948م:

لقد اعتمد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على العديد من المواد والمبادئ التي كفلتها الأمم المتحدة، والتي تهتم بشكل أساسي بتحقيق العدالة الانتقالية من خلال تحقيق أقصى درجة من المساواة واحترام حقوق الإنسان بكل أشكاله، حيث نصت المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن: "جميع الأفراد يولدون أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق، وهم موهوبون جميعًا بالعقل والضمير، ويجب عليهم أن يسلكوا في مواجهة بعضهم البعض مسلًا متسمًا بطابع الأخوة". أما المادة الثانية فقد أشارت إلى أن: "كل فرد يجب أن يتمتع بكافة الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان، وذلك بغير تمييز، خاصة بسبب الجنس أو اللون أو اللغة أو الديانة أو الرأي أو الأصل أو الثروة أو المركز الاجتماعي أو غيره". أما المادة الثالثة فقد أضافت بعض حقوق الإنسان أهمها الحق في الحياة، والحق في الحرية، والحق في الأمن (سويلم، 2019: هامش 403).

3.2.1.2 الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان:

حيث اهتمت الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بكل الجوانب المتعلقة بحق الإنسان في الحياة وما يوازيها من حقوق أخرى، والتي تهدف جميعها إلى تحقيق العدالة الانتقالية، والتي بدورها تؤكد على صون كرامة الإنسان معنوياً ومادياً ونفسياً وجسدياً، وهو الأمر الذي دفع التشريعات والاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان إلى الاهتمام بهذا الجانب، وبحظر كل ما يؤدي إلى خلاف ذلك من تعذيب واضطهاد وقتل واعتقال وغيرها (وزان، مجلد7، 2005: 110).

ومن أهم الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة التي أشارت إلى العدالة الانتقالية في بنودها ما يلي (الجبوري، 2018: 51 وما بعدها):

1. العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966.
2. الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري 1965م.
3. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 1979م.
4. اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية اللاإنسانية أو المهينة لسنة 1987م.
5. اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989م.
6. الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم لسنة 1990م.
7. الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لسنة 2006م.
8. الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لسنة 2006م.

4.2.1.2 قواعد القانون الدولي الإنساني والجنائي:

يهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية الإنسان في أوقات الحرب والنزاع، ويتوقف القانون الدولي الإنساني على وجود الحرية، ونشأ هذا القانون في القرون الماضية في شكل اتفاقيات مؤقتة تعقد بين الأطراف المتنازعة وفي شكل اتفاقيات دولية، وعلى الرغم من أهمية التفرقة بين الانتقال من حالات ما بعد الاستبداد وحالات ما بعد النزاع فإن كثيراً من الأدبيات المتعلقة بالعدالة الانتقالية لم تصرح بذلك، فإن العدالة الانتقالية ينظر إليها بالدرجة الأولى على أنها جهد يرمي إلى جبر انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهو ما يعني فرض التزامات على الدول الخارجية في حالات النزاع، وهذه الالتزامات تدخل في صميم مشروع العدالة الانتقالية (رضا، 2020: 25).

أما القانون الدولي الجنائي فإنه يعرف بأنه "مجموعة القواعد القانونية الدولية التي تعاقب على الفئات الخطيرة من الجرائم الدولية التي تشكل انتهاكات لسيادة الدولة وعدوانًا على الشعوب، وتهدد السلم الدولي، وتؤدي الضمير الإنساني في مجموعته، سواء كانت في وقت السلم أو أثناء الحرب، وتعد سبل مكافحتها دوليًا، وتبين الإجراءات المتبعة لمكافحة وعقاب مرتكبيها وجهة القضاء الجنائي الدولي المختصة بذلك، وتحكم تنازع الاختصاص في شأنها بين القضاء الجنائي الدولي وجهات القضاء الداخلي وبينه وبين مجلس الأمن، وقد اعتبر المجتمع الدولي بعض الانتهاكات الجسيمة أو الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أنها بالغة الخطورة مما استوجب تنظيمًا في إطار القانون الجنائي الدولي (رضا، 2020: 26).

وهكذا، فإن هذه الدعائم والأسس تعتبر من الركائز التي تقوم عليها العدالة الانتقالية، والتي بدورها تشكل مفهوم هذه العدالة. حيث إن هذه الدعائم تعمل على وقف عوامل العنف ومظاهره، وتؤدي إلى تقليل النزاع، وإزالة آثار ما بعد الحروب.

3.1.2 أهمية العدالة الانتقالية:

شهدت العقود الأخيرة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويقع أغلبها على النساء والأطفال، ومن هنا تتأسس العدالة الانتقالية على افتراضات قانونية واجتماعية وتنموية، وتعني معالجة انتهاكات حقوق الإنسان بشكل شامل من خلال منظور اقتصادي وتنموي لبناء المجتمع الديمقراطي (حسين، 2020: موقع إلكتروني).

يعتبر التطرق للعدالة الانتقالية من الأهمية بمكان، لتحقيق بعض الأهداف التي تسعى إليها، ومن أهمها إنهاء الحكم الاستبدادي للأنظمة العسكرية والشمولية وتفكيكها، والكشف عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والجرائم التي وقعت ضد الإنسانية (Mahamat, 2019: p:vi)، والتهميش الممنهج للعديد من الشرائح والجهات، والعمليات الوحشية الجماعية والصدمات الدامية، وضعف بنية المؤسسات السياسية والهيئات الاجتماعية، والخلل الهيكلي والفساد الإداري الذي بدوره أضر بالمنوال التنموي، وأفقدته النجاعة والقدرة على الاستمرار والوظيفة العلاجية المطلوبة (الخويلدي، 2011: 249-250).

كما أن أحد أهم مبررات استخدام العدالة الانتقالية هو أن هذه العدالة تعتبر استجابة للانتهاكات الممنهجة والواسعة لحقوق الإنسان، والتي تهدف بدورها إلى تحقيق الاعتراف الواجب بما كابده الضحايا من انتهاكات (Sottas, 2008: p371)، وتعزيز إمكانية تحقيق السلام والمصالحة والديمقراطية الاندماجية، وليست العدالة الانتقالية شكلاً خاصاً من أشكال العدالة المتعددة، فهي تكيف على النحو

الذي يجعلها تتلاءم مع مجتمعات تخوض مرحلة من التحولات في أعقاب حقبة من تفشي انتهاكات حقوق الإنسان، وفي بعض الأحيان تحدث هذه التحولات على حين غرة مثل تفجر الثورات، وفي أحيان أخرى قد تجري على مدى عقود طويلة من الحروب المتتالية، وهو ما يبرر ضرورة حدوث عدالة انتقالية لوقف تلك الانتهاكات أو العمل على الحد منها بشكل أو بآخر (الخويلدي، 2011: 250).

كما توجد العديد من المبررات الأخرى لاستخدام العدالة الانتقالية منها (سويلم، 2019: هامش 30):

1. دمرقة المجتمع وتعزيز النهج الديمقراطي في التعايش السلمي من خلال بناء ديمقراطية جديدة وثقافة ديمقراطية واسعة وشاملة، فالديمقراطية لا يمكن أن تقوم على أساس أكاذيب، حيث يتم من خلالها إرساء مبدأ المحاسبة مثل مكافحة الإفلات من العقاب.
2. تعزيز الواجب الأخلاقي في مواجهة جرائم الماضي، حيث إن نسيان الضحايا والناجين من الفظائع يعتبر شكلاً من أشكال إعادة الإحساس بالظلم والإهانة.
3. ضرورة عدم تجاهل الماضي، فهو دائماً يطفو على السطح، لذلك من الأفضل إظهاره بطريقة شفافة وبناءة، وذلك عن طريق استعراض العدالة الانتقالية والعمل من خلالها.
4. منع تكرار الأعمال الشنيعة في المستقبل، وهو ما يمنح العدالة الانتقالية شرعية دولية كبيرة.

كما أن استخدام العدالة الانتقالية من شأنه أن يفتح أبواباً جديدة أمام منظومة حقوق الإنسان، وذلك لبناء مقاربات جديدة واجتهادات فكرية تغطي جوانب متعددة، وتساعد الدول في مراحل البناء الديمقراطي لديها، بهدف الانتقال إلى مراحل ما بعد النزاعات من مداخل متعددة ومتنوعة ومتكاملة، وذلك لمعالجة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وابتكار أشكال وآليات جديدة تستثمر هذا التراكم، وهو ما مكن من بناء تجارب العدالة الانتقالية ولجان الحقيقة (بلكوش، 2014: 38).

كما تنشأ الحاجة إلى العدالة الانتقالية من الأهمية التي تكتنفها، ولعل حقوق الضحايا تحتل مكانة بارزة في الحديث عن أهمية العدالة الانتقالية، لا سيما حقهم في معرفة الحقيقة حول ما حدث، وكذلك رؤيتهم عقاب مرتكبي الجرائم، وحقهم في الحصول على التعويضات، فهؤلاء الضحايا هم جزء من كل مجتمع، فتأثير الانتهاكات لا يقتصر عليهم؛ بل يتجاوزهم إلى المجتمع ككل فيصبح مجتمعاً مشتتاً وغير متماسك، وهذا يستدعي من الدولة أن تضمن للضحايا عدم تكرار حدوث الانتهاكات مستقبلاً (مجاهد، 2016: 31)، فالانتهاكات التي لا يتم معالجتها ستقود المجتمع إلى انقسامات اجتماعية، كما ستولد عنفاً وعدم استقرار في الدولة، إضافة إلى قطع علائق الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، والذي بدوره سينعكس سلباً على تقدم مسيرة العملية الإنمائية وفرص تحقيقها (Transitional Justice: An Information Handbook, 2008: p1).

كما تشير أهمية العدالة الانتقالية وضرورة بنائها إلى تحقيق العديد من المزايا المهمة والضرورية والتي يمكن إجمالها في الآتي (بنيوب، 2012: 8-9):

1. **كشف الحقيقة وحفظ الذاكرة الوطنية:** ويعني التحري بتجميع القرائن والبراهين والشهادات بخصوص الانتهاكات التي حصلت في الماضي، وذلك من كافة المصادر المتنوعة، في ضوء معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
 2. **تحديد المسؤوليات:** ويقصد بها تحديد المسؤوليات الفردية والجماعية للمسؤولين الكبار الأولين في مختلف أجهزة الدولة وغيرهم، وذلك في صورة القيام بتجاوزات فردية وثبوت التقصير الواضح في القيام بالمهام، مع ترك المجال مفتوحاً لإمكانية المساءلة أمام الهيئات القضائية.
 3. **المساءلة والمصالحة:** وتهدف إلى إحالة المسؤولين عن الانتهاكات إلى العدالة، وإقرار مبدأ عدم الإفلات من العقاب، واقتراح ضمانات عدم التكرار، وإرجاع الثقة إلى الضحايا، هذا وقد اندمج موضوع تحديد المسؤوليات في تلازم متداخل مع عديد من التجارب في قضية العفو المشروط والمصالحة.
 4. **رد الاعتبار وضمن عدم التكرار:** حيث تعتبر مسألة جبر الضرر ورد الاعتبار من الأسس الجوهرية للعدالة الانتقالية، وقد تم بلورة سياسات جبر الضرر الفردي والجماعي عبر عدة تجارب، فضلاً عن أسسها ومرتكزاتها في شكل برامج، ويتخذ جبر الضرر أبعاداً معنوية عديدة من خلال رد الاعتبار للضحايا، وكذلك أبعاداً اجتماعية من خلال إعادة إدماج ضحايا الانتهاكات في المجتمع، وكذلك أبعاداً اقتصادية وتتمثل في استرجاع الأموال المنهوبة.
- وبناءً عليه، فإن العدالة الانتقالية تعتبر من المفاهيم المهمة التي تعمل على وقف النزاعات والحروب، وتأمين المواطنين من الانتهاكات التي تقوم بها الدول أو الحكومات المحلية بحقهم، مما يدفع باتجاه محاولة وقف هذه النزاعات أو التقليل من حدة الانتهاكات.

4.1.2 أهداف وإستراتيجيات العدالة الانتقالية:

تجدر الإشارة أن مختلف الحالات التي شهدتها البلدان التي مرت بظروف تاريخية غاية في الصعوبة والتعقيد، مثل الحرب الأهلية، والنزاعات المسلحة، والحكم الشمولي التسلطي، فإن مفهوم العدالة الانتقالية ينطوي على حزمة من التدابير القضائية وغير القضائية اللازم التعويل عليها لتحقيق أهدافها، والتي تتمثل في الفروع الآتية:

1.4.1.2 معرفة الحقيقة:

بلا شك يقصد بمعرفة الحقيقة الوقوف على الأسباب والظروف التي ارتكبت خلالها التجاوزات والجرائم خلال فترة العدالة الانتقالية، فمن أهم حقوق ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان معرفة الحقيقة حول الأسباب والظروف التي ارتكبت خلالها التجاوزات والجرائم التي ترتب عليها إلحاق الضرر بهم بكافة أشكالها وصورها المادية والمعنوية (الأمين، 2013: 115). ويتسع هذا الحق خلال فترة العدالة الانتقالية ليشمل المجتمع ككل، فأول أهداف العدالة الانتقالية هو كشف الحقيقة، ومعرفة طبيعة ما وقع من جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان خلال فترة القمع والاستبداد مع تحديد المسؤول عنها، باعتبار أن ذلك حق لكل مواطن (سويلم، 2019: هامش 35).

وبالتالي، فإن مفهوم العدالة الانتقالية يبدأ في التبلور والتشكل داخل سياقات الصراع في مجتمع محدد نتيجة تشكل العديد من الهيئات واللجان والجمعيات التي تتجه في أغلبها إلى معرفة حقيقة الحوادث والوقائع والأضرار التي تستدعي بدورها العدالة الانتقالية، والتي من خلالها يمكن بروز وإجراء تحقيقات جادة في موضوع الانتهاكات المرتكبة، والكشف عن حقيقة الجرائم وأبعادها (عبد اللطيف، 2001: 8).

وبناءً على ما سبق، فيتوجب على الدول أن تتخذ الإجراءات المناسبة بما في ذلك التدابير اللازمة لضمان استقلالية وفعالية إجراءات السلطة القضائية من أجل تفعيل الحق في المعرفة وكشف الحقيقة، كما أن المجتمعات التي عانت من الجرائم البشعة واسعة النطاق التي ارتكبت على أساس منهجي تستفيد بوجه خاص من إنشاء لجان لتقصي الحقائق، وذلك لمعرفة الحقائق المحيطة بهذه الانتهاكات بهدف إحقاق الحق ومنع اختفاء الأدلة (خليل، 2015: هامش 919).

حيث يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف العدالة الانتقالية كونه يعمل على كشف حقيقة الانتهاك، ومن ثم محاولة علاجه بكافة الطرق.

2.4.1.2 المحاسبة والقصاص:

وتتمثل تلك الآلية في إجراء محاكمات جنائية للمسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، وغيرها من الجرائم الأخرى التي ترتكب ضد الشعب والوطن، سواء تمت عن طريق محاكم وطنية، أو دولية، أو مختلطة، الأمر الذي ينادي بضرورة أن تعمل السلطات المعنية خلال المرحلة الانتقالية على اتخاذ ما يلزم من إجراءات لجمع الأدلة، ومحاسبة المسؤولين عن تلك الجرائم، وتجدر الإشارة ضمن هذا الصدد إلى أن القصاص والمحاسبة وسيلة مكلفة لتحقيق الرضى الشعبي، فالعنف يتحول في أغلب الأحيان إلى دوامة رهيبه تجر إلى مزيد من أعمال العنف (مجاهد، 2016: 35).

كما تهدف المحاسبة والقصاص إلى إجراء محاكمات جنائية للمسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من جرائم أخرى ضد الشعب، سواء تمت عن طريق محاكم وطنية، أو دولية، أو مختلطة. ولا يخفى أنه من بين أسباب اندلاع الثورات في الدول هو الاحتجاج على ممارسات البوليس السياسي، أي أجهزة أمن الدولة التي ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ولم يقتصر الأمر على ذلك؛ بل تمتد انتهاكات الأنظمة لتصيب الشباب والكبار والمؤسسات على حد سواء، ولم تتمكن منظومة العدالة من توفير محاسبة حقيقية، أو قصاص عادل، ولكي تتم محاسبة المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبوها في حق الدولة يجب الاسترشاد بمفاهيم العدالة الانتقالية (المديني، 2013: موقع إلكتروني).

ولذلك، فمن المهم خلال المرحلة الانتقالية أن تعمل السلطات المعنية على اتخاذ ما يلزم من إجراءات لجمع الأدلة، ومحاسبة المسؤولين والقصاص منهم، وفقاً للقواعد القانونية السارية، أو وفقاً لقواعد العدالة الانتقالية التي تمكن السلطة القضائية من تبني قواعد استثنائية، حتى في مجال إرساء المسؤولية الجنائية، شريطة أن تتسم بالموضوعية، والبعد عن تحقيق أو ترضية الأهواء الشخصية. وليس من اللازم أن تقتصر إجراءات المحاسبة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛ بل يمكن أن تتعداها لتشمل جرائم الفساد، والجرائم الاقتصادية، كما حدث في كوريا الجنوبية عام 1987 بالنسبة لرجال الدولة الفاسدين، ومن الممكن أن يتم نظر هذه القضايا أمام محكمة متخصصة للعدالة الانتقالية، بحيث تحيل محاكم الجنايات من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من قضايا متعلقة بوقائع قتل وشروع في قتل للمحكمة (المديني، 2013: موقع إلكتروني).

وبالتالي، فإن للدولة التزاماً بمقاضاة المسؤولين عن الفساد والقصاص منهم ومحاسبتهم، وذلك وفقاً لقانون المعاهدات الدولية والقانون العرفي، حتى وإن كانت هذه الجرائم ارتكبت في ظل النظام السابق أو كان مرتكبها هو النظام السابق، وكل ذلك منصوص عليه في المادة الرابعة للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. كما أن المحاسبة والقصاص يؤديان إلى التحول المعياري من حكم غير شرعي إلى حكم شرعي، ويؤديان إلى التحول إلى نظام سياسي أكثر استقراراً.

وللمحاسبة والقصاص أهمية من الناحية الجزائية؛ فهما يقومان بفرض العقاب وتصحيح الأوضاع، ومن ناحية أخرى يمنعان ظهور أي محاولة لانتهاك حقوق الإنسان في المستقبل، إذ إن إعفاء الأفراد من العقاب وعدم خضوعهم للمحاسبة أو فرض أي عقوبات عليهم يؤدي إلى انعدام حقوق الإنسان؛ فالإفلات من العقاب هو نقيض سيادة القانون. كما يقوم القصاص بتقييد مرتكبي الانتهاكات المعروفين، ويسعى إلى إعادة إصلاحهم وتأهيلهم؛ فهو يظهر المجتمع من القادة الخطيرين، ويقوم بردع مجرمي الحرب في المستقبل، وإعادة تأهيل الدول العاصية. وهو مفيد كذلك لبناء السلام وإقرار

الحقيقة بشأن أحداث الماضي، وتتم المحاكمات من خلال المحاكم الوطنية، والمحاكم المختلطة، والمحكمة الجنائية الدولية، وهذا يعني عدم الافلات من العقاب في المستقبل (جرود، 2021: موقع إلكتروني).

حيث يتمثل هذا الهدف في محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات والقصاص منهم حتى يتعظ غيرهم بذلك، ولا يحاول أحد انتهاك حق الإنسان في الحياة.

3.4.1.2 التعويض وجبر الضرر:

حيث يشكل التعويض المادي أحد التطبيقات المهمة لمفهوم جبر الضرر؛ لكنه ليس التطبيق الوحيد، فحينما تطبق مبادرات التعويض المادي دون تدابير أخرى تلقى انتقادات، كونها تحاول شراء صمت الضحايا، لكن جبر الضرر المادي أو الرمزي من مميزاته أنه يعد إقرارًا علنيًا بأن الضحايا هم ضحايا، وبالتالي فهو فعل ثقافي يتضمن بالدرجة الأولى دفع أفراد المجتمع للإقرار بالآلام وخسارات الضحايا، ومن جهة ثانية يتعلق بترسيخ ذكرى الانتهاكات في الذاكرة الجماعية والتأسيس لسياسات ذاكرة قائمة على البحث وليس على الروايات الرسمية (نجمة وآخرون، 2016: 104).

كذلك، فإن من أهم مرتكزات مفهوم العدالة الانتقالية تعويض ضحايا القمع من المناضلين السياسيين والنقابيين ونشطاء حقوق الإنسان، وجبر ما لحق بهم من أضرار، وإعادة تأهيلهم، وتخليد ذكراهم. ومن المهم اتباع وسائل وإجراءات سليمة وناجزة لتحديد الشهداء والضحايا، وتأمين حصولهم على التعويضات المناسبة، والإرضاء الكافي لأسرهم في حالة استشهادهم، ويتضمن إعادة تأهيل ضحايا الانتهاكات تقديم مجموعة من الخدمات، أبرزها الخدمات: النفسية والطبية والاجتماعية والقانونية، فضلاً عن الترضية التي تستوجب اتباع الإجراءات اللازمة لإتمامها، منها على سبيل المثال لا الحصر: اتخاذ الوسائل والتدابير الهادفة لوقف استمرار الانتهاكات، والكشف العلني للحقيقة والتحقق من الوقائع (مجاهد، 2016: 37).

من أهم المهمات التي تتعلق بجبر الضرر والتعويض التي تقوم بها الدولة بقصد تحقيق العدالة الانتقالية هو تحقيق ما يلي (طرشونة، 2022: 139-140):

1. عقد جلسات استماع سرية أو علنية لضحايا الانتهاكات لتعويضهم وإنهاء مشكلتهم.
2. البحث في حالات الاختفاء القسري التي لم يعرف مصيرها وفقاً للبلاغات والشكاوى المقدمة من الضحايا لمعرفة مصيرهم وتقديم التعويض اللازم لهم.

3. إحداث قاعدة بيانات وإعداد سجل موحد لضحايا الانتهاكات بجمع المعطيات ورصد الانتهاكات وإحصائها وتثبيتها وتوثيقها بهدف معالجتها وتعويض أصحابها وجبر الضرر الناتج عن هذه الانتهاكات.
4. تحديد مسؤولية أجهزة الدولة أو أي أطراف أخرى في الانتهاكات المشمولة بأحكام القانون، وتوضيح أسبابها، واقتراح المعالجة والجبر للمتضررين والتي تحول دون تكرارها.
5. وضع برنامج شامل لجبر الضرر الفردي والجماعي لضحايا الانتهاكات، وضبط المعايير اللازمة لتعويضهم، إلى جانب اتخاذ إجراءات وقرارات جبر الضرر لتحقيق مصلحتهم، مع مراعاة كل ما جرى اتخاذه من قرارات وإجراءات إدارية أو قضائية سابقة.
6. تحديد طرائق صرف التعويضات، وتراعى في ذلك التقديرات المخصصة للتعويض، وهذا يشمل التعويض المادي وكذلك التعويض المعنوي من خلال إعتقاد الضحايا شهداء والاعتراف بكامل الحقوق المستحقة لهم.
7. اتخاذ إجراءات إحاطة وتعويض وقتية وعاجلة للضحايا.
8. إقامة مشاريع تنمية اقتصادية.
9. إعمار ما تم تدميره من منازل ومنشآت.

وفي المقابل، فإن عدم جبر أضرار الضحايا ومن أصيب بضرر من ذويهم أو المحيطين بهم قد يؤدي إلى المزيد من التوتر والاحتقان في المجتمع. ذلك أن الضحايا المقصودين بآليات العدالة الانتقالية ليسوا هم فقط المجني عليهم ممن قتلوا وأصيبوا خلال تلك الأحداث؛ بل إن الأمر يمتد لأسرهم وأهاليهم ممن فقدوا أبناءهم وذويهم. ويتعين الاستماع لمشاغل وآراء أولئك الأشخاص في كافة المراحل، خصوصاً خلال الدعوى الجنائية. لذلك يتعين على المشرع الوطني التدخل لوضع آليات قانونية ناجزة لتعويض ضحايا الجرائم الجسيمة، حتى لا يشكل ذلك ذريعة أخرى للاحتجاجات والاشتباكات (المديني، 2013: موقع إلكتروني).

وهكذا، فإن هذا الهدف يرتبط بشكل واضح بالهدف الذي يسبقه، فعند القيام بالتعويض وجبر الضرر يجب حينها محاسبة المسؤولين والقصاص منهم، فليس من المعقول تعويض المتضرر دون ردع الفاعل كي لا يعود لفعلة.

4.4.1.2 التطهير:

حيث يقصد بالتطهير إقصاء المسؤولين ممن أفسدوا الحياة السياسية، والحد من النفوذ السياسي والاقتصادي لهم لمنعهم من إعاقة مسيرة الإصلاح، كما يمكن أن تقترن المرحلة الانتقالية بتطهير مؤسسات الدولة وإقصاء المسؤولين ممن أفسدوا الحياة بكافة أشكالها خاصة الحياة السياسية

والاقتصادية وكذلك الاجتماعية، وتستلزم هذه الآلية بمراجعة أعمال المسؤولين السابقين من رجالات النظام السابق بغرض إثبات ما صدر عنهم من تجاوزات وانتهاكات، وإقامة الدليل عليها، مع التأكد من أهلية المسؤولين الحاليين لتقلد مناصبهم العامة، ومن أهم أغراض عملية التطهير الحد من النفوذ السياسي والاقتصادي لرموز النظام السابق ممن أجرم في حق البلد لمنعهم من إعاقة عملية الإصلاح، فضلاً عن إقصاء الضالعين في ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من مؤسسات الدولة، خاصة جهاز الشرطة إعمالاً لمبدأ المحاسبة ولمنع ارتكاب مثل هذه الانتهاكات مستقبلاً، وهو ما يعد أحد وسائل العدالة الانتقالية (مجاهد، 2016: 37).

لتحقيق العدالة الانتقالية فإن للتطهير عدة ضوابط منها (سوليم، 2019: هامش 145-146):

- **التقيد بالقانون أثناء عملية التطهير:** حيث يرى البعض أن سيادة القانون تحد من قدرة الديمقراطية الناشئة على المضي قدماً في تطبيق سياسة تطهير جذري تشمل حرمان الموظفين من حقوقهم في الحماية الكاملة لوجود الإجراءات القانونية، وحظر القوانين الرجعية والمساواة أمام القانون، ويعتقد هؤلاء أن حواجز قانونية بسيطة تعترض سبيل هذه القضايا التي تدخل ضمن صلاحيات القانون المدني، ويوصون بالتطهير كوسيلة فضلى لتسوية المظالم السابقة؛ ولكن المشرعون القانونيون لم يجتمعوا على درجة الحماية التي يستحقها الموظف الحكومي خلال عملية انتقال السلطة، ولا على مدى فاعلية التطهير كوسيلة لإعادة هيكلة البنيان السياسي في بلد قد يفتقر للكوادر البديلة اللازمة.

- **تحديد القوانين واجبة التطبيق:** حيث يجب على صناع السياسة تحديد القوانين التي يتعين الرجوع لها عند إقالة الموظف الحكومي، ويجدر بالذكر أن الدول الديمقراطية الحرة يتوافر لديها قوانين تحمي الوضعية المحايدة سياسياً من خلال سياسات العمل في الدوائر الحكومية التي تقي الموظف الحكومي من الطرد لدوافع سياسية، وعند تطوير سياسة التطهير يجب تحديد حقوق الموظف الحكومي في أنه يتمتع بميزات المحاكمة وفق الأصول القانونية كلها: أصل البراءة وحق الطعن في الأحكام والوصول للمعلومات التي قد تبرئه.

5.4.1.2 الإصلاح المؤسسي:

تعد عملية إصلاح مؤسسات الدولة من أهم غايات العدالة الانتقالية من أجل ضمان منع تكرار ما حدث من انتهاكات عن طريق تلك المؤسسات، أو عن طريق القائمين عليها بما يتضمنه ذلك من إعادة هيكلة الأجهزة والمؤسسات المشتبه في ارتكاب منتمين لها انتهاكات لحقوق الإنسان، أو إساءة استعمال السلطة، وذلك لإزالة الأسباب والعناصر التي أدت إلى تلك الانتهاكات والممارسات التعسفية أو القمعية،

بما يضمن تعديل أنماط ممارسة السلطة نحو الشفافية والنزاهة ومراعاة حقوق الإنسان (Kasapas,) (2008: p60)، لذلك يجب أن تتسع إجراءات العدالة الانتقالية لكي تتضمن إصلاح مؤسسات الدولة، وإرساء سيادة القانون التي يجب أن تحكم عمل تلك المؤسسات، وأن التجارب قد أثبتت أنه لا يمكن استيفاء متطلبات التحول الديمقراطي وتحقيق العدالة الانتقالية دون وجود تصور واضح ومتكامل لإصلاح ثلاث مؤسسات هي الأمن والقضاء والإعلام (حسن، وعبد الرضا، 2020: 131).

كما يجب أن تضمن العدالة الانتقالية إعادة إصلاح المؤسسات بإحداث تغيير بنيوي في أجهزة الدولة، واستبعاد من أسهموا في انتهاكات حقوق الإنسان وقضايا الفساد فيها، وتنقيتها من صور التمييز العرقي والسياسي والجهوي والقبلي والأيدولوجي، وإعادة مراجعة المناصب العمومية في الدولة وفق معيار موضوعي، وذلك لإعادة الثقة في هذه المؤسسات، وتمكينها من أداء دورها من منطلق أن العدالة الانتقالية هي عدالة تأسيسية علاجية تهدف إلى إزالة آثار الانتهاكات والفساد، وإعادة تأكيد المواطنة والمساواة لإعادة ثقة المواطنين وجمعهم في اتجاه البناء الجديد للدولة الذي يحتاج للتأسيس له على مستوى النص الدستوري، من أجل أن يتضمن قواعد للفحص تكون أداة فاعلة للانتقال، وتكفي للإقناع بأن البنى المؤسساتية التي سمحت بوقوع انتهاكات حقوق الإنسان أو ممارسات فساد واسعة قد تم تقويمها (حسن، وعبد الرضا، 2020: 132).

ومن أهم المؤسسات التي يشملها الإصلاح المؤسسي خلال المرحلة الانتقالية الأجهزة الأمنية التي يجب أن يعاد تقييمها، ومراجعة أعمال القائمين عليها، والعاملين بها، فضلاً عن مراجعة التشريعات واللوائح والقرارات المنظمة لعملها، وتعديلها، وإعادة هيكلة المؤسسة إذا لزم الأمر، مع إيلاء أهمية قصوى للتدريب، ورفع وعي العاملين بها بمبادئ حقوق الإنسان. وكيفية إعادة هيكلة أو إصلاح جهاز الشرطة، وقدرة إعادة الهيكلة أو الإصلاح المطلوبين - سواء كان جزئياً أو شاملاً - تضطلع بهما عادة القوى والحكومات الثورية خلال المراحل الانتقالية. وقد تستعين تلك القوى والحكومات بخبرات المؤسسات الدولية والمنظمات العاملة في هذا المجال، خاصة منظمة الأمم المتحدة، من خلال أجهزتها المتخصصة التي لديها خبرات متراكمة اكتسبتها من خلال عملها في العديد من الدول (المديني، 2013: موقع إلكتروني).

حيث إن إصلاح المؤسسات الوطنية في الدولة يعتبر من أهم غايات العدالة الانتقالية، كون عملية إصلاح المؤسسات تعمل على القضاء على الفساد الذي كان منتشرًا في الحقبة السابقة، فقد جاء الفساد نتيجة عدم وجود مؤسسات وطنية قادرة على خدمة المواطن.

6.4.1.2 المصالحة الوطنية:

تمثل المصالحة الوطنية مكوناً رئيسياً ومحوراً لمسار العدالة الانتقالية يتوج مسار كله بمكوناته كلها، وذلك باعتبار التكامل والترابط بينهما، وتهدف المصالحة الوطنية بصفة أساسية إلى تعزيز الوحدة الوطنية عبر طي صفحة الماضي وتحقيق العدالة الانتقالية والسلم الاجتماعي وإعادة ثقة المواطن بمؤسسات الدولة، ولا تعني المصالحة الإفلات من العقاب وعدم محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات (طرشونة، 2022: هامش 89).

وعلى ذلك، فإن العدالة الانتقالية ذات صلة وثيقة بالمصالحة الوطنية، والمصالحة كأحد مكونات منظومة العدالة الانتقالية تشكل في حد ذاتها أهم أهدافها، حيث إنه من المستقر أن المصالحة الوطنية من أهم مفردات أية تسوية سياسية، وعدم تحقيق المصالحة قد يفشل هذه التسوية بشكل كامل (الضهيرى، 2018: هامش 33).

أيضاً، يتوجب فهم المصالحة الوطنية في سياق مجموعة كاملة من الأهداف تشمل (نجيب، 2018: 261):

1. تحقيق العدالة الشاملة للضحايا من مختلف الجوانب.
2. مساءلة الجناة عن الانتهاكات التي ارتكبوها بحق الأفراد أو بحق المؤسسات في الدولة.
3. تحقيق الحقيقة المتعلقة بأسباب العنف والنزاع.
4. إقامة مؤسسات ديمقراطية وإعادة المؤسسات التي تعرضت للتدمير أثناء النزاع.
5. التعامل بشكل كامل مع العوامل التي أدت إلى حدوث النزاع.
6. إعادة بناء الثقة في الحكومة ومؤسساتها.
7. بناء التضامن الاجتماعي مع المواطنين.
8. فتح نقاش حول جرائم الماضي من أجل العمل على حلها وإنهاءها بكافة السبل.

وبالتالي، فإن عملية المصالحة يجب أن تكون من أهم أولويات العدالة الانتقالية، فليس من المعقول وجود خلافات سياسية بين الأحزاب أو الأطراف المتنازعة، ومن ثم يكون هناك إصلاح مؤسساتي وغير ذلك، فالإصلاح يبدأ من خلال تحقيق مصالحة شاملة بين كافة التيارات في الدولة، ومن ثم العمل على بناء وتنمية الدولة بعد ذلك.

5.1.2 خلاصة:

يعتبر مفهوم العدالة الانتقالية من المفاهيم الحديثة نسبياً؛ لكن جذورها ضاربة في القدم، حيث تطور المفهوم في العقود الماضية نتيجة النزاعات والحروب التي سادت في العالم، فقد جاءت العدالة الانتقالية لتحقيق السلام بين الدول والشعوب سواء في مراحل الحرب أو ما بعد الحرب وتحقيق والسكينة المجتمعية ، وتعمل على نشر الديمقراطية بين الدول، وكذلك وقف الانتهاكات التي تقوم بها الأنظمة داخل الدولة بحق مواطنيها، مما يجعل من الأهمية بمكان تعزيز مفهوم العدالة الانتقالية بين الدول، والعمل على ترسيخ هذا المفهوم لتحقيق التنمية والاستقرار والسلام.

2.2 المبحث الثاني: التنمية السياسية

يعتبر مفهوم التنمية السياسية من أبرز المفاهيم التي تركزت جهود الباحثين حولها منذ خمسينيات القرن الماضي، إذ انتشر هذا المفهوم وتم تداوله بعد الحرب العالمية الثانية حتى أصبح اليوم بمنزلة نظرية شاملة للتنمية. وهو ما سيتم استعراضه في هذا المبحث بشيء من التفصيل.

1.2.2 مفهوم التنمية السياسية:

في كل الأحوال تعبر التنمية السياسية عن تطور ملموس في واقع الدول والمجتمعات من حيث إنها عملية تغير اجتماعي متعدد الجوانب ركيزته الإنسان، أي أن التنمية ذات مدلولات واضحة أهمها (منصر، 2011: 430):

1. **البعد السياسي:** يتمثل في سيادة قواعد قانونية توصي بالتساوي والتمتع بحماية القانون، ويعبر عن ذلك وجود سلطة شرعية مركزية قوامها العدالة، قادرة على ضبط السلطات المحلية والتقليدية مع تبني اللامركزية الإدارية.
2. **البعد الاقتصادي السياسي:** يتمثل في السعي لتحقيق العدالة بإشباع الحاجات المادية للمواطنين من خلال كفاءة في الإنتاج وعدالة بالتوزيع.
3. **البعد الإداري:** يتمثل في القدرة على أداء الأدوار والوظائف بطريقة رشيدة وبكفاءة عالية في شتى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
4. **البعد الاجتماعي السياسي:** يتمثل في وجود مجتمع سياسي ذي ثقافة عالية معينة متبلورة وهوية محددة، يقبل الامتيازات ويتحمل المسؤوليات التي يتضمنها نظام سياسي ديمقراطي شرعي، وشرعية هذا النظام لا تقوم على مرتكز التقليدية، وإنما على مرتكزات حديثة في المقام الأول من قبيل احترام الدستور والقانون ومبدأ تداول السلطة وتكافؤ الفرص.

يعتبر موضوع التنمية السياسية من أكثر الموضوعات شيوعاً في الكتابات السوسيولوجية المعاصرة، وبخاصة تلك الكتابات التي تهدف إلى وضع خطط محددة للارتقاء بالمجتمع، وأصبحت التنمية السياسية هي المقصد والغاية التي تسعى إليها كل المجتمعات بمختلف مستوياتها، سواء كانت متقدمة أو متأخرة أو في سبيلها للتقدم، فتسعى إلى تحقيقها والوصول إليها لما تحمله في طياتها من تقدم للمجتمعات، إذ هي الأساس لدفع تلك المجتمعات نحو الأخذ بأساليب التقدم والتحديث والتطور (صقر، 2020: 67).

تعتبر التنمية السياسية في نظر الكثير من المفكرين السياسيين أحد المتطلبات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضرورة لتقدم المجتمعات، خاصة في ظل التحديات المتعلقة بهشاشة الدولة وما رافقها من عنف اجتماعي وسياسي وعدم مساواة وأزمة ثقة (Governance and development, 2015: p6)، وبالرغم من اتفاق المفكرين بخصوص أهمية التنمية السياسية، إلا أنهم اختلفوا في تعريفاتهم لها نظرًا لتفاوت وجهات نظرهم حول مضمونها وعناصرها ومتطلباتها وغاياتها (Karimi and Darshan, 2014: p67)، فمنهم من رأى في التنمية السياسية عملية لتدعيم النظم السياسية بالنهج الديمقراطي الليبرالي الغربي بما يتضمنه من ممارسات سياسية حديثة تنتقل المجتمع من التقليدية إلى الحديثة، وضمان توسيع نطاق المشاركة السياسية، وتحسين قدرات النظام السياسي في التجاوب مع حاجات المجتمع، والتعامل مع مشكلاته المتنوعة بكفاءة وفاعلية، وهناك من ربط بين التنمية السياسية والمجتمع المدني، حيث أكدوا على ضرورة توفر المجتمع المدني لتحقيق التنمية السياسية (العزام، 2006: 365).

ويذهب صموئيل هنتغتون إلى وجود ثلاثة مقومات لا بد من توفرها عند الحديث عن مفهوم التنمية السياسية، وهذه المقومات (صالح، 2017: 86):

1. **ترشيد السلطة:** وتعني تحقيق مبدأ سيادة القانون على جميع المواطنين بغض النظر عن اختلافاتهم العرقية والمذهبية والطائفية والطبقية، وعليه، فإن السلطة تصطبغ بطابع علماني، ولا بد أيضًا أن تتفصل السلطة عن شخص الحاكم وتتحول إلى دور اجتماعي يمارس على أساس معيار الكفاءة ومراعاة المصلحة العامة وفقًا للدستور أي أن المؤسسات هي التي تحكم وليس الفرد.
2. **تباين الوظائف السياسية:** ويقصد به عدم احتكار السلطة في يد هيئة واحدة، وتطبيق مبدأ فصل السلطات مما ينتج عنه تعدد المؤسسات الدستورية التي يتم عبرها اتخاذ القرار السياسي.
3. **المشاركة السياسية:** وهي إشراك الجماهير في الحياة السياسية واتخاذ القرار السياسي، بحيث تصبح القرارات السياسية العليا تعبيرًا عن الإرادة الشعبية بطريقة ديمقراطية، وعليه فلا بد من توفير كل الظروف الملائمة للمشاركة الشعبية في الحياة السياسية.

وعليه، يمكن تعريف التنمية السياسية بأنها: "عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية". ويقصد بمستوى الدول الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية (برجر، 2021: 7).

وتشير التنمية السياسية إلى: "عملية سسيوتاريخية متعددة الأبعاد والزوايا تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم يتسق مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع، ويشكل أساسًا مناسبًا لعملية التعبئة الاجتماعية، ويتألف بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية الرسمية والطوعية التي تتميز عن بعضها بنائياً ، وتتبادل التأثير فيما بينها جدلياً، ويتكامل بعضها مع بعض وظيفياً، وتمثل في الوقت نفسه الغالبية العظمى من الجماهير وتعكس مصالحها، وتهبئ المناخ الملائم لمشاركتها في الحياة السياسية بشكل إيجابي وفعال، حيث يساعد ذلك على تعميق وترسيخ حقائق وإمكانيات التكامل الاجتماعي والسياسي، ويتيح الفرصة لتوفير أوضاع مواتية، لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع بوجه عام" (عرفة، 2015: 24).

كذلك، تم تعريف التنمية السياسية بأنها: "إقامة الأبنية التي تسمح بالمشاركة الشعبية في العملية السياسية، وخلق جهاز إداري قادر على التنفيذ الفاعل للسياسات الإنمائية، وتلبية مطالب المواطنين، وبناء الديمقراطية بما تتضمنه من إنشاء المؤسسات السياسية، وخلق ثقافة سياسية تؤكد على الولاء القومي وتفتح الآفاق إلى التعددية الحزبية (الحشاش، 2022: 21).

كما حاول البعض الإحاطة بمفهوم التنمية السياسية بصورة شاملة فعرّفها بأنها: "عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلاً عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني حق فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تقوم على كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلاً عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين" (صالح، 2017: 84).

والملاحظ أن مفهوم التنمية السياسية تمخض عن عدة وظائف تسعى إلى الارتقاء بالأداء السياسي على مستوى الأفراد والجماعات والأحزاب والحكومات مثل تحديث المؤسسات السياسية، وتطوير الأحزاب فكرًا وتنظيمًا وأداء وعلاقات (الشرقاوي، 2016: 163).

وهكذا، فإن التنمية السياسية تعنى بتحقيق الاستقرار والتكامل في المجتمع من خلال القيام بتحديث المؤسسات ودمقرطة البنية الأساسية في الدولة، والارتقاء بالأحزاب والمؤسسات الأهلية والجماعات والأفراد داخل الدولة من مختلف النواحي.

2.2.2 مراحل تطور مفهوم التنمية السياسية:

ظهر مفهوم التنمية السياسية نتيجة المتغيرات المتعاقبة التي تعرضت لها المجتمعات في العالم الثالث عمومًا، فمنذ بداية الاستعمار نظرت البلاد الغربية المتطورة إلى شعوب البلاد الأخرى نظرة استعلائية ونهب لخيرات تلك البلاد (Ruttan, 1989: p8)، وكان من الأساليب التي استخدمتها هذه البلاد المستعمرة ادعاء رغبتها في تطوير وتنمية البلاد التي وقعت تحت نفوذها، وقد برز ذلك بصورة واضحة منذ الحرب العالمية الثانية، ولقد حددت البلاد الغربية المعايير التي تميز بين التقدم والتخلف، وبين التقليدي والحديث بسبب سيطرتها وهيمنتها، وكان من أهم المعايير التي وضعت للتمييز بين البلاد المتخلفة والبلاد المتحضرة مدى الازدهار الاقتصادي والسياسي والعلمي الذي ينعكس على الوضع المعيشي والمجتمعي للأفراد، وبالتالي يحدد مدى قوة الدولة وتأثيرها في مسيرة تفاعلات الأحداث العالمية (الحشاش، 2022: 22).

وقد بدأ تداول مفهوم التنمية السياسية في الخمسينيات من القرن الماضي، ثم أخذ ينتشر بشكل أوضح في مطلع الستينيات، ففي يونيو 1959م عقدت لجنة السياسات المقارنة التابعة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية الأمريكي برئاسة "غابرييل ألموند" مؤتمرًا حول موضوع التحديث السياسي، خلال المؤتمر صاغت اللجنة أول برنامج لها حول التنمية السياسية، حيث جاء اهتمام العلماء والباحثين والمفكرين بهذا الموضوع نتيجة التقاء عاملين أساسيين هما: اتساع دوائر البحث العلمي، وامتداد نشاط الدارسين بعد الحرب العالمية الثانية إلى دول العالم الغربي والعالم الثالث، كذلك تغير نظرة الباحثين إلى ظواهر ومعطيات الحياة السياسية، وتطور منهجيات البحث والدراسة في العلوم السياسية والاجتماعية، بفضل الثورة السلوكية التي اجتاحت مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام والعلوم السياسية على وجه الخصوص (مهدي، 2013: 123).

بعد ذلك، أشار "ريتشارد هيجوت" إلى أن التنمية السياسية قد مرت بثلاث مراحل وهي (أبو داير، 2015: 70-71):

1. المرحلة الأولى: امتدت حتى عام 1964م، حيث هيمن عليها أعمال لجنة السياسة المقارنة التابعة للمجلس الأمريكي للعلوم الاجتماعية، والتي عكست نظرة متعائلة بالنجاحات التي حققتها الديمقراطية الليبرالية الغربية.
2. المرحلة الثانية: من عام 1965م حتى عام 1971م، وهي المرحلة التي سادت فيها المدرسة السلوكية، والتي ركزت على النظام ومدخلاته وبيئته المحيطة والعوامل المؤثرة في نشاطه وقدرته،

حيث تراجع التفاؤل الذي ساد في المرحلة الأولى حول عملية التنمية، وفشلت الدول حديثة الاستقلال في تحقيق التنمية الموعودة.

3. المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة من عام 1971م ويطلق عليها مرحلة "ما بعد السلوكية"، والتي يقصد بها مرحلة دخول العلوم في نظرية العلاقات الدولية مثل علم النفس والاجتماع والاقتصاد والتي جاءت كنوع من الاستجابة للنقد الموجه إلى نظرية التحديث بشكل عام، ونظرية التنمية السياسية بشكل خاص بسبب الطابع الأيديولوجي المنطلق من الرؤية الغربية الرأسمالية، ومدخلها القائمة على التصنيف الوظيفي، وعدم قدرتها على معالجة مشكلات التنمية في دول العالم الثالث، إضافة إلى الانتهاكات بحق الإنسان في هذه الدول.

وبالتالي، فقد تم الانتقال إلى الاهتمام بالتنمية السياسية من الدول الغربية إلى دول العالم الثالث، كونها ميداناً من الميادين الخصبة لفهم التجارب والخبرات السياسية، ولأن كل مظاهر التخلف السياسي متوفرة في هذه الدول، وهي كالاتي (العابد، وقدة، 2017: 31-32):

1. الافتقار إلى تنسيق أيديولوجي واضح يتماشى مع متطلبات البناء الاجتماعي السياسي لدول العالم الثالث.
2. ضعف البناء القومي وغياب مفهوم المواطنة بسبب ضعف الوعي والثقافة السياسية.
3. ضعف التكوين المؤسساتي للبنى السياسية.
4. عدم وجود شرعية للأنظمة السياسية تجاه مواطنيها.
5. عدم استقرار الأنظمة الحاكمة في دول العالم الثالث.
6. انتشار ظاهرة الفساد السياسي من خلال تهاون الصفوة في تحقيق العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة.

وفي العقد الأخير من القرن الماضي وإلى اليوم هيمن موضوع الديمقراطية على انشغالات الساحة السياسية الدولية وعلى أبحاث علماء السياسة، وظهر "علم التحول الديمقراطي وتوطيد الديمقراطية" حتى إن التنمية السياسية احتجبت من اللغة السياسية الراهنة وأصبحت مرادفة لبناء الديمقراطية، وبات قياسها يتم بالخطوات التي تخطوها الدول غير الديمقراطية في هذا البناء، فمن خلال النظر للتجارب السابقة يتبين انه بدون ديمقراطية وحقوق انسان لن يكون هناك تنمية مستدامة ولا تنمية سياسية كذلك (فتاح، 2012: 51).

حيث إن قضايا ومواضيع التنمية السياسية صار يتم تناولها بصورة غير مباشرة من خلال مؤشرات المشاركة والديمقراطية وفصل السلطات وتخصصها كمتغيرات في الحكم الصالح، الذي يعتبر ضروري

لخلق بيئة ملائمة لعمل السوق والنشاط الاستثماري الخاص، ويعتبر إخراج الدولة من النشاط التنموي واقتصار دورها على الحماية والتنظيم والدعم، لتوفير الظروف المناسبة لسوق العمل من أساسيات سياسات الإصلاح الليبرالية الجديدة، التي أصبحت تتبناها العديد من المؤسسات الدولية (العوامل، 2021: 33).

وهكذا، فقد برز مفهوم التنمية السياسية كمفهوم مستقل منذ خمسينيات القرن الماضي ليتخذ أشكالاً وأبعاداً مختلفة، كونه جاء في وقت نالت العديد من الدول استقلالها، وبدأت في تحديث مؤسساتها الداخلية المختلفة والعمل على تحقيق آفاق من التنمية بأبعادها المختلفة.

3.2.2 نظريات التنمية السياسية:

برز في حقل التنمية السياسية عدة نظريات لم تثبت صحة أي منها بصورة مقنعة، فقد تعرض بعضها للنقد وقت ظهورها أو بعد ذلك، وتمت مراجعة بعضها ونقضه من قبل أصحاب النظريات أنفسهم، وهذه النظريات: نظرية التحديث، ونظرية التنمية الاقتصادية، ونظرية الثقافة السياسية، ونظرية الديمقراطية أولاً. من هذه النظريات النظرية الماركسية والنظرية التبعية، حيث سيتم استعراض هذه النظريات بشيء من التفصيل:

1.3.2.2 نظرية التحديث:

شهدت نظرية التحديث تطورات وتغيرات مهمة في مداخل التحليل في الدراسات التنموية والعلوم السياسية، فعلى الرغم من تعدد المفاهيم المرتبطة بالتحديث إلا أنه يقصد به بشكل عام التطورات التي حدثت في الاقتصاد والاجتماع والسياسة والتكنولوجيا والاختراعات والنمو في المجتمعات العربية خلال الأربعينيات سنة الأخيرة مع صعود الرأسمالية وارتباطها، ومن الملاحظ أن مفهوم التحديث قد ارتبط بشكل وثيق بعملية التنظيم لمفهوم التنمية السياسية، كما نظر معظم كتّاب التنمية السياسية إلى التحديث بأنه مرادف للتغريب، وثمة اتفاق بين كثير من الكتّاب في القرب على أن الحداثة هي المحصلة النهائية لعملية التحديث، إنها بإيجاز حركة نحو الأخذ بالتكنولوجيا والتكنولوجيا في السياق السياسي الغربي (العوامل، 2021: 36).

وقد ظهرت نظرية التحديث في التنمية السياسية نتيجة حصول الكثير من الدول على استقلالها، وقد شرعت هذه الدول في تحقيق التنمية، فقامت الصفوة الوطنية التي ناضلت من أجل الحصول على الاستقلال بالعمل على نقل دولها من مرحلة الاستقلال إلى مرحلة تحقيق الوعود وتجسيد الشعارات

التي أطلقتها هذه الصفة، وقد تباينت هذه المجتمعات من حيث امتلاكها لرأس المال أو المواد الخام أو وجود الوفرة السكانية لديها أو المساحات الشاسعة والكبيرة وغير ذلك. وهذه النظرية بإيجاز تفسر التنمية السياسية بأنها عملية التخلي عن الأنماط التقليدية، وتبني النمط السائد في الدول الرأسمالية المتقدمة أو ما يطلق عليه النموذج الغربي (أبو النصر، ومجد، 2017: 72-73).

2.3.2.2 النظرية الماركسية:

اعتبر كارل ماركس أن انتشار الرأسمالية وتوسعها أدى إلى القضاء على الحياة التقليدية للمجتمعات الأوروبية وشجع على التصنيع، وحرر الفلاحين من نظام الإقطاع، حيث إن مهمة الثورة الاشتراكية هي الاستيلاء على السلطة السياسية من جانب العمال، أي الاستيلاء على الدولة، وبناء اقتصاد اشتراكي والقضاء على العلاقات الرأسمالية، بالتحالف مع الجماهير الكادحة في الريف والمدينة، بقيادة الحزب الشيوعي، وبعد الحرب العالمية الثانية أيضًا دعم الاتحاد السوفييتي الديمقراطيات القومية الناشئة، واعتبر أنها سوف تتطور وتنمو صناعيًا، مما يمكن من تحقيق الثورة في إطار تحالف العمال والفلاحين، ولقد كان هدف التنمية السياسية لدى الماركسيين واضحًا، وهو بناء الدول الاشتراكية، وهو ما يتحقق خلال قيادة العمال والتحالف مع شعوب الدول المستعمرة المعادية للرأسمالية حليفة الثورة الاشتراكية (أبو داير، 2015: 71).

3.3.2.2 نظرية التبعية:

تعتبر نظرية التبعية إحدى النظريات المعاصرة المهمة بقضية التنمية بوجه عام، سواء على المستوى الوطني أو العالمي، وترتبط هذه النظرية بالتنمية والتخلف بظهور النظام الرأسمالي في القرن السادس عشر في أوروبا الغربية الذي انتشر مع التوسع التجاري، وتقدم وسائل النقل والمواصلات والحكم الاستعماري، وهي تتفق مع رأي ماركس في أن العمليات التجارية بين الدول الرأسمالية والعالم الثالث اتسمت بالاستغلال والضغط السياسية لصالح الرأسمالية الغربية، وأنه من خلال التجارة الخارجية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر وما بعد ذلك تم فتح مزيد من الأسواق أمام إنتاج الدول الرأسمالية بوجه عام؛ بل وقد اندلعت الحروب الإمبريالية بهدف إعادة تقسيم السوق العالمية، واستمرار التنمية في الدول الرأسمالية يعتمد على استمرار التخلف في دول العالم الثالث، كون تقدم هذا العالم يعني اعتماده على نفسه، وهذا يعني غلق أسواق العالم الثالث، مما ينعكس سلبًا على الدول الرأسمالية، وبالتالي، فإن رواد هذه النظرية يؤكدون على دور الرأسمالية في نهب ثروات العالم الثالث كي لا تعتمد على نفسها وتبقى تابعة، ومن ثم العمل على إفقارها (عبد اللطيف، 2015: 46).

وبالتالي، فقد جاءت هذه النظرية قردًا على منظري الحداثة والتحديث، حيث رفض منظرو التبعية المفهوم الذي نادى به منظرو الحداثة، مع أن الدول المتخلفة يجب أن تمر بأشكال التجارب المماثلة في التنمية والتطور، بالمقابل فهم يرون أن التنمية في الكثير من الدول الأقل تطورًا هي من دون شك محكومة ومتأثرة بحقيقة أنها تحدث في محتوى اقتصادي تواجهه تلك الدول النامية، ومحكومة ومتأثرة أيضًا بالعلاقات السياسية والثقافية مع الدول المتقدمة (الطراح، 2003: 179).

4.3.2.2 نظرية التنمية الاقتصادية:

بدأ التنظير لهذه النظرية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وقد تسارعت وتيرته بعد الحرب العالمية الثانية، مع بداية ظهور موجات التحرر الوطني وظهور مشكلة البلدان المستقلة حديثًا، وقد كانت النظريات الأولى وعلى مدى عقود طويلة نظريات برجوازية يحكمها أكاديميو البلدان المتقدمة ويصدرونها للمستعمرات السابقة، وكانت معظمها ينتمي للخط الكمي اليميني (لويس، 2021: 5).

وتعد النظرية الاقتصادية من النظريات ذات الأهمية القصوى في أي تحول أو تغيير سياسي، حيث تؤثر الأبعاد الاقتصادية في عملية التحول الديمقراطي تأثيرًا مزدوجًا، فالإخفاق في عملية التنمية الاقتصادية هو أحد الأسباب الدافعة للتحول، وفي الوقت نفسه فإن وجود التنمية الاقتصادية يوفر آفاقًا رحبة لتفعيل هذه العملية فيما تنتج من فرص لإحداث هذا التحول، أما دواعي استخدام النظرية فهو توضيح العلاقة بين التنمية الاقتصادية وتعزيز قيم الديمقراطية في إطار التطور الاقتصادي في عدد من البلدان لإمكانية تحقيق الديمقراطية، حيث أكد "هنتغتون" أن النمو الاقتصادي الكبير مهد السبيل لقيام الموجة الثالثة من الديمقراطية ويسر انتشارها، فالتحول للديمقراطية غير وارد في الدول الفقيرة ويتطلب حدًا أدنى من النمو الاقتصادي؛ لكن الثراء وحده لا يكفي لتحقيق الديمقراطية، مما دفع "هنتغتون" لإضافة شرط، وهو أن النمو الاقتصادي ذات القاعدة العريضة كسمة للنظم المتوقعة تحولها للديمقراطية، وارتبط هذا في تحليلاته بإبراز الأهمية التي تمثلها الطبقة الوسطى (الكساسبة، 2021: 17-19).

أما أهم المرتكزات الأساسية والمهمة التي تقوم عليها النظرية الاقتصادية فيمكن استعراضها في النقاط التالية (الكساسبة، 2021: 18):

1. تؤدي التنمية الاقتصادية إلى تغيير قيم السكان، وتزيد من نسبة المتعلمين وانتشار التعليم، وذلك يزيد من قبولهم لفكرة التسامح والاعتدال والعقلانية، وبموجب ذلك تنشأ الثقافة السياسية للديمقراطية.
2. ينتج عن التنمية الاقتصادية مستويات أعلى من الدخل والأمن الاقتصادي لغالبية السكان، وبالتالي تحد التنمية الاقتصادية من احتمالات صراع الطبقات، ومن التمييز القائم على أساس

الطبقة، كما أن هذه الزيادة تزيد من حجم الطبقة الوسطى التي تعمل على إحداث توازن واعتدال في الصراع والنزاع القائم على أساس طبقي اجتماعي.

3. تؤدي التنمية الاقتصادية إلى ظهور عدد كبير من المنظمات الاجتماعية الخيرية وغير الحكومية، والتي لا تعد فقط منظمات تراقب وتحاسب الحكومات؛ بل إنها أيضاً تزيد من المشاركة في العمل السياسي، وتدعم المهارات السياسية، وتخلق وتنشر آراء ووجهات نظر جديدة ومهمة في العمل السياسي.

4.2.2 مقومات التنمية السياسية:

1.4.2.2 المشاركة السياسية:

يعرّف "صموئيل هنتغتون" المشاركة السياسية بأنها: "ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون بصفتهم الشخصية بقصد التأثير في عملية صنع القرارات الحكومية، سواء كان ذلك النشاط منظماً أو عفويًا، فرديًا أو جماعيًا، سلميًا أو عنيفًا، فعالًا أو غير فعال" (بن جدي، وملاح، 2017: 640).

وتعد المشاركة السياسية إحدى أهم مقومات الديمقراطية، لا تختلف في معناها العام والشامل هذا عن معناها في حالة البلاد التي تشهد عملية تنموية، فإذا اعتبرنا المشاركة السياسية مرادفًا لمصطلح الديمقراطية، أي حكم الشعب من الشعب وإلى الشعب، تصبح ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح لأفراد الشعب وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد، وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها بشكل يضمن إطلاق القوى الخلاقة للجماهير (العوامل، 2021: 164).

وتمثل المشاركة السياسية بدورها إحدى أهم الملامح الأساسية المهمة للتحديث السياسي والتنمية السياسية على حد سواء، وقد اختلف الباحثون في تعريف المشاركة السياسية نظرًا لاختلاف صورها، فثمة مشاركة سياسية عن طريق التعبئة، ومشاركة أخرى من خلال الانتماء الحزبي المحدود، وكذلك المشاركة من خلال الانتماء الحزبي الكامل، كما تعتبر المشاركة السياسية بعدًا أساسيًا من أبعاد التنمية البشرية، حيث عرفها إعلان الحق في التنمية الذي أقرته الأمم المتحدة عام 1986م بأنها: "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، التي يمكن عن طريقها أعمال حقوق الإنسان وحياته الأساسية" (الحشاش، 2022: 25).

كما تمثل المشاركة السياسية حجر الزاوية للتنمية السياسية، حيث إن للمشاركة مزايا عديدة في العملية السياسية، والتي تتخلص في الآتي (الحشاش، 2022: 26):

1. أن المشاركة تعني تحقيق إسهام أوسع للشعب في رسم السياسات العامة وصنع القرارات واتخاذها وتنفيذها.
2. تعني المشاركة إعادة هيكلة وتنظيم بنية النظام السياسي ومؤسساته، وعلاقته بما يتلاءم وصيغة المشاركة الأوسع للشعب في العملية السياسية وفعاليتها.
3. أضحت المشاركة السياسية أحد المعايير الرئيسية لشرعية السلطة السياسية في أي مجتمع.
4. توفر المشاركة السياسية للسلطة فرص التعرف على رأي الشعب ورغباته واتجاهاته.
5. توفر المشاركة السياسية الأمن والاستقرار داخل المجتمع.
6. تمثل المشاركة السياسية الإرادة العامة للشعب.
7. تعني المشاركة السياسية القضاء على الاستبداد والتسلط والتفرد بالحكم والسلطة.
8. تعتبر المشاركة السياسية شرطاً رئيسياً لتحقيق التنمية في المجتمع.
9. تلعب المشاركة السياسية دوراً كبيراً في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية بين الجميع.

كما أن التنمية السياسية بوصفها آلية للتفاعل بين المشاركة السياسية والقرار السياسي، فإنها تؤثر في حجم المشاركة السياسي ومدى فاعليتها من جانب، وتتأثر بها من جانب آخر، فالتنمية تتأثر بالمشاركة السياسية إلا أن هذه الأخيرة هي إحدى الأدلة المباشرة والأساسية على قدرتها في تحقيق أهداف التنمية وتنفيذ برامجها وسياساتها ونقلها من مستوى الأطروحات النظرية إلى مستوى الفعاليات الإنجازية والسياسات التطبيقية، وبذلك فإن عدم تحقيق حالة من المشاركة السياسية هو بمنزلة دليل على معاناة المجتمع ونظامه من حالة التخلف السياسي (الدرمكي، 2012: 56).

وهكذا فإن المشاركة السياسية تعتبر من أهم مقومات التنمية السياسية، حيث إنها تمثل إحدى ملامح التنمية السياسية في الدولة، فإذا زادت عملية المشاركة السياسية في المجتمع، فإن هذا دليل على زيادة في عملية التنمية السياسية.

2.4.2.2 التعددية السياسية:

يمكن تعريف التعددية السياسية بأنها: "وجود أحزاب سياسية مختلفة تمثل قوى اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية متباينة، وهذه الأحزاب تتنافس فيما بينها من أجل كسب الرأي العام تمهيداً للوصول عن طريقه إلى السلطة والحكم بقصد تحقيق ما تتادي به تلك الأحزاب من أهداف وبرامج وما تدعو إليه من قيم" (إبراهيم، 2018: 187).

تعتبر التعددية الحزبية أحد أهم الخصائص التي يجب توفرها في المجتمعات التي تسعى إلى تطبيق مقاربة التنمية السياسية والديمقراطية التشاركية، باعتبارها أهم وأبرز عناصر قوة المجتمع، والتي تعكس بشكل مؤسسي تصدعات المجتمع، سواء الإثنية أو الدينية أو السياسية، ومن خلال وجود هذه المؤسسات يمكن التأثير في صنع القرار السياسي وصياغته وتوزيع القوة في المجتمع على نطاق واسع، حيث يكون هناك تمثيل واسع للمصالح بقصد التأثير السياسي عن طريق المشاركة، مما يؤدي إلى تشتيت مراكز القوى ومنع احتكار السلطة (بو جلال، 2017: 83).

فالتعددية السياسية هي القاسم المشترك بين التنمية السياسية وبين الديمقراطية التشاركية، والتي تصبو إلى تعدد مراكز السلطة والمشاركة السياسية، وتعددية وفاعلية التنظيمات الوسيطة من أحزاب ومنظمات مجتمع مدني وأفراد وغيرها، فهي تعني توزع القوى وتشتتها بين الأفراد في ظل اعتراف بالتنوع والاختلاف في وجهات النظر وفي الاهتمامات والأولويات، وفي إطار يضمن المساواة وتكافؤ الفرص بعيداً عن أي اتجاهات واعتبارات، وهذا بدوره يؤدي إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية كما يرفع من درجة حرية المعارضة السياسية، ودرجة تنافس الأحزاب السياسية، وهي مؤشرات مهمة في قياس التنمية السياسية، وكذلك في قياس مستوى الديمقراطية التشاركية (بو جلال، 2017: 84).

وهكذا، تُعد التعددية السياسية والثقافية من أهم وسائل التنمية السياسية والتحديث السياسي مثلما تُعد الآلات واستخدام التكنولوجيا الحديثة وغيرها من وسائل التحديث الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. فلقد أسهمت الأحزاب السياسية - بصفتها جزءاً من التعددية السياسية التي هي من الركائز الأساسية لأي نظام سياسي من الناحية التاريخية - بدور ديناميكي كبير في التحولات السياسية الفريدة من نوعها حول العالم، سواء في التحرر أو مواجهة الحكومات الاستبدادية، أو في الوصول لسدة الحكم، أو في دورها في طرح البرامج ونقد السياسات الحكومية؛ مما جعل لها أهمية كبيرة من خلال دورها التعبوي، ودورها في عملية التنمية السياسية ونزاهة النظم السياسية بصفة عامة (الشيخي، 2021: موقع إلكتروني). وبالتالي، فإن التعددية السياسية تعتبر أحد أهم مظاهر التنمية داخل المجتمع، فالتعددية تعتبر من أهم مقومات الديمقراطية في الدولة، الأمر الذي يشكل دعامة مهمة للتنمية.

3.4.2.2 التداول السلمي للسلطة:

فالمقصود به هو عدم ترك الحكم في قبضة شخص واحد، أي يجب التعاقب الدوري للحكام في ظل انتخابات حرة، بحيث يمارس هؤلاء الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لفترات محددة سلفاً، وبهذا يقوم الحاكم بممارسة السلطة بتحويل من الناخبين وفق أحكام الدستور، فالسلطة إذًا ليست حكرًا على أحد، إنما يتم تداولها وفقاً لأحكام الدستور الذي يعد السلطة التي لا تعلوها أية سلطة، ويعد

التداول السلمي على السلطة من قبل الأحزاب والأطراف السياسية من أبرز آليات الممارسة الديمقراطية والتنمية السياسية، فلا يمكن الحديث عن قيام دولة ديمقراطية ما لم يكن هناك إيمان واعتراف بمبدأ التداول السلمي على السلطة، هذا يعني أن السلطة السياسية يجب إدارتها من قبل الأحزاب والأطراف السياسية التي تحصل على الأغلبية من أصوات الناخبين أثناء العملية الانتخابية، وليست حكراً على أحد أو لحساب حزب معين أو جهة معينة على حساب مصلحة الآخرين من الشعب (قزادري، 2015: 11).

إن تبني مبدأ التداول على السلطة يعد ضرورة في مختلف الأنظمة، خاصة تلك التي تسعى إلى تعزيز عملية التنمية السياسية في مجتمعاتها، فتحرص أساساً على دسترتها في القوانين الأساسية، ثم تحصينها بضمانات قانونية تسمح بتفعيلها لدى الممارسة السياسية. تتجلى أهمية ذلك أساساً في انعكاس آلية التداول على السلطة على الشرعية السياسية للنظم الحاكمة، إذ إن التداول يفترض حضوراً فعلياً لمشاركة سياسية فعالة لكل قوى المجتمع، وذلك بقصد إحداث تغيير في منظومة الحكم القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية (حاشي، 2020: 417-418).

لذلك، فإن التداول السلمي على السلطة يعني الاعتراف بشرعية النظام السياسي من قبل الشعب ومزاولة ذلك النظام لأعماله الدستورية وفقاً للقانون، وهذا الأمر بدوره يعتبر ترسيخاً لأسس وقواعد الوحدة الوطنية، لأن الشعب بكل طوائفه أغلبية وأقلية ممثلاً في هذه السلطة، وحقه مصان وفقاً لأحكام الدستور، وبهذا يصبح جميع أفراد المجتمع ينتمون بقوة إلى المجتمع، ويشاركون بصورة فعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويتمتعون بنصيب عادل من عوائدها، وبالتالي فإن ذلك سوف ينعكس بشكل إيجابي على أمن واستقرار البلد، وذلك لأن مسألة تداول السلطة ومشاركة الجميع فيها - من خلال قنواتها المعروفة - سوف يحقق نوعاً من الإجماع السياسي الذي يعتبر أساساً لبناء وتحقيق الديمقراطية (العابد، وقدة، 2017: 37). وهكذا، فإن التداول السلمي للسلطة هو وجه من وجوه التنمية السياسية، حيث إنه يعني الاعتراف بالنظام السياسي وشرعيته، مما يسهم في إحداث طفرة في التنمية السياسية.

4.4.2.2 حماية حقوق الإنسان:

لقد أسفرت الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من نزاعات دولية عن إنشاء العديد من الأجهزة الدولية لحماية حقوق الإنسان، وقد جاءت هذه المعاهدات تعبيراً عن اتفاق الدول والتزامها بالمحافظة على مبادئ حقوق الإنسان، فبدأ اهتمام المجتمع الدولي بموضوع حقوق الإنسان، ووضع معايير على

صورة اتفاقيات ومواثيق دولية لحماية حقوق الإنسان، وبالتالي أخذ موضوعه ينتقل تدريجيًا من المجال الداخلي الذي تحكمه الدولة إلى المجال الدولي، حيث أصبح الموضوع محل اهتمام دولي، سواء من حيث تحديد أنواع الحقوق والحريات وكيفية التمتع بها، وحمايتها أيضًا، كما تجاوزت مسألة حقوق الإنسان والحريات حدود القوانين الوطنية لتصبح محل اهتمام المجتمع الدولي ككل، وقد تبع هذه المرحلة عددًا من الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان، ونشأ فرع جديد في القانون الدولي هو القانون الدولي لحقوق الإنسان (العاصي، 2019: 15-16).

يتطلب تحقيق التنمية بكافة جوانبها خاصة السياسية منها إنشاء مؤسسات وطنية قوية قادرة على الدفاع عن حقوق الإنسان، لديها القدرة والولاية والإرادة للتصدي للتمييز وضمان حقوق الإنسان، وتحقق لجان حقوق الإنسان ومكاتب أمناء المظالم في الشكاوى المتعلقة بانتهاك الحقوق، وتتقف المجتمع المدني والدول بشأن حقوق الإنسان، وتوصي بدورها بتنفيذ إصلاحات تنموية وقانونية، غير أن الالتزام بتأييد هذه الحقوق يختلف من دولة إلى أخرى وتتباين القدرات التنفيذية بين المؤسسات الوطنية، كما تنعدم آليات المساءلة في بعض الأحيان، والتعاطي مع التنمية كحق من حقوق الإنسان بصرف النظر عن أوجه القصور في المؤسسات يساعد على تخفيف الحرمان في بعض الأبعاد والظروف (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016: 16).

ويرى الباحث أن مفهوم التنمية السياسية مفهومًا حديثًا نسبيًا، إذ لم يظهر إلا بعد الحرب العالمية الثانية كاستجابة للتغيرات في المجتمع الدولي التي أحدثتها تلك الحرب. حيث كان النسق العالمي قبلها محكومًا بعدد قليل من الدول التي تتحكم فيه بشكل أو بآخر؛ لكن جاء هذا المفهوم ليبرز بعده دولًا أخرى تطمح في الصدارة في النظام الدولي، كما جاء هذا المفهوم بعد استقلال عشرات الدول، الأمر الذي حتم على هذه الدول المستقلة العمل على استعادة قواها الداخلية من جديد.

3.2 المبحث الثالث: الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"

تعتبر الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان من الهيئات الحقوقية الفلسطينية التي استطاعت خلال سنوات قليلة من إثبات نفسها في مواجهة الانتهاكات التي قام بها الاحتلال الإسرائيلي من ناحية والأطراف الفلسطينية المنقسمة من ناحية أخرى، حيث إن دور هذه الهيئة جاء بناءً على المكانة التي أولاها الرئيس الفلسطيني ومجلس الوزراء لهذه الهيئة منذ عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات وحتى اليوم. وهو ما سيتم استعراضه في هذا المبحث.

1.3.2 ماهية الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم":

قبل إبراز الدور الوطني الذي تلعبه الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، يمكن الرجوع إلى بدايات هذه الهيئة وكيفية نشأتها من خلال استعراض نبذة تعريفية عنها.

1.1.3.2 ماهية الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان:

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" هي المؤسسة الوطنية الرسمية المكرسة لدعم حقوق المواطنين الفلسطينيين. أُنشئت بقرارٍ/ مرسوم صادر عن الرئيس الراحل ياسر عرفات رحمه الله، بتاريخ 1993/9/30. وقد نشر قرار الإنشاء لاحقاً في الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية)، تحت رقم (59) لعام 1994، حيث نص هذا القرار على تشكيل المؤسسة، وأناط بها مهمة "... متابعة وضمان توافر متطلبات صيانة حقوق الإنسان في مختلف القوانين والتشريعات والأنظمة الفلسطينية وفي عمل مختلف الدوائر والأجهزة والمؤسسات في دولة فلسطين" (ادعيس، دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، 2021: 11).

- **الولاية:** بموجب القرار تحددت مهام ومسؤوليات الهيئة على النحو التالي: "متابعة وضمان توافر متطلبات صيانة حقوق الإنسان في مختلف القوانين والتشريعات والأنظمة الفلسطينية، وفي عمل مختلف الدوائر والأجهزة والمؤسسات في دولة فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية". وترك القرار للهيئة مهمة وضع نظامها الأساسي بما يضمن استقلالها وفعاليتها. وقد بدأت الهيئة تمارس نشاطاتها بداية من عام 1994. وفيما بعدأنت المادة (31) من القانون الأساسي الفلسطيني، الذي أقره المجلس التشريعي عام 1997، وصدر ونشر في الوقائع الفلسطينية عام 2002، على أن: "تنشأ بقانون هيئة مستقلة لحقوق الإنسان، ويحدد القانون تشكيلها ومهامها واختصاصها، وتقدم تقاريرها لكل من رئيس

السلطة الوطنية، والمجلس التشريعي الفلسطيني." وبالرغم من عدم إقرار وإصدار القانون المذكور حتى اللحظة، لكن الهيئة تعمل - وبشكل واضح - استنادًا إلى المرسوم المذكور أعلاه لحين إقرار قانون الهيئة. كما تقوم الهيئة - بصفته : الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان وديوانٍ للمظالم - بمتابعة وضمان توافر متطلبات صيانة حقوق الإنسان في مختلف القوانين والتشريعات الفلسطينية، وفي عمل مختلف الدوائر والأجهزة والمؤسسات في السلطة الوطنية الفلسطينية، ويتسع نطاق عمل الهيئة ليشمل التعامل مع قضايا انتهاكات حقوق الإنسان، والشكاوى التي يقدمها المواطنون بشأن الانتهاكات المتمثلة في حقوق الإنسان، والتي تقع على المواطن من قبل السلطة التنفيذية، ونشر الوعي القانوني والرقابة على التشريعات والسياسات الوطنية، ومدى مواءمتها للمعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان (www.ichr.ps، د.ت: موقع إلكتروني).

حيث إن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تعمل على مراقبة أجهزة الدولة بدافع وطني من أجل التأكد من إعمالها لحقوق الإنسان، كما حولها القانون الفلسطيني المذكور، وذلك في كل ما يصدر من تشريعات وكل ما تقوم به إدارتها من أعمال، وفي هذا الإطار - وبهدف الرقابة على حقوق الإنسان - تعمل الهيئة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان على تقديم مساعداتها القانونية لكل من تنتهك حقوقهم ويطلبون منها المساعدة القانونية (ادعيس، دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان..، 2021: 1). وعليه، فقد حظيت الهيئة الفلسطينية منذ نشأتها بحصانة كبيرة جاءت من خلال الدعم الذي أسنده لها الرئيس الراحل ياسر عرفات، ومن ثم خليفته الرئيس محمود عباس، والذي جعل الهيئة في مكانة تختلف كلياً عن مكانة أي مؤسسة أخرى في فلسطين.

2.1.3.2 عضوية الهيئة في المؤسسات الإقليمية والدولية:

أولاً: دولياً: تتمتع بالعضوية الكاملة في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI) التابع للأمم المتحدة. وحافظت فيه على تصنيف (أ) منذ عام 2005 لالتزامها التام بمبادئ باريس التي تنظم عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأهمها مبدأ الاستقلالية.

ثانياً: إقليمياً: تتمتع الهيئة بعضوية الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وترأست الهيئة الشبكة في دورتها لسنة (2020). وتتمتع بعضوية منتدى آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وجمعية داووين المظالم المتوسطة (www.ichr.ps، د.ت: موقع إلكتروني).

3.1.3.2 رؤية الهيئة ورسالتها وقيمتها:

أولاً: رؤية الهيئة: دولة فلسطينية مستقلة، مبنية على سيادة القانون، تصان فيها الحقوق والحريات العامة، وتتأصل فيها قيم ومبادئ العدالة وحقوق الإنسان.

ثانياً: رسالة الهيئة: تعمل الهيئة - كمنظمة وطنية دستورية- على حماية وتعزيز حقوق الإنسان في فلسطين، بالاستناد إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ووثيقة إعلان الاستقلال والقانون الأساسي الفلسطيني، وذلك من خلال تلقي ومتابعة الشكاوى، ورصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وتقديم النصح والمشورة إلى أصحاب الواجب وبناء قدراتهم، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وتجسير العلاقة ما بين الجهات الرسمية والمجتمع المدني.

ثالثاً: قيم الهيئة: تتبنى الهيئة وتطبق مجموعة من القيم الخاصة بها والمتأصلة في برامجها وأنشطتها وهي المصادقية، النزاهة والمساءلة، الخصوصية، التسامح والمساواة. وتلتزم الهيئة بهذه القيم والتي تضمنتها مدونة السلوك المهني (www.ichr.ps، د.ت: موقع إلكتروني).

4.1.3.2 الإدارة العامة والهيكل التنظيمي:

أولاً: إدارة الهيئة: للهيئة مقر رئيس في رام الله، إضافة إلى خمسة مكاتب منتشرة في مختلف المحافظات، ثلاثة مكاتب في شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية، ومكتب في شمال غزة، ومكتب في وسط وجنوب قطاع غزة، ويتولى مهام تنفيذ العمل اليومي طاقم الهيئة وفق الإستراتيجيات والخطط والسياسات والأنظمة المعتمدة بإدارة وإشراف المدير العام. ويتكون طاقم الهيئة من (68) موظفاً وموظفة، (24) موظفة و (44) موظفاً، يعملون على زيادة فعالية وتأثير واستدامة واستقلالية الهيئة في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما يتوزع الطاقم على أربع دوائر مركزية: دائرة التحقيقات والشكاوى، دائرة الرقابة على التشريعات والسياسات الوطنية، ودائرة التوعية الجماهيرية والتدريب، ودائرة الشؤون الإدارية والمالية. إضافة إلى ثلاث وحدات مركزية: وحدة العلاقات العامة والإعلام، وحدة العلاقات الدولية وتطوير البرامج، ووحدة الرقابة والتقييم، وخمسة مكاتب منتشرة في مختلف محافظات الوطن.

ثانياً: دوائر الهيئة ووحداتها: دائرة التحقيقات والشكاوى، دائرة الرقابة على التشريعات والسياسات الوطنية، ودائرة التوعية الجماهيرية والتدريب، ودائرة الشؤون الإدارية والمالية. وثلاث وحدات مركزية، وحدة العلاقات العامة والإعلام، العلاقات الدولية وتطوير البرامج ووحدة الرقابة والتقييم. لدى الهيئة خمسة مكاتب منتشرة في مختلف المحافظات، ثلاثة مكاتب في شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية، ومكتبان في شمال وجنوب قطاع غزة، إضافة إلى مقرها الرئيس في رام الله.

ثالثاً: مجلس المفوضين: يشرف على عمل الهيئة مجلس مفوضين يتكون من 16 مفوضاً ومفوضة، وجميعهم يتمتعون بنزاهة عالية في الوطن والشئ، وهم معروفون على المستوى العام وملتزمون بقوة ووضوح بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وتتم عملية اختيار المفوضين من قبل لجنة استشارية مستقلة تضمن الشفافية في عملية الاختيار. وينبثق عن مجلس المفوضين مكتب تنفيذي يشرف على عمل وأداء الهيئة، ويرأسه المفوض العام، ويساعده المدير العام الذي يتم تعيينه من قبل مجلس المفوضين (www.ichr.ps، د.ت: موقع إلكتروني).

2.3.2 دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية مستقلة:

1.2.3.2 البرامج والخدمات التي تقدمها الهيئة (www.ichr.ps، د.ت: موقع إلكتروني):

أولاً: تلقي ومتابعة الشكاوي: تتلقى الهيئة المستقلة وتتابع شكاوى المواطنين (2500-3000 شكاوى سنوياً)، الفردية أو الجماعية، المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان أو الاعتداء على الحريات العامة التي تقع في مناطق السلطة الوطنية من قبل الأجهزة الأمنية والمؤسسات والهيئات الرسمية وشبه الرسمية، وذلك عن طريق إجراء التحريات وجمع المعلومات والبيانات اللازمة، ومتابعتها مع الجهات المعنية، والعمل على تسويتها وإزالة آثارها بالسرعة الممكنة.

ثانياً: الرقابة على أماكن الحرمان من الحرية: ظلت حماية حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم من الاهتمامات الأساسية للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. تزور الهيئة كافة أماكن الحرمان بما في ذلك مراكز الاحتجاز ومراكز الإصلاح وإعادة التأهيل ومراكز الحماية لمتابعة معاملة النزلاء وضمان سلامة الإجراءات القانونية والسلامة الجسدية والظروف المعيشية والصحية، وإعداد تقارير عن هذه الزيارات.

ثالثاً: الرقابة على التشريعات وتقديم المشورة: تراقب الهيئة السياسات العامة والقوانين والتشريعات الفلسطينية وخطط التنمية الوطنية والموازنات العامة من خلال قراءتها وتحليلها من منظور حقوق الإنسان، للوقوف على مدى مراعاتها لحقوق الفئات والمناطق المختلفة وخاصة المهمشة، واتباعها لمعايير حقوق الإنسان استناداً لمبدأ المساواة وعدم التمييز ومضمون الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

رابعاً: رصد حالة حقوق الإنسان: ترصد الهيئة حالة حقوق الإنسان في فلسطين، وتوثق الانتهاكات التي تطال حقوق المواطنين الفلسطينيين وتحلل أنماطها، وترصد تدخلات أصحاب الواجب لوقف هذه الانتهاكات وفق القانون. كما توثق الهيئة حالة حقوق الإنسان والانتهاكات الواقعة عليها في تقارير ودراسات بهدف تسليط الضوء على واقع حقوق الإنسان، والتركيز على قضايا حقوقية وقانونية، وإغناء المكتبة القانونية والحقوقية الفلسطينية والعربية.

خامسًا: التوعية والمناصرة الجماهيرية: تعمل الهيئة على تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في فلسطين، وتمكين المواطنين الفلسطينيين وتوعيتهم بحقوقهم الأساسية، وآليات المطالبة بها. وتستهدف الأنشطة التوعوية المواطنين بشكل عام، وطلبة الجامعات، والصحفيين، والعاملين في منظمات المجتمع المدني، والشباب على وجه التحديد. وذلك من خلال توجيه رسائل توعوية عبر أدوات الإعلام التقليدي ووسائل التواصل الاجتماعي، أو من خلال اللقاءات التوعوية المفتوحة والندوات المتخصصة والمؤتمرات العلمية.

سادسًا: التدريب وبناء القدرات: يعتبر التدريب عنصرًا رئيسيًا في أنشطة أي مؤسسة وطنية تُعنى بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويشكل تنفيذ الهيئة للتدريب جزءًا أساسيًا من أنشطتها، مستهدفة القضاة ومؤسسات حقوق الإنسان والمحامين والشرطة والصحفيين وطلبة الجامعات، وخاصة طلبة كلية القانون والعلوم الأمنية في جامعة الاستقلال والعاملين الاجتماعيين والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون.

2.2.3.2 دور الهيئة المستقلة في تعزيز مبادئ حقوق الإنسان في فلسطين:

لقد أناطت مسودة مشروع قانون المؤسسة الوطنية الفلسطينية لحقوق الإنسان بالهيئة مهمة تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك دورها في نشر الوعي القانوني والحقوق بين مختلف القطاعات الفلسطينية الرسمية والأهلية، والإسهام في إدماج حقوق الإنسان في السياسات التعليمية والتثقيفية المختلفة، ومنذ نشأتها اعتادت الهيئة على تسليم تقاريرها السنوية عن حالة حقوق الإنسان في أراضي السلطة الفلسطينية إلى الرئيس الفلسطيني ورئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس التشريعي ورئيس مجلس القضاء الأعلى، وهذا الأمر - الذي شكّل عرفًا درجت على فعله الهيئة منذ نشأتها وأصبح يفرض عليها التزامًا من نوع ما- يمثل مرجعية مهمة عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، وتقدم المؤسسة توصياتها بين فترة وأخرى للجهات الرسمية، وتشارك معها في صياغة الكثير من الإستراتيجيات وخطط العمل المتعلقة ببعض حقوق الإنسان (ادعيس، دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان..، 2021: 12).

كذلك، فإن وجود الهيئة المستقلة هو أمر ضروري بالنظر لطبيعة عملها وتكوينها، فهي متفردة في كونها ليست منظمة أهلية ولا حكومية؛ لكنها مؤسسة دولة، لا تتبع للحكومة، كما تقوم بعدة أدوار فائقة الأهمية ويتيح لها تفويضها وولايتها ما لا يتاح لغيرها من المؤسسات الأهلية الأخرى، فهي بقدر ما تشاطر منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية في قدر من أدوارها كتلقي الشكاوى ومتابعتها؛ إلا أنها تلعب دورًا مهمًا في الحماية الوقائية فهي تضطلع بتدريب ورفع وعي المكلفين بإنفاذ القانون عندما

تشعر بوجود مشكلات لها علاقة بصوابية فهم القانون، كتنديب أفراد الأمن والشرطة وغيرهم من العاملين في قطاع العدالة حول القانون ومحدداته وضرورة احترامه في معرض تنفيذه، كما أنها تتمتع بحق الوصول وزيارة السجون ومراكز التوقيف عن طريق الزيارة العامة، وهو أمر لا يتاح للمنظمات غير الحكومية التي يسمح لها بزيارة موكلها فقط. كما تكمن أهمية وجود الهيئة في طبيعة اختصاصها وتميزها كونها المؤسسة التي تتولى الرقابة على أداء الجهات الرسمية، وقد منحها التفويض صفة متابعة حالة حقوق الإنسان وفق المفاهيم المختلفة كالديمقراطية والمشاركة والتداول السلمي للسلطة (الحشاش، 2022: 18).

ومن أهم ما قامت به الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان، هو التصدي لعقوبة الإعدام في العام 1996م بجانب المؤسسات الأخرى والمطالبة بإلغائها في الأراضي الفلسطينية، حيث لعبت الهيئة دورًا في مناهضة عقوبة الإعدام، وعملت بشكل دؤوب من أجل وقف تنفيذ العقوبة وإعادة المحاكمة على من صدرت بحقهم أحكام من قبل محكمة أمن الدولة، حيث قامت بإصدار تقرير مفصل بهذا الشأن عام 1996م، كما شنت حملة ضغط منظمة ومناهضة لعقوبة الإعدام عام 2005م، ونظمت حملة مركزة لإلغاء تنفيذ الإعدام بحق 15 مواطنًا سبق وأن حولت ملفاتهم للمصادقة عليها، وبناءً عليه فإن الهيئة وجهت كتابًا للرئيس محمود عباس في عام 2005م تطالبه بإعادة محاكمتهم، مما دفع الرئيس عباس إلى الموافقة على هذا الطلب بعد تحويل قضيتهم للقضاء العادي (مجموعة مؤلفين، 2017: 342).

كما أن الهيئة كان لها موقف وطني في قضية الانقسام الفلسطيني، حيث حاولت في الكثير من الأحيان ومنذ بداية الانقسام بين حركتي فتح وحماس رأب الصدع وإنهاء الانقسام بشتى الطرق، كما أنها بينت موقها الواضح والصريح تجاه هذه الأحداث من خلال التقارير التي تقوم بنشرها، حيث أشارت إلى الآثار السلبية للانقسام والذي طال الحريات والحقوق، من خلال بيان حالات الاحتجاز التعسفية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، وعدم تنفيذ أحكام المحاكم وتقييد الحق في التجمع السلمي، كذلك أشارت إلى فشل مفاوضات المصالحة بسبب الانقسام الجغرافي والسياسي، والذي نتج عنه أن أصبحت كل من الضفة الغربية وقطاع غزة رهينة بين طرفي الانقسام (وضع حقوق الإنسان في فلسطين، 2015: 9).

كما شاركت الهيئة في متابعة قضايا حرية الرأي الخاصة بالصحفيين الذين تم اعتقالهم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث رفعت العديد من مذكرات التنديد والاحتجاج لدى الطرفين، بسبب التضييق على حرية العمل الصحفي واستخدام القوة ضد الصحفيين، الأمر الذي عدته الهيئة خرقًا للاتفاقيات الدولية التي تدعو إلى حرية العمل الصحفي والمعاهدات التي وقعت عليها فلسطين وصادقت عليها (وضع حقوق الإنسان في فلسطين، 2016: 12).

إضافة إلى ذلك فإنه مع استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لقواعد القانون الدولي ولحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنسانيبرز الموقف الوطني للهيئة في التصدي للاعتداءات الإسرائيلية، من خلال فضح هذه الممارسات في تقاريرها الشهرية والسنوية، خاصة في ظل استمرار الاحتلال في فرض الإغلاقات والحصار والاعتقال المتكرر والاستيلاء على الأراضي وسرقة الموارد الطبيعية وملاحقة المزارعين والصيادين واستهداف النساء والأطفال، وذلك في ظل فشل المجتمع الدولي في وقف هذه الممارسات الإسرائيلية (وضع حقوق الإنسان في فلسطين، 2017: 9).

شاركت الهيئة في مئات الندوات وورشات العمل واللقاءات التي عقدتها منظمات المجتمع المدني المختلفة والمجلس التشريعي بشأن مراجعة التشريعات الموجودة، والتي ترى أنها تمثل انتهاكات لحقوق الإنسان، وعقدت مئات اللقاءات التشاورية وأرسلت عددًا من الرسائل في إطار مراجعتها للتشريعات ومشروعات القوانين، واشتركت في لجان إعداد بعض القوانين، ونشرت عشرات المقالات القانونية النقدية لعدد من القوانين في الصحف كونها تنتهك معايير حقوق الإنسان التي كفلتها القوانين الدولية، كما عملت على تنفيذ العديد من النشاطات في إطار مراجعتها للنظام القانوني الفلسطيني، ومراقبة مدى إدماج المجلس التشريعي لمعايير حقوق الإنسان فيما يتم وضعه من تشريعات إضافة إلى التشريعات النافذة والمطبقة في الأراضي الفلسطينية (ادعيس، دور الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في العملية التشريعية، 2021: 4).

وبالتالي، فإن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لعبت دورًا وطنيًا رياديًا في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، أو الانتهاكات التي خلفها الانقسام الفلسطيني بحق المدنيين الفلسطينيين، سواء كانوا مواطنين أو صحفيين أو غيرهم، الأمر الذي جعلها تلعب دورًا مهمًا في ذلك الأمر على مدار سنوات طويلة.

ويرى الباحث أن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان من أكثر المؤسسات الحقوقية الفلسطينية أهمية، خاصة من خلال وجودها كمؤسسة فلسطينية خالصة دعمت من قبل الرئيس الفلسطيني ونشأت بناء على أوامره، حيث تعزز وجود الهيئة بلعبها دورًا وطنيًا سواء على المستويين الخارجي أو الداخلي، وعملت على التأثير على صانعي القرار الفلسطيني في جوانب حقوقية عدة، الأمر الذي جعلها تترك بصمة كبيرة وواضحة في مجال العمل الأهلي والمؤسساتي حتى اليوم.

4.2 الدراسات السابقة

تناول الباحث عددًا من الدراسات السابقة المحلية والعربية والدولية التي سلطت الضوء على أحد متغيري الدراسة (العدالة الانتقالية، التنمية السياسية) أو أحد أبعادهما، والتي قام بالحصول عليها من خلال قواعد البيانات، والمجلات العلمية، والمستودعات الرقمية العلمية.

1.4.2 الدراسات السابقة التي تناولت العدالة الانتقالية:

1.1.4.2 الدراسات المحلية:

1- دراسة (الأطرش، 2021) بعنوان: "دور لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية بوصفها نموذجًا للعدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة الوطنية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية بوصفها نموذجًا للعدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة الوطنية، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة لجمع البيانات الأولية من القانونيين والسياسيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد بينت النتائج أن المعوقات التي تواجه لجنة المصالحة المجتمعية أكبر من الآليات أو المعززات التي تحفزها لأداء مهامها، ومن أبرز المعوقات التي تواجه لجنة المصالحة غياب الإرادة السياسية ومحدوديتها، وقلة الإمكانيات المادية المخصصة لعمل اللجنة، ومن أبرز آليات لجنة المصالحة المجتمعية تعويض الضحايا، وضمان عدم تكرار الانتهاكات.

2- دراسة (مجاهد، 2016) بعنوان: "السياقات الاجتماعية-السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م وأثرها في بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية".

كشفت عن السياقات الاجتماعية-السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، وأثرها في بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية، حيث اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة المتمثلة في أعضاء المجلس التشريعي وأساتذة علم السياسات وعلم الاجتماع في الجامعات الفلسطينية، وإجراء مقابلة مع عدد من أعضاء المجلس التشريعي وأعضاء لجنة المصالحة المجتمعية ومديري منظمات المجتمع المدني، وقد أظهرت النتائج عدم فعالية السياقات الاجتماعية والسياسية في مجال بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية قوامه الوحدة الوطنية داعم للتحرر الوطني والبناء الديمقراطي.

3- دراسة (عساف، 2015) بعنوان: مدى استجابة القوانين الفلسطينية لمعايير العدالة في الحقوق المدنية والسياسية: دراسة تقييمية.

هدفت الدراسة إلى استقصاء درجة تقدير طلبة الجامعات الفلسطينية لدرجة استجابة القوانين الفلسطينية لمعايير العدالة في الحقوق المدنية والسياسية، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة لجمع البيانات الأولية من عينة عشوائية من طلبة الجامعات في قطاع غزة، بلغ عددهم (195) طالبًا وطالبة، وقد بينت النتائج أن تقدير أفراد عينة الدراسة لمدى استجابة القوانين الفلسطينية لمعايير العدالة في الحقوق المدنية والسياسية جاء بدرجة متوسطة، كما بينت عدم وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة تعزى للنوع الاجتماعي.

2.1.4.2 الدراسات الإقليمية:

1- دراسة الحوري (Al-Houri, 2020) بعنوان: أثر التحول الديمقراطي على تجاوب المنظمات الحكومية المركزية للمطالب العامة في الأردن من وجهة نظر المراجعين في الدوائر الحكومية.

"Impact of Democratization on Government Organizations

Responsiveness to Public Demands in Jordan: Clients' Perspective".

هدفت الدراسة إلى استقصاء أثر التحول الديمقراطي في مستوى استجابة المنظمات الحكومية للمطالب العامة في الأردن. وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة لجمع البيانات الكمية من مراجعي وزارة الصناعة والتجارة، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات، ودائرة الجوازات والأحوال المدنية البالغ عددهم (317) فردًا، وقد بينت النتائج وجود مستوى متوسط للتحول الديمقراطي في الأردن مع عدم وجود فروق دالة إحصائية لتقديرات المبحوثين تبعًا للمتغيرات الديمغرافية، كما بينت وجود مستوى متوسط لاستجابة المنظمات الحكومية للمطالب العامة في الأردن، مع عدم وجود فروق دالة إحصائية لتقديرات المبحوثين تبعًا للمتغيرات الديمغرافية باستثناء المستوى التعليمي، فضلًا عن وجود أثر دال إحصائيًا للتحول الديمقراطي على مستوى تجاوب المنظمات الحكومية للمطالب العامة في حين كانت أبعاد "الفصل بين السلطات"، و"حماية حقوق الإنسان"، و"حرية الإعلام"، و"المساواة" هي الأبعاد المؤثرة في مستوى استجابة المنظمات الحكومية.

2- دراسة (Al-Khulidi, 2017) بعنوان: "The role of civil society in transitional justice in Tunisia after the adoption of transitional justice law".

"دور المجتمع المدني في العدالة الانتقالية في تونس بعد إقرار قانون العدالة الانتقالية"

تركز الدراسة على دور منظمات المجتمع المدني في العدالة الانتقالية بعد اعتماد قانون العدالة الانتقالية، وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام المقابلة لجمع البيانات النوعية من أبرز منظمات المجتمع المدني التي تعمل على العدالة الانتقالية وأصحاب المصلحة الآخرين، وقد بينت النتائج أن الكثير من الجهود قد بذلت في رفع مستوى الوعي حول العدالة الانتقالية وعملياتها وتقديم الملفات، كما كان المجتمع المدني حاضرًا دائمًا ومدافعًا عن العملية من خلال الوعي الذي وفره للعديد من الضحايا؛ إلا أن هناك متغيرات قد أثرت على هذا الفهم غير الكافي للعدالة الانتقالية أو المشاركة غير الكافية في العملية قد يكون سببها المستوى غير الكافي أو عدم الثقة أو يأس الضحايا تجاه عملية العدالة الانتقالية.

3.1.4.2 الدراسات الدولية:

1- دراسة (Chirichetti, 2013) بعنوان: "Transitional Justice and its Role in Development in Post-Conflict Northern Uganda".

"العدالة الانتقالية ودورها في التنمية في شمال أوغندا ما بعد الصراع"

هدفت الدراسة إلى فهم وتحليل آليات العدالة الانتقالية المختلفة المستخدمة في شمال أوغندا بعد الصراع، وفهم التحديات التي تعيق عملية العدالة، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام المقابلة للحصول على البيانات النوعية من المسؤولين الحكوميين (بما في ذلك أعضاء أحزاب المعارضة) والعاملين في المنظمات غير الحكومية والمحامين والأكاديميين والزعماء الدينيين البالغ عددهم (22) فردًا في منطقة جولو، وقد بينت النتائج أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في مجال العدالة الانتقالية حتى يحصل سكان شمال أوغندا على العدالة، ويصل الإقليم ككل إلى نفس مستويات التنمية مثل بقية البلاد، ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في الاختلاف بين احتياجات الضحايا وسياسة العدالة الانتقالية في الممارسة العملية، ولكي يشعر سكان شمال أوغندا بأنهم حصلوا على العدالة يجب أن تتوافق أساليب العدالة مع احتياجاتهم ورغباتهم الخاصة. كما يتمثل التحدي الآخر في تنفيذ آليات العدالة وبرامج التعافي، فقد بُذلت جهود كبيرة لإنشاء عملية عدالة انتقالية لكنها نُفذت بطريقة غير فعالة وشابها الفساد على كل المستويات. ولكي يكون هناك سلام دائم يجب معالجة هذه التحديات.

2.4.2 الدراسات السابقة التي تناولت التنمية السياسية:

1.2.4.2 الدراسات المحلية:

1- دراسة (الكفارنة، 2019) بعنوان: "منظمات المجتمع المدني ودورها في حماية حقوق المرأة الفلسطينية: دراسة حالة مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان في محافظات قطاع غزة".

هدفت إلى التعرف على دور مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان في حماية حقوق المرأة الفلسطينية، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة لجمع البيانات الكمية من النساء والفتيات المستفيدات من خدمات المؤسسة والبالغ عددهن (58) مستفيدة، والمقابلات لجمع البيانات النوعية من الأعضاء العاملين في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمؤسسة، وقد بينت النتائج أن المستفيدات قد استقدن من إمكانات المؤسسة في توفير حماية لحقوقهن الاقتصادية والاجتماعية بدرجة متوسطة، فيما استقدن من حماية حقوقهن الثقافية بدرجة مرتفعة.

2- دراسة (الأطرش، 2018) بعنوان: "مدى التزام مركز الإصلاح والتأهيل في محافظة أريحا بالمعايير الدولية من وجهة نظر نزلاء المركز"

حددت الدراسة مدى التزام مركز الإصلاح والتأهيل في أريحا بالمعايير الدولية الإدارية والصحية والترفيهية والتعليمية، وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام استبانة لجمع البيانات الكمية من نزلاء مركز الإصلاح والتأهيل في أريحا والبالغ عددهم (55) نزياً، وقد بينت النتائج أن إدارة المركز تحترم الحقوق الإدارية للنزلاء كتسجيلهم والفصل بينهم، وأن إدارة مركز الإصلاح والتأهيل لا تمارس التعذيب المعنوي والمادي ضد النزلاء في المركز، وأن العاملين فيها يتعاملون مع النزلاء بألفاظ وقيم حسنة، وأنهم لا يحملون الأسلحة بشكل مستمر في المراكز، كما أنها لا تقوم بعزل النزلاء المرضى بمرض معد عن النزلاء الآخرين؛ إلا أنها تقوم بتزويد غرف النزلاء بجميع المتطلبات الصحية كالتهووية والتدفئة، بيد أنها لا تمكن السجناء من ممارسة حقهم في الخلوة الشرعية مع زوجاتهم.

3- دراسة (سنافرة، 2016) بعنوان: أثر منظمات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية: مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجًا.

"The Impact of Civil Institutions on the Political Participation of Palestinian Woman: The Political Empowerment of Palestinian Woman Project as Case of Study".

هدفت الدراسة إلى استقصاء أثر مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة لجمع البيانات الكمية من المتدربات في المشروع محل الدراسة والبالغ عددهن (160) متدربة، وقد بينت النتائج أن المشاركة السياسية تكون من خلال إثبات المرأة قدرتها في إدارة الشؤون العامة، وأن تعليم المرأة يؤثر في زيادة مشاركة المرأة السياسية.

4- دراسة (شاهين، 2015) بعنوان: "الضرورة الإستراتيجية لتفعيل مجلس الأمن القومي الفلسطيني لتحقيق التنمية السياسية والإدارية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع كل من التنمية السياسية والإدارية في فلسطين، ومدى الضرورة الإستراتيجية لتفعيل مجلس الأمن القومي الفلسطيني للإسهام في تحقيقها بشكل يحقق الغاية الإستراتيجية للدولة، حيث اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم استبانة لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة البالغة (50) باحثًا في مراكز الأبحاث والدراسات و (84) أكاديميًا متخصصًا، وقد أظهرت النتائج وجود موافقة قليلة على وجود تنمية سياسية حقيقية في فلسطين، ووجود موافقة قليلة أيضًا على وجود تنمية إدارية حقيقية في فلسطين؛ كما أظهر المبحوثون موافقة كبيرة جدًا حول عملية تفعيل مجلس الأمن القومي الفلسطيني وإسهامه في تحقيق التنمية السياسية والإدارية؛ كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المحاور تعزى إلى (العمل، آخر مؤهل علمي، التخصص العام للمؤهل، محل الإقامة)؛ وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المحاور معًا تعزى إلى (الجامعة المانحة لآخر مؤهل علمي، الانتماء السياسي).

2.2.4.2 الدراسات الإقليمية:

1- دراسة (الرغيلات، 2020) بعنوان: "الشباب الأردني وموقعه في عملية التنمية السياسية: دراسة استطلاعية".

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى إدماج الشباب في عملية التنمية السياسية. وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد استخدم الاستبانة لتحقيق غايات الدراسة، حيث تم تطبيقها على عينة عشوائية من طلاب الجامعات الحكومية والخاصة في الأردن وقد بلغ عددهم (500) طالب وطالبة. وقد أبانت النتائج أن جهود المعنيين لم تكن ناجعة، ولم تُلبّ طموحات الشباب، ولم تتجح في تهيئة البيئة السياسية المناسبة.

2- دراسة (الليمون، 2020) بعنوان: "دور منظمات المجتمع المدني في التمكين السياسي للمرأة الأردنية: مجلس النواب الثامن عشر نموذجًا 2016-2020".

كشفت الدراسة عن دور مجلس النواب الثامن عشر في التمكين السياسي للمرأة الأردنية، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام الاستبانة لجمع البيانات الكمية من النساء العاملات في منظمات المجتمع المدني الأردني البالغ عددهن (369) سيدة، وقد بينت النتائج أن دور مجلس النواب الثامن عشر في التمكين السياسي للمرأة الأردنية جاء بدرجة متوسطة، وأن هناك علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين منظمات المجتمع المدني والتمكين السياسي للمرأة الأردنية.

3- دراسة (عبد السلام، 2019) بعنوان: " أثر معوقات التنمية السياسية على الاستقرار السياسي في السودان".

استقصت الدراسة تأثير معوقات التنمية السياسية في الاستقرار السياسي في السودان، حيث اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة المكونة من (140) فردًا، وقد أظهرت النتائج وجود ارتباط طردي ضعيف بين المعوقات ذات الأثر السياسي والمعوقات ذات الأثر الثقافي؛ ووجود ارتباط طردي ضعيف بين المعوقات ذات الأثر السياسي والصراعات القبلية والأهلية.

4- دراسة (جرار، 2016) بعنوان: " دور الجماعات الإسلامية في التنمية السياسية في الأردن: مع التركيز على جوانب النظم السياسية".

كشفت الدراسة واقع ودور الجماعات الإسلامية في تحقيق التنمية السياسية في النظام السياسي الأردني مع التركيز على جوانب النظم السياسية بعد حالة الانفتاح السياسي التي أقرها الملك الحسين بن طلال عام 1989م، حيث اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الاستبانة وصحيفة المقابلة مع اتجاهات فكرية متنوعة في جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها بالإضافة إلى اقتراب البنائية الوظيفية، وبلغت عينة الدراسة (514) عضو هيئة تدريس في ثلاث من الجامعات الأردنية في تخصصات (العلوم السياسية، وعلم الاجتماع، والقانون، والإعلام، والتاريخ)، وقد أظهرت النتائج ضعف دور الجماعات الإسلامية في تعزيز الحقوق والحريات والمساواة، وضعف دور الجماعات الإسلامية في تعزيز فاعلية النظام السياسي، مما انعكس سلباً على دورها في التنمية السياسية، وتعزيز التداول السلمي للسلطة (التعددية السياسية)، وعلى دورها في تعزيز التنمية السياسية، وتعزيز قيم المشاركة كان جميعها مقبولاً مما انعكس إيجاباً على واقع التنمية السياسية، بينما كان دور التنمية السياسية في تعزيز قيم الديمقراطية والمواطنة كان ضعيفاً، مما انعكس سلباً على واقع التنمية السياسية.

5- دراسة (الصليهم، 2016) بعنوان: "دور لجان التنمية الأهلية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة".

هدفت الدراسة إلى إيضاح الكشف عن دور لجان التنمية الأهلية الاجتماعية كأحد المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة، وقد اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمت الاستبانة لتحقيق غايات الدراسة، حيث تم تطبيقها على عينة عشوائية من المستفيدين من برامج اللجان بأحياء مدينة الرياض بلغت (318) مستفيداً. وقد بينت الدراسة أن دور لجان التنمية الأهلية الاجتماعية في تحقيق التنمية السياسية جاء بدرجة موافقة مرتفعة.

6- دراسة (أبو حمود، 2016) بعنوان: "دراسة للاتجاهات نحو معوقات التنمية السياسية في الأردن".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن معوقات التنمية السياسية في الأردن، وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي، واستخدم الاستبانة لتحقيق غايات الدراسة، حيث تم تطبيقها على عينة عشوائية من أفراد المجتمع الأردني بلغ عددها (582) فرداً، وقد بينت النتائج أن غالبية المبحوثين اتفقوا على أن الفساد والواسطة والمحسوبية من أهم المعوقات التي تقف أمام تحقيق تنمية سياسية صحيحة في مجتمعهم، وأن غياب الثقافة السياسية لدى المواطن الأردني تعد من أهم معوقات التنمية.

7- دراسة (المحاميد، 2016) بعنوان: "التوقيف الإداري للنساء في مراكز الإصلاح والتأهيل وآثاره وطرق علاجه من وجهة نظر ناشطي حقوق الإنسان: دراسة ميدانية على عينة أردنية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب التوقيف الإداري للنساء في مراكز الإصلاح والتأهيل بالأردن، وآثاره، وطرق علاجه من وجهة نظر بعض ناشطي حقوق الإنسان المعنيين بقضاياهن، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام استبانة المقابلة لجمع البيانات النوعية من عينة قصدية من الناشطين الأردنيين في مجال حقوق الإنسان بلغ عددهم (25) ناشطاً وناشطة، وقد بينت النتائج أن النساء غير المتوافقات مع عادات وتقاليد وقيم مجتمعاتهن المحلية وأسرهن - اللواتي يعشن أو يعملن معها أو يقمن على رعايتها - معرضات ومعرضات للتوقيف الإداري في مراكز الإصلاح والتأهيل على ضوء جنسيتهن، تحت ذريعة الأسباب التحفظية والحماية بالنسبة للأردنيات، وحجة الأسباب القانونية والإدارية بالنسبة لغير الأردنيات. ومن الممكن معالجة ذلك التوقيف غير الدستوري من خلال بدائله الممكنة، وهي التدخلات الاجتماعية التي يأتي في طليعتها دور الحماية الاجتماعية الممكن إنشاؤها من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، والجمعيات الأهلية التطوعية.

3.4.2 الدراسات السابقة التي تناولت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان:

1.3.4.2 الدراسات المحلية:

1- دراسة الحشاش (2022) بعنوان: "دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية".

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تعزيز وتحقيق التنمية السياسية، وذلك بالتركيز على المحافظات الجنوبية لفلسطين، حيث تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بغية وصف وتحليل وتوضيح وتمثيل الآليات القانونية لحقوق الإنسان، كما تم اعتماد أداة تحليل المضمون من خلال العودة والاستناد إلى النصوص القانونية والدستورية وتحليل مضامينها. كما تم استخدام أداة المقابلة مع عينة الدراسة البالغة 11 شخصاً من موظفي الهيئة المستقلة وخبراء منظمات المجتمع المدني. وقد أظهرت الدراسة أن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لها دور وطني في صيانة متطلبات حقوق الإنسان الفلسطيني من خلال أساليب عدة خاصة في المحافظات الجنوبية، كما كشفت الدراسة أن الهيئة بحاجة ماسة إلى نشر نشاطاتها وتدخلاتها حول تعزيز التنمية السياسية بشكل أوضح عبر تقارير خاصة وعبر موقعها الإلكتروني..

2- ورقة بحثية (ادعيس، د.ت) بعنوان: "دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تقديم المساعدة القانونية".

هدفت الدراسة إلى استعراض الدور الذي تلعبه الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تقديم المساعدة القانونية، حيث اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القانوني للوصول إلى مشكلة الدراسة، وقد أظهرت النتائج وجود دور مهم وحيوي تلعبه الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان وتسعى من خلاله إلى تطوير كافة وسائلها الإدارية والقضائية على حد سواء من أجل تمكين كل إنسان من ممارسة حقه في اللجوء إلى القضاء وتمتعه أيضًا بكافة الضمانات التي تكفل له محاكمة عادلة تتفق والمعايير الدولية المختلفة لحقوق الإنسان.

2.3.4.2 التعقيب على الدراسات السابقة:

معظم الدراسات السابقة تتناول العدالة الانتقالية بشكل عام، أو التنمية السياسية عمومًا، وبعضها تناول تأثير العدالة الانتقالية في جانب معين من الجوانب، والبعض الآخر تناول جزئية بسيطة من تأثير العدالة الانتقالية في التنمية السياسية دون التطرق لتطبيقاتها المتعددة عمليًا، لذلك فإن المدة الزمنية لموضوع الدراسة الحالية لم يتم تناولها من قبل، فضلًا عن الظروف الموضوعية وكذلك المكان الذي ستجرى فيه الدراسة تجعل من هذه الدراسة إضافة نوعية وجديدة، ومن هنا تتضح الفجوة البحثية الأهم.

من ناحية أخرى فقد تبين أن جزءًا كبيرًا من الدراسات السابقة جرى في سياق محدد تم تناول العدالة الانتقالية أو التنمية السياسية من زاوية واحدة دون تطبيقها على مؤسسة أو هيئة أو غير ذلك، وبالتالي تفنقر تلك الدراسات إلى التطبيق العملي، لذا فإن الدراسة الحالية تتناول في جزء منها مفهومًا نظريًا، وفي الجزء الآخر تتناول جزءًا تطبيقيًا عمليًا يزيد من أهمية الدراسة.

إجمالًا، يمكن التعقيب على الدراسات السابقة من خلال محورين مهمين، وهما كالآتي:

أولاً: التعقيب بحسب الهدف:

لقد اتفقت الدراسة الحالية في هدفها مع العديد من الدراسات السابقة، حيث هدفت الدراسة الحالية في مجملها إلى إبراز الدور الذي تلعبه العدالة الانتقالية كمدخل لتحقيق التنمية السياسية، وهو ما اتفقت فيه مع بعض الدراسات السابقة التي استعرضت موضوع التنمية السياسية مع إدراج مواضيع الديمقراطية أو العدالة الانتقالية أو المساواة أو المشاركة السياسية كأحد التأثيرات والعوامل في التنمية السياسية، مثل دراسة (الأطرش، 2021) التي تركزت حول دور لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية بوصفها نموذجًا للعدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة الوطنية. فقد اتفقت كلا الدراستين في بيان

الدور الذي تلعبه العدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة الوطنية، والتي تعتبر أحد أبعاد التنمية السياسية، أما الاختلاف فيكمن في الإطار الزمني والبشري الذي تمثله الدراستين.

إضافة إلى ذلك اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (الليمون، 2020)، والتي استعرضت دور منظمات المجتمع المدني في التمكين السياسي للمرأة الأردنية: مجلس النواب الثامن عشر نموذجًا 2016-2020. حيث إنها استعرضت موضوع منظمات المجتمع المدني ودورها سواء السياسي أو الحقوقي، وهو ما يتفق مع هذه الدراسة، أما الاختلاف فإنه يكمن في الحد الزمني والمكاني والبشري المتمثل في النساء الأردنيات في مجلس النواب الأردني، إضافة إلى مجتمع الدراسة المختلف بين الدراستين.

كذلك استخدمت بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (عبد السلام، 2019)، ودراسة (جرار، 2016)، ودراسة (أبو حمود، 2016)، ودراسة (شاهين، 2015) مفاهيم التنمية السياسية وانعكاساتها المتعددة وبعض الصعوبات التي تواجهها؛ لكنها في المقابل اختلفت مع هذه الدراسة من ناحية النتائج والمنهجية المستخدمة، إضافة إلى اقتصارها على مفاهيم محصورة وقليلة عن العدالة الانتقالية، وهو ما حاولت هذه الدراسة الإحاطة به وتداركه.

كذلك اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (Chirichetti, 2013) التي تركزت حول: العدالة الانتقالية ودورها في التنمية في شمال أوغندا ما بعد الصراع. حيث اتفقت كلا الدراستين حول موضوع العدالة الانتقالية وانعكاسها على التنمية. أما الاختلاف فتمحور حول الإطار المكاني والزمني والبشري للدراسة، والذي تمحور في هذه الدراسة حول قطاع غزة وتحديدًا الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. أما في الدراسة السابقة فتمحور المحدد المكاني حول منطقة شمال أوغندا.

كذلك اتفقت الدراسة مع دراسة (Al-Khulidi, 2017) والتي استعرضت: دور المجتمع المدني في العدالة الانتقالية في تونس بعد إقرار قانون العدالة الانتقالية. فقد اتفقت كلا الدراستين حول دور المجتمع المدني وهو أحد المؤسسات الأهلية في تحقيق العدالة الانتقالية. لكن جاء الاختلاف في استخدام التنمية السياسية كنتيجة لتحقيق العدالة الانتقالية، وهو ما استخدمته الدراسة الحالية ولم تستخدم الدراسة السابقة مفهوم التنمية. أما الاختلاف الآخر فيتمثل في النطاق البشري والزمني والمكاني، ففي الدراسة الحالية كان النطاق في قطاع غزة وتحديدًا الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، أما الدراسة السابقة فتمحورت حول دولة تونس بعد إقرار قانون العدالة الانتقالية.

أيضًا اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (الرغيلات، 2020) التي تطرقت إلى: "الشباب الأردني وموقعه في عملية التنمية السياسية: دراسة استطلاعية". حيث جاء الاتفاق بين الدراستين حول الدور الذي يتم من خلاله تحقيق التنمية السياسية؛ ولكن كان الاختلاف حول هذا العامل أو الدور، والذي جاء في

الدراسة الحالية في العدالة الانتقالية، أما الدراسة السابقة فتمثل في الشباب الأردني، كما اختلفت الدراستين في النطاق البشري والزمني والمكاني، ففي الدراسة الحالية كان نطاقها قطاع غزة وتحديداً الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، أما الدراسة السابقة فجاءت في المملكة الأردنية الهاشمية وتحديداً الشباب الأردني كنطاق بشري.

كما اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (الكفارنة، 2019) والتي أبرزت: "منظمات المجتمع المدني ودورها في حماية حقوق المرأة الفلسطينية: دراسة حالة مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان في محافظات قطاع غزة". وجاء هذا الاتفاق من حيث استخدام منظمات المجتمع المدني كأحد المتغيرات في حماية الحقوق والحريات؛ ولكن جاء الاختلاف في استخدام مؤسسات متباينة في الموضوع، فاستخدمت الدراسة الحالية الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، أما الدراسة السابقة فاستخدمت مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان. كذلك اتفقت الدراسة في الإطار البشري والمكاني وهو قطاع غزة متمثلة في هاتين المؤسستين.

أيضاً اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (الصليهم، 2016) والتي تطرقت إلى: "دور لجان التنمية الأهلية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة". في العديد من النقاط، فاستخدمت كلا الدراستين المنظمات الأهلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة؛ لكن اختلفت كليهما من ناحية أن دراسة (الصليهم 2016) قد عممت في المنظمات الأهلية الاجتماعية بشكل عام؛ إلا أن هذه الدراسة قد خصصت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

أما هذه الدراسة فقد كانت أكثر اتفاقاً مع كل من دراسة الحشاش (2022)، ودراسة (ادعيس، د.ت)، حيث تناولت كلاهما الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان كنموذج للدراسة، وهو ما أبرزته الدراسة الحالية كذلك؛ ولكن الاختلاف جاء في أن كلاً من هاتين الدراستين قد بحثت دور الهيئة المستقلة، أما هذه الدراسة فإنها بحثت دور العدالة الانتقالية. وهو ما يشير للاختلاف بخلاف الاختلاف في المنهجية لكل منهم.

ثانياً: التعقيب حسب المنهجية والأدوات:

اتفقت العديد من الدراسات السابقة مع هذه الدراسة في جوانب، واختلفت معها في جوانب أخرى في المنهجية، فقد اتفق الباحث معها في اعتماده في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بناءً على الأسلوب الكمي والأسلوب النوعي وذلك باستخدام الاستبانة والمقابلة؛ وهو ما يجعلها تتفق مع جميع الدراسات السابقة من حيث المنهجية المستخدمة في الدراسة، وهي المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى استخدام الاستبانة أو المقابلة. أما ناحية الاختلاف فقد اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة حيث استخدمت الاستبانة وحدها كدراسة (الأطرش، 2021)، ودراسة الحوري (Al-Houri, 2020)،

ودراسة (مجاهد، 2016)، ودراسة (عساف، 2015)، ودراسة (الرغيلات، 2020)، ودراسة (الليمون، 2020)، ودراسة (الكفارنة، 2019)، ودراسة (عبد السلام، 2019)، ودراسة (الأطرش، 2018)، ودراسة (سنافرة، 2016)، ودراسة (الصليهم، 2016)، ودراسة (أبو حمود، 2016)، ودراسة (شاهين، 2015)، أو المقابلة وحدها كدراسة (Al-Khulidi, 2017)، ودراسة (Chirichetti, 2013)، ودراسة (جرار، 2016)، ودراسة (المحاميد، 2016)، ودراسة الحشاش (2022).

4.4.2 الاستفادة من الدراسات السابقة:

إن هدف الدراسة الحالية وأسئلتها وعينتها ومدّتها الزمنية تعتبر مختلفة عن الدراسات السابقة، مع الإشارة إلى أن هذا الاختلاف لا ينفي أنّ الباحث استفاد من الدراسات السابقة وتعرف على المنهجية المتبعة فيها والأدوات المستخدمة في بيان مفهوم العدالة الانتقالية والتنمية السياسية، ومن ثم تطبيقاتها المختلفة.

كما استفاد الباحث من النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات وطريقة عرضها في تطوير الدراسة الحالية. وهذا بدوره يعني أن الدراسة الحالية تأتي امتداداً للدراسات السابقة من حيث أداة الدراسة، وأهمية دور العدالة الانتقالية في تحقيق التنمية السياسية.

5.4.2 الجديد في الدراسة الحالية:

على الرغم من وفرة الدراسات النظرية التي تطرقت الى موضوعي العدالة الانتقالية والتنمية المستدامة كلاً على حدى إلا أنه لا يوجد سوى مقالات محدودة حاولت الجمع بين الموضوعين، وحتى هذه المقالات والدراسات السابقة لم تنطلق من إطار نظري يمكن من أن يحد من عيوب ومثالب عدم تطبيق العدالة الانتقالية على التنمية السياسية في فلسطين وعلى إمكانية استمرار النظام السياسي الفلسطيني بشكل فعال وخاصة في قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان فالجديد في الدراسة أيضاً أنها ألقت الضوء على المفاهيم الفرعية المرتبطة بالتنمية السياسية، التخطيط الاستراتيجي والسياسات العامة في السلطة الفلسطينية تجاه تحقيق العدالة بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني، وذلك على النحو الآتي:

1. الدراسة الحالية تتميز عما سبقها في البحث حول موضوع لم يتم التطرق إليه إلا عن طريق باحثين آخرين، ومن خلال الدراسات السابقة، والدراسة الحالية؛ فإن الباحث يرى أن الفجوة البحثية بينها وبين الدراسات السابقة تتمثل فيما يلي:
2. قلة الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، والتي تناولت العدالة الانتقالية كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية دراسة تطبيقية على الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان.

3. اختلاف مجال التطبيق لهذه الدراسة عن معظم الدراسات السابقة، فعضمها ركزت على جوانب وزوايا مختلفة مع عدم وجود دراسة تناولت موضوع ومتغيرات وأبعاد الدراسة الحالية.
4. لا توجد دراسة ركزت على متغيرات وأبعاد المتغير المستقل للدراسة وتطبيقه على الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وهو ما يعطي أهمية لهذه الدراسة.
5. اختلاف الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة حول محددات الدراسة، الحد الموضوعي، والحد الزمني، والحد المكاني، والحد البشري، فأجريت كل من الدراسات السابقة في مناطق وجوانب مختلفة وفي زمن مختلف وعلى عينة مختلفة.

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة

1.3 تمهيد

يتناول الباحث في هذا الفصل الإجراءات ومنهجية الدراسة من خلال اعتماد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومن ثم تطبيق الجانب العملي على الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، ومن ثم التحقق من شروط الصدق والثبات للاستبانة، وذلك للاعتماد على نتائج تحليل الدراسة والإجابة عن أسئلة الدراسة من خلال البرنامج spss إصدار 28.

2.3 منهجية الدراسة

قام الباحث بدراسة العدالة الانتقالية كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية: دراسة تطبيقية على الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" وذلك للإجابة عن أهداف وأسئلة الدراسة، واستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

3.3 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين، حيث تتمثل الفئة الأولى في الموظفين العاملين في الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" في جميع المستويات الإدارية، حيث بلغ عددهم حسب إحصائية صادرة عن الهيئة لعام 2023 (61) موظفًا في الضفة الغربية وقطاع غزة، واتبع الباحث أسلوب

المسح الشامل وذلك لقلّة عددهم، ومن ثم تم توزيع (61) استبانة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم استرداد (43) من أصل (61) استبانة بنسبة استرداد (70.49%)، وتعتبر هذه النسبة مقبولة ويمكن للباحث الاعتماد عليها في تحليل نتائج الدراسة، وتم التوزيع خلال الفترة الزمنية (8-20 يونيو، 2023)، أما الفئة الثانية فتتمثل في أصحاب القضايا، حيث قام الباحث بعمل مقابلات لعدد (20) خلال الفترة الزمنية ما بين (20-30 يوليو 2023).

4.3 وصف أدوات الدراسة

استخدم الباحث أداتين للدراسة من خلال الاستبانة والمقابلات، وتتكون الاستبانة من قسمين أساسيين كما يلي:

1. القسم الأول: البيانات الأساسية (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المنطقة).
2. القسم الثاني: محاور ومتغيرات الدراسة، يتمثل المحور الأول (العدالة الانتقالية من خلال الأبعاد التالية: معرفة الحقيقة، المحاسبة والقصاص، التعويض وجبر الضرر، الإصلاح المؤسسي، المصالحة الوطنية)، ويتكون هذا المحور من (35) فقرة، أما المحور الثاني المتمثل في التنمية السياسية من خلال الأبعاد (المشاركة السياسية، التعددية السياسية، التداول السلمي للسلطة، حماية حقوق الإنسان)، ويتكون هذا المحور من (28) فقرة (مرفق ملحق 2 يوضح الاستبانة).

وفيما يتعلق بالأداة الثانية المتمثلة في المقابلة، حيث تتكون المقابلة من (10) أسئلة رئيسية ومرفق (الملحق 3 يوضح أسئلة المقابلة).

5.3 صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)

1.5.3 صدق المحكمين:

يعتبر صدق المحكمين من أهم المؤشرات الرئيسية للتحقق من جودة الاستبانة، وقد قام الباحث بتصميم الاستبانة وعرضها على ذوي الاختصاص في المجال الأكاديمي، وذلك للتأكد من صدق الاستبانة، وتم عرضها على مجموعة من المحكمين مكونة من (9) (مرفق ملحق رقم 3)، وبعد تحكيم الاستبانة من قبل المختصين أخذ الباحث كافة الملاحظات وقام بتعديلها بما يتناسب مع أهداف الدراسة، وللتأكد من صدق المحكمين استعان الباحث باستخدام معادلة لاوشي للتحقق من ذلك، وبلغ نسبة صدق المحكمين (0.98)، وتشير هذه النسبة إلى سلامة ومثانة الاستبانة (الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه).

2.5.3 مؤشر الصدق البنائي:

تشير النتائج بالجدول أدناه إلى تحقق مؤشر الصدق البنائي، حيث إن جميع معاملات الارتباط لكافة أبعاد المتغير المستقل وأبعاد المتغير التابع مع الدرجة الكلية لكل متغير ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01.

جدول 1.3: نتائج الصدق البنائي.

رقم	البعد	قيمة الارتباط	القيمة الاحتمالية	النتيجة
1	المعرفة الحقيقية.	**0.644	0.000	دالة إحصائية
2	المحاسبة والقصاص.	**0.863	0.000	
3	التعويض وجبر الضرر.	**0.704	0.000	
4	الإصلاح المؤسسي.	**0.872	0.000	
5	المصالحة الوطنية:	**0.862	0.000	
المحور الأول: العدالة الانتقالية:				
رقم	البعد	قيمة الارتباط	القيمة الاحتمالية	
1	المشاركة السياسية.	**0.941	0.000	
2	التعددية السياسية.	**0.891	0.000	
3	التداول السلمي للسلطة.	**0.934	0.000	
4	حماية حقوق الإنسان.	**0.900	0.000	
المحور الثاني: التنمية السياسية:				

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، * ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.

3.5.3 ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من خلال مؤشر صدق الاتساق الداخلي ومؤشر كرونباخ ألفا وأوميغا الموزونة، وفيما يلي عرض هذه المؤشرات:

1.3.5.3 مؤشر الاتساق الداخلي:

تشير النتائج إلى تحقق مؤشر الاتساق الداخلي، وكانت جميع معاملات الارتباط لكافة فقرات الاستبانة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01.

جدول 2.3: نتائج مؤشر صدق الاتساق الداخلي.

أبعاد العدالة الانتقالية والتنمية السياسية:					
الفقرة	قيمة الارتباط	الفقرة	قيمة الارتباط	الفقرة	قيمة الارتباط
المعرفة الحقيقية		المحاسبة والقصاص		التعويض وجبر الضرر	
الفقرة 1	**0.821	الفقرة 1	**0.777	الفقرة 1	**0.696
الفقرة 2	**0.695	الفقرة 2	**0.590	الفقرة 2	**0.478
الفقرة 3	**0.786	الفقرة 3	**0.623	الفقرة 3	**0.631
الفقرة 4	**0.762	الفقرة 4	**0.757	الفقرة 4	**0.781
الفقرة 5	**0.760	الفقرة 5	**0.765	الفقرة 5	**0.844
الفقرة 6	**0.800	الفقرة 6	**0.801	الفقرة 6	**0.761
الفقرة 7	**0.714	الفقرة 7	**0.670	الفقرة 7	**0.795
الإصلاح المؤسسي		المصالحة الوطنية		المشاركة السياسية	
الفقرة 1	**0.865	الفقرة 1	**0.844	الفقرة 1	**0.844
الفقرة 2	**0.849	الفقرة 2	**0.867	الفقرة 2	**0.867
الفقرة 3	**0.842	الفقرة 3	**0.863	الفقرة 3	**0.863
الفقرة 4	**0.710	الفقرة 4	**0.902	الفقرة 4	**0.902
الفقرة 5	**0.831	الفقرة 5	**0.627	الفقرة 5	**0.627
الفقرة 6	**0.486	الفقرة 6	**0.813	الفقرة 6	**0.813
الفقرة 7	**0.749	الفقرة 7	**0.923	الفقرة 7	**0.923

قيمة الارتباط	الفقرة	قيمة الارتباط	الفقرة	قيمة الارتباط	الفقرة
حماية حقوق الإنسان		التداول السلمي للسلطة		التعددية السياسية	
**0.651	الفقرة 1	**0.840	الفقرة 1	**0.826	الفقرة 1
**0.809	الفقرة 2	**0.832	الفقرة 2	**0.882	الفقرة 2
**0.889	الفقرة 3	**0.879	الفقرة 3	**0.859	الفقرة 3
**0.751	الفقرة 4	**0.852	الفقرة 4	**0.833	الفقرة 4
**0.707	الفقرة 5	**0.868	الفقرة 5	**0.889	الفقرة 5
**0.838	الفقرة 6	**0.853	الفقرة 6	**0.674	الفقرة 6
**0.801	الفقرة 7	**0.780	الفقرة 7	**0.872	الفقرة 7

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، * ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.

2.3.5.3 مؤشر كرونباخ ألفا وأوميغا الموزونة:

تشير النتائج إلى وجود ثبات عالي على أبعاد ومحاور الدراسة، والجدول (3.3) يوضح ذلك.

جدول 3.3: نتائج مؤشرات الثبات.

أوميغا الموزونة	كرونباخ ألفا	عدد الفقرات	الوصف	المحاور
0.871	0.873	7		المعرفة الحقيقية.
0.826	0.829	7		المحاسبة والقصاص.
0.838	0.842	7		التعويض وجبر الضرر.
0.875	0.874	7		الإصلاح المؤسسي.
0.934	0.926	7		المصالحة الوطنية.
0.941	0.945	35		المحور الأول: العدالة الانتقالية.
0.969	0.969	28		المحور الثاني: التنمية السياسية.

6.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

استندت الدراسة في تحليل نتائج الاستبانة على البرنامج الإحصائي (spss V28)، وذلك من خلال الاختبارات الإحصائية التالية:

1. معامل ارتباط بيرسون.
2. كرونباخ ألفا وأوميغا الموزونة.
3. التكرارات والنسبة المئوية والمتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف.
4. واختبار ت لعينة واحدة عند قيمة المتوسط (3).
5. اختبار تحليل التباين الأحادي.
6. اختبار ت لعينتين مستقلتين.
7. اختبار الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.

الفصل الرابع

تحليل البيانات وتفسير ومناقشة النتائج

1.4 تمهيد

يستعرض الباحث في هذا الفصل تحليل ومناقشة أسئلة الدراسة من خلال الوصف الإحصائي للمتغيرات الأساسية، ومن ثم تناول الباحث لتحليل أسئلة الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية المختلفة، وهي المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لمعرفة مستويات الموافقة على متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى معامل ارتباط بيرسون والانحدار الخطي البسيط والمتعدد، ومن ثم اختبار تحليل التباين الأحادي واختبار ت لعينتين مستقلتين.

2.4 الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة تبعًا للمتغيرات الأساسية

يوضح الجدول (1.4) الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة تبعًا للمتغيرات الأساسية، حيث بلغ عدد المستجيبين (43) من الموظفين العاملين في الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم". وتشير النتائج التالية إلى نسب المتغيرات الأساسية:

جدول 1.4: نتائج المتغيرات الأساسية (عدد الاجمالي=43).

المتغير		العدد	%	المتغير		العدد	%	
النوع الاجتماعي	ذكر	24	55.8	المؤهل	بكالوريوس	24	55.8	
	أنثى	19	44.2		العلمي	دراسات عليا	19	44.2
سنوات الخدمة	أقل من سنوات	7	16.3	المنطقة	الضفة الغربية	29	67.4	
	5 أقل من 10 سنوات	10	23.3		قطاع غزة	14	32.6	
	10 أقل من 15 سنة	11	25.6					
	15 سنة فأكثر	15	34.9					

3.4 المقياس درجات الموافقة في الاستبانة

جدول 2.4: مقياس درجات الموافقة في الاستبانة.

مقياس ليكرت	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	مستوى الموافقة
غير موافق بشدة = 1	1 أقل من 1.8	20% أقل من 36%	منخفضة جدًا
غير موافق = 2	1.8 أقل من 2.60	36% أقل من 52%	منخفضة
محايد = 3	2.60 أقل من 3.40	52% أقل من 68%	متوسطة
موافق = 4	3.40 أقل من 4.20	68% أقل من 84%	مرتفعة
موافق بشدة = 5	4.20 إلى 5	84% إلى 100%	مرتفعة جدًا

4.4 تحليل نتائج الوصفي لأبعاد العدالة الانتقالية

يوضح الجدول (3.4) تحليل نتائج الوصفي لأبعاد العدالة الانتقالية من وجهة نظر موظفي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

جدول 3.4: تحليل نتائج الوصفي لأبعاد العدالة الانتقالية.

الترتيب	الوزن النسبي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المقياس
1	82.6%	14.3%	0.59	4.13	معرفة الحقيقة
4	75.4%	17.0%	0.64	3.77	المحاسبة والقصاص
5	65.0%	21.2%	0.69	3.25	التعويض وجبر الضرر
3	79.2%	16.2%	0.64	3.96	الإصلاح المؤسسي
2	79.6%	17.3%	0.69	3.98	المصالحة الوطنية
---	76.4%	13.4%	0.51	3.82	الدرجة الكلية للمحور الأول: العدالة الانتقالية
مستوى دلالة = 0.000			ت = 10.348		One-Sample Test

من خلال الجدول (3.4) أعلاه تشير النتائج إلى ما يلي:

✚ وجود موافقة متوسطة على فقرات المحور الأول (العدالة الانتقالية) ككل، حيث بلغت نسبة الوزن النسبي (76.4%) بمتوسط حسابي (3.82 من 5) بانحراف معياري (0.51)، بينما بلغت نسبة معامل الاختلاف (13.4%)، وتشير هذه النسبة إلى تجانس عالٍ بين أفراد مجتمع الدراسة. بينما احتل البعد الأول (المعرفة الحقيقة) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.13 من 5) وبانحراف معياري (0.59) وبوزن نسبي (82.6%)، وتشير هذه النتيجة إلى وجود موافقة مرتفعة، بينما بلغ نسبة معامل الاختلاف (14.3%)، وتشير هذه النسبة إلى تجانس عالٍ بين أفراد مجتمع الدراسة، أما بعد (التعويض وجبر الضرر) فقد احتل المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.25 من 5) بانحراف معياري (0.69) وبوزن نسبي (65%)، وتشير هذه النتيجة إلى وجود موافقة متوسطة، أما نسبة معامل الاختلاف فبلغت (21.2%)، وتشير هذه النسبة إلى تجانس عالٍ بين أفراد مجتمع الدراسة.

✚ ولتأكيد نتائج اتجاه الإجابات حول الدرجة الكلية للمحور الأول (العدالة الانتقالية)، استخدم الباحث اختبارات لعينة واحدة، وبلغ قيمة الاختبار (10.348) بمستوى دلالة (0.000)، حيث تشير إلى وجود موافقة مرتفعة وذات دلالة إحصائية وتعزز من الموافقة الإيجابية.

ويرى الباحث من خلال تحليل النتائج المتعلقة بمحاور وأبعاد الدراسة، والتي تتمثل في العدالة الانتقالية كمتغير مستقل، والتنمية السياسية كمتغير تابع من وجهة نظر موظفي الهيئة المستقلة لحقوق

الإنسان بالمحافظات الفلسطينية الجنوبية والشمالية، باعتبار أن الهيئة المستقلة مؤسسة مستقلة عامة ذات تأثير كبير في دعم العدالة والتنمية السياسية في المجتمع الفلسطيني، أن العدالة الانتقالية بأبعادها تقود الى تحقيق التنمية السياسية وحقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني، وبالتالي الوصول إلى تحقيق التنمية السياسية تبعاً لها، إذ يتضح وجود اتجاه عام إيجابي يرتبط بمستويات التطبيق والاهتمام من وجهة نظر موظفي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان نحو مراعاة الجوانب الخاصة بمتغيري العدالة الانتقالية والتنمية السياسية في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وذلك في إطار عمل هذه المؤسسة الحقوقية، ويعود هذا الارتفاع في نسبة الموافقة تجاه هذين المتغيرين إلى دور العدالة الانتقالية ودورها الفعال في المجتمع من وجهة نظر موظفي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وذلك في سبيل الحفاظ على الصالح العام والنظام العام، كذلك من أجل الوصول إلى تحقيق التنمية السياسية من خلال الدور الذي تلعبه الهيئة المستقلة في حل الإشكالات والانتهاكات التي تقع على أفراد المجتمع، وبالتالي فإن فعالية العدالة الانتقالية تحفظ المؤسسات الحكومية والعاملين فيها، وكذلك تحفظ حقوق الأفراد ومتلقى الخدمة مما يسهم في ترسيخ حالة من الاستقرار والأمان وتحقيق الطمأنينة والسكينة العامة.

كما أوضحت نتائج التحليل وجود درجة مرتفعة من التقييم من قبل المشاركين في تعبئة الاستبانة للمستويات الخاصة بالعدالة الانتقالية، ويرى الباحث في هذا السياق أن ارتفاع تقييم المبحوثين يعود إلى إدراك المبحوثين الفعلي لآثار العدالة الانتقالية، وانعكاسها على التنمية السياسية، بما يسهم في تيسير وتسهيل وضبط الحياة العامة لأفراد المجتمع الفلسطيني، وبالتالي تحسين جودة الحياة العامة (حقوق الإنسان، الديمقراطية، حرية التعبير السياسية) للمجتمع الفلسطيني بشكل عام.

وهذا ما أكدته إجابات المبحوثين في المقابلة التي تم تنفيذها مع مجموعة من متلقي الخدمة، حيث أجمع المستجيبين على أهمية تعزيز وتحقيق العدالة الانتقالية من أجل تحسين التنمية السياسية، مما يسهم في تحقيق العدالة المجتمعية، وبالتالي دعم عجلة التنمية المستدامة في المجتمع الفلسطيني، وهو بالتحديد ما عزز من المستوى المرتفع من الموافقة نحو أهمية العدالة الانتقالية في تحسين وتحقيق التنمية السياسية.

1.4.4 تحليل نتائج الوصفي لفقرات البعد "معرفة الحقيقة":

يوضح الجدول (4.4) تحليل نتائج الوصفي لفقرات البعد "معرفة الحقيقة" الذي يندرج من المحور الأول (العدالة الانتقالية)، حيث يتكون هذا البعد من 7 فقرات.

جدول 4.4: تحليل نتائج الوصفي لفقرات البعد "معرفة الحقيقة".

الترتيب	الوزن النسبي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
2	85.2%	17.1%	0.73	4.26	1- تسعى الهيئة لتحديد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان باعتباره حقاً من حقوق المواطن التي كفلها لهم القانون الأساسي والقوانين ذات الصلة.
5	81.8%	19.8%	0.81	4.09	2- تُجري الهيئة تحقيقات جادة في موضوع الانتهاكات المرتكبة، وذلك بهدف الكشف عن حقيقة الجرائم ومرتكبيها.
1	87.4%	13.3%	0.58	4.37	3- تستخدم الهيئة التقارير والدراسات الميدانية وغيرها من المصادر لتحليل وتوثيق الحالة محل الانتهاك.
3	83.8%	21.0%	0.88	4.19	4- تقوم الهيئة بتشكيل لجان لتقصي الحقائق وذلك لمعرفة الحقائق المحيطة بهذه الانتهاكات بهدف الوصول إلى الحقيقة ومنع تشويه الأدلة.
6	79.0%	18.2%	0.72	3.95	5- تسعى الهيئة إلى تأمين إمكانية الوصول إلى المستندات والأدلة الضرورية لمعرفة الحقيقة.
7	77.6%	20.4%	0.79	3.88	6- تساعد الهيئة بتحليل أسباب الانتهاكات والجرائم وتحديد المسؤوليات، بما في ذلك المسؤوليات الجنائية والمدنية والإدارية.
4	83.2%	21.6%	0.90	4.16	7- تقوم الهيئة بتوعية وتنقيف الجمهور، بما في ذلك الجهات الحكومية والإعلامية والمجتمع المدني حول مسألة معرفة الحقيقة والعدالة الانتقالية ووسائل تحقيقها.
---	82.6%	14.3%	0.59	4.13	معرفة الحقيقة

ونلاحظ من خلال نتائج الجدول (4.4) أعلاه ما يلي:

✚ وجود موافقة مرتفعة على فقرات البعد الأول (معرفة الحقيقة) ككل، حيث بلغت نسبة الوزن النسبي (82.6%) بمتوسط حسابي (4.13 من 5) بانحراف معياري (0.59)، بينما بلغت نسبة معامل الاختلاف (14.3%)، وتشير هذه النسبة إلى تجانس بين أفراد مجتمع الدراسة. بينما احتلت الفقرة الثالثة (تستخدم الهيئة التقارير والدراسات الميدانية وغيرها من المصادر لتحليل وتوثيق الحالة محل الانتهاك) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.37 من 5) بانحراف معياري (0.58) بوزن نسبي (87.4%)، وتشير هذه النتيجة إلى وجود موافقة مرتفعة، بينما بلغت نسبة معامل الاختلاف (13.3%)، وتشير هذه النسبة إلى تجانس عالٍ بين أفراد مجتمع الدراسة، أما الفقرة السادسة، وهي (تقوم الهيئة بتحليل أسباب الانتهاكات والجرائم وتحديد المسؤوليات، بما في ذلك المسؤوليات الجنائية والمدنية والإدارية) فقد احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.88 من 5) بانحراف معياري (0.79) وبوزن نسبي (77.6%)، وتشير هذه النتيجة إلى وجود موافقة، بينما بلغت نسبة الاختلاف (20.4%)، وتشير هذه النسبة إلى تجانس بين أفراد مجتمع الدراسة.

ويرى الباحث من خلال العرض السابق لنتائج التحليل المتعلقة بجوانب بعد معرفة الحقيقة" كأحد أبعاد محور العدالة الانتقالية"، وجود تقييم إيجابي مرتفع من قبل المشاركين في تعبئة الاستبانة من العاملين في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان فيما يتعلق بمراعاة الجوانب المتعلقة ببعدها معرفة الحقيقة، حيث بلغ الوزن النسبي لمتوسط اتجاهاتهم نحو هذا البعد نحو (82.6%)، مما يشير إلى وجود درجة مرتفعة في آراء المبحوثين حول توافر الجوانب الخاصة بتعزيز تطبيق بعد معرفة الحقيقة، ويرى الباحث أن ارتفاع نسبة الموافقة نحو توافر الجوانب المرتبطة بهذا البعد يعود إلى إدراك المبحوثين الفعلي لبعدها معرفة الحقيقة في تعزيز وتحقيق العدالة.

فالمبحوثون يرون أن الهيئة المستقلة تسعى إلى تأمين إمكانية الوصول إلى المستندات والأدلة الضرورية لمعرفة الحقيقة عبر التقارير والدراسات الميدانية وغيرها من المصادر لتحليل وتوثيق الحالة محل الانتهاك، وذلك لتحديد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان باعتباره حقاً من حقوق المواطن التي كفلها لهم القانون الأساسي والقوانين ذات الصلة، وذلك في سبيل تعزيز خضوع والتزام الجميع بأحكام القانون دون أي تفرقة أو تمييز.

كما يرى الباحث أيضاً أن ارتفاع مستوى الموافقة حول الجوانب الخاصة بهذا البعد يعود إلى اتباع الهيئة المستقلة لأسلوب التحقيق والتقصي والتوثيق لحالات الانتهاكات التي تقع على الأفراد، بالإضافة إلى أن الهيئة تقوم بتوعية وتنقيف الجمهور، بما في ذلك الجهات الحكومية والإعلامية والمجتمع

المدني حول مسألة معرفة الحقيقة والعدالة الانتقالية ووسائل تحقيقها، مما يعزز التزام العاملين في المؤسسات الحكومية بالقوانين واللوائح الضابطة لسير العمل في تلك المؤسسات،

والتي تكفل حقوق الأفراد، وعدم تجاوز الحكومة للسلطة الممنوحة لها، وحماية الصالح العام للمجتمع الفلسطيني، ويسهم بالتالي في ترسيخ الأمن والسلم والسكينة، من أجل الوصول إلى التنمية السياسية في المجتمع الفلسطيني.

وقد أجمع المشاركون في المقابلة من متلقي الخدمة (المشتكين)، على توفر مستوى جيد من تطبيق الجوانب الخاصة ببعد توافر الحقيقة؛ إلا أن هؤلاء المبحوثين قد أشاروا إلى وجود جوانب من الضعف التي تعترى كفاءة وفاعلية بعد معرفة الحقيقة، ويعتقد الباحث أن ذلك يعزى إلى عدم اهتمام المشتكين أو الذين وقع عليهم الانتهاك بمعرفة الفاعل أو حقيقة الموضوع بقدر ما يهتم هؤلاء ببعد المحاسبة والقصاص، وبالتالي فإن بعد معرفة الحقيقة من وجهة نظر متلقي الخدمة ليس بذى أهمية بالنسبة إلى باقي الأبعاد الأخرى، خاصة بعد المحاسبة والقصاص، هذا الأمر من وجهة نظر الباحث له آثار سلبية تنعكس على المجتمع، خاصة أن ذلك يزيد في تغول واستبداد صانعي القرار أو من تكون السلطة بيدهم، بالإضافة إلى إفلات هؤلاء من خضوعهم للقضاء ومحاسبتهم.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الحشاش (2022) حيث أشارت نتائجها إلى أن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لها دور وطني في صياغة متطلبات حقوق الإنسان الفلسطيني، كما كشفت الدراسة أن الهيئة بحاجة ماسة إلى نشر نشاطاتها وتدخلاتها حول تعزيز التنمية السياسية بشكل أوضح، في سبيل تمكين أفراد المجتمع من معرفة الحقيقة حول آليات وأبعاد تطبيق العدالة الاجتماعية، وأثرها في تحقيق وتحسين التنمية السياسية في الدولة.

كما اتفقت مع دراسة (ادعيس، د.ت) حيث أشارت نتائجها إلى وجود دور للهيئة المستقلة من أجل تمكين كل إنسان من ممارسة حقه في اللجوء إلى القضاء.

2.4.4 تحليل نتائج الوصفي لفقرات البعد "المحاسبة والقصاص":

يوضح الجدول (5.4) تحليل نتائج الوصفي لفقرات البعد "المحاسبة والقصاص" الذي يندرج من المحور الأول (العدالة الانتقالية)، حيث يتكون هذا البعد من 7 فقرات.

جدول 5.4: تحليل نتائج الوصفي لفقرات البعد "المحاسبة والقصاص".

الترتيب	الوزن النسبي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
3	77.2%	19.2%	0.74	3.86	1- تقوم الهيئة بالتنسيق مع السلطات المحلية خلال المرحلة الانتقالية لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لجمع الأدلة والمعلومات اللازمة لإثبات الانتهاكات المرتكبة.
7	65.6%	32.9%	1.08	3.28	2- تعمل الهيئة على ضمان حماية المجني عليهم المتضررين وشهود الاتهام والمحامين والقضاة من الترهيب والتهديد.
1	85.2%	14.6%	0.62	4.26	3- تقدم الهيئة المشورة والتوجيه للمنتهك حقوقهم والأسر المتضررة حول حقوقهم والإجراءات القانونية المتاحة لهم.
4	75.4%	27.1%	1.02	3.77	4- تقدم الهيئة المساعدة للسلطات المعنية في إجراء التحقيقات وإحالة مرتكبي الانتهاكات للمحاكمة العادلة.
5	74.8%	27.5%	1.03	3.74	5- تراقب الهيئة الإجراءات القانونية المتعلقة بمحاسبة مرتكبي الانتهاكات للتأكد من تنفيذها بشكل صحيح وعادل وتقديم التقارير اللازمة بشأنها.
6	71.2%	25.6%	0.91	3.56	6- تحرص الهيئة على وجود آليات فعالة للحماية من الانتقام والاعتداءات المتكررة ضد المتضررين وشهود الاتهام والمحامين والقضاة.
2	78.6%	22.4%	0.88	3.93	7- تسهم الهيئة مع السلطات المعنية في تأهيل وتوعية وتنقيف مرتكبي الانتهاكات لضمان عدم عودتهم لممارسة إجرامهم مرة أخرى.
---	75.4%	17.0%	0.64	3.77	المحاسبة والقصاص:

ونلاحظ من خلال نتائج الجدول (5.4) أعلاه ما يلي:

✚ وجود موافقة مرتفعة على فقرات البعد الثاني (المحاسبة والقصاص) ككل، حيث بلغت نسبة الوزن النسبي (75.4%) بمتوسط حسابي (3.77 من 5) بانحراف معياري (0.64)، بينما بلغت نسبة معامل الاختلاف (17%)، وتشير هذه النسبة إلى تجانس عالٍ بين أفراد مجتمع الدراسة. بينما احتلت الفقرة الثالثة (تقدم الهيئة المشورة والتوجيه للمنتهك حقوقهم والأسر المتضررة حول حقوقهم والإجراءات القانونية المتاحة لهم) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.26 من 5) بانحراف معياري (0.62) بوزن نسبي (85.2%)، وتشير هذه النتيجة إلى وجود موافقة مرتفعة، بينما بلغت نسبة معامل الاختلاف (14.6%)، وتشير هذه النسبة إلى تجانس عالٍ بين أفراد مجتمع الدراسة، أما الفقرة الثانية (تعمل الهيئة على ضمان حماية المجني عليهم المتضررين وشهود الاتهام والمحامين والقضاة من التهيب والتهديد) فقد احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.28 من 5) بانحراف معياري (1.08) وبوزن نسبي (65.6%)، وتشير هذه النتيجة إلى وجود موافقة متوسطة، بينما بلغت نسبة الاختلاف (32.9%)، وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تجانس بين أفراد مجتمع الدراسة.

ويرى الباحث من خلال العرض السابق لنتائج التحليل المتعلقة بجوانب بعد المحاسبة والقصاص كأحد أبعاد محور العدالة الانتقالية، وجود تقييم إيجابي مرتفع من قبل المشاركين في تعبئة الاستبانة من وجهة نظر العاملين في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بمراعاة الجوانب المتعلقة بـ "المحاسبة والقصاص"، حيث بلغ الوزن النسبي لمتوسط اتجاهاتهم نحو هذا البعد نحو (75.4%)، مما يشير إلى وجود درجة مرتفعة في آراء المبحوثين حول توافر الجوانب الخاصة بتعزيز تطبيق بعد المحاسبة والقصاص، من خلال العدالة الانتقالية، ويرى الباحث أن ارتفاع نسبة الموافقة نحو توافر الجوانب المرتبطة بهذا البعد يعود إلى إدراك المبحوثين الفعلي بأن الهيئة تراقب الإجراءات القانونية المتعلقة بمحاسبة مرتكبي الانتهاكات للتأكد من تنفيذها بشكل صحيح وعادل، وتقديم التقارير اللازمة بشأنها، بالإضافة إلى تقديم الهيئة المساعدة للسلطات المعنية في إجراء التحقيقات، وإحالة مرتكبي الانتهاكات للمحاكمة العادلة. مما يسهم في تعزيز العدالة وإنصاف المجتمع الفلسطيني من خلال حفظ الحريات والحقوق والحفاظ على المصلحة العامة للمواطنين الفلسطينيين، ومنع غلو السلطات وهي تمارس وظيفتها في استعمال سلطتها التقديرية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الحوري (2020) حيث أشارت نتائجها إلى وجود أثر للتحول الديمقراطي على مستوى تجارب المنظمات الحكومية للمطالب العامة في حين كانت أبعاد الفصل بين السلطات، حماية حقوق الإنسان، حرية الإعلام، والمساواة هي الأبعاد المؤثرة في مستوى استجابة المنظمات

الحكومية، فتوافر هذه الحقوق ينعكس إيجاباً على تحقيق العدالة والمساواة لدى أفراد المجتمع ككل.

كما انفتحت مع دراسة (ادعيس، د.ت) حيث أشارت نتائجها إلى وجود دور للهيئة المستقلة من أجل تمتع الإنسان بكافة الضمانات التي تكفل له محاكمة عادلة تتفق والمعايير الدولية المختلفة لحقوق الإنسان.

3.4.4 تحليل نتائج الوصفي لفقرات البعد "التعويض وجبر الضرر":

يوضح الجدول (6.4) تحليل نتائج الوصفي لفقرات البعد " التعويض وجبر الضرر " الذي يندرج من المحور الأول (العدالة الانتقالية)، حيث يتكون هذا البعد من 7 فقرات.

جدول 6.4: تحليل نتائج الوصفي لفقرات البعد "التعويض وجبر الضرر".

الترتيب	الوزن النسبي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
2	67.4%	27.6%	0.93	3.37	1- تتبع الهيئة المعايير الدولية للتعويض وجبر الضرر والمبادئ الإرشادية الدولية الخاصة بها.
1	83.8%	14.1%	0.59	4.19	2- تقديم المشورة والمساعدة القانونية للأفراد الذين تم انتهاك حقوقهم أو المتضررين من ذلك الانتهاك.
6	59.6%	36.9%	1.10	2.98	3- تتخذ الهيئة إجراءات حماية وتعويض وقتية وعاجلة للضحايا وذويهم.
7	52.6%	39.9%	1.05	2.63	4- تحدد الهيئة طرائق صرف التعويضات، وتراعي في ذلك التقديرات المخصصة للتعويض بشكل عام أو خاص.
5	60.0%	33.3%	1.00	3.00	5- تسهم الهيئة في وضع نظام للتعويض وجبر الضرر على المستوى الوطني.
3	65.6%	30.8%	1.01	3.28	6- تسهم الهيئة في وضع آليات قانونية ناجزة لتعويض ضحايا الجرائم الجسيمة لتقاضي التسوية أو المماثلة وطول أمد الإجراءات.

الترتيب	الوزن النسبي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
4	65.6%	31.1%	1.02	3.28	7- تتأكد الهيئة من تنفيذ التعويض وجبر الضرر بطريقة تحافظ على كرامة وحقوق الأفراد المتضررين وتعزز العدالة والمساءلة.
---	65.0%	21.2%	0.69	3.25	التعويض وجبر الضرر

ونلاحظ من خلال نتائج الجدول (6.4) أعلاه ما يلي:

✚ وجود موافقة متوسطة على فقرات البعد الثالث (التعويض وجبر الضرر) ككل، حيث بلغت نسبة الوزن النسبي (65%) بمتوسط حسابي (3.25 من 5) بانحراف معياري (0.69)، بينما بلغت نسبة معامل الاختلاف (21.2%)، وتشير هذه النسبة إلى تجانس عالٍ بين أفراد مجتمع الدراسة. بينما احتلت الفقرة الثانية (تقديم المشورة والمساعدة القانونية للأفراد الذين تم انتهاك حقوقهم أو المتضررين من ذلك الانتهاك) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.19 من 5) بانحراف معياري (0.59) بوزن نسبي (83.8%)، وتشير هذه النتيجة إلى وجود موافقة مرتفعة، بينما بلغت نسبة معامل الاختلاف (14.1%)، وتشير هذه النسبة إلى تجانس عالٍ بين أفراد مجتمع الدراسة، أما الفقرة الرابعة (تحدد الهيئة طرائق صرف التعويضات وتراعي في ذلك التقديرات المخصصة للتعويض بشكل عام أو خاص) فقد احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.63 من 5) بانحراف معياري (1.05) وبوزن نسبي (52.6%)، وتشير هذه النتيجة إلى وجود موافقة متوسطة، بينما بلغت نسبة الاختلاف (39.9%)، وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تجانس بين أفراد مجتمع الدراسة.

ويرى الباحث أنه من خلال العرض السابق لنتائج التحليل المتعلقة بجوانب بعد التعويض وجبر الضرر كأحد أبعاد محور العدالة الانتقالية وجود تقييم إيجابي متوسط من قبل المشاركين في تعبئة الاستبانة من وجهة نظر العاملين في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بمراعاة الجوانب المتعلقة ببعد التعويض وجبر الضرر، حيث بلغ الوزن النسبي لمتوسط اتجاهاتهم نحو هذا البعد نحو (65.0%)، مما يشير إلى وجود درجة متوسطة في آراء المبحوثين حول توافر الجوانب الخاصة بتعزيز تطبيق بعد التعويض وجبر الضرر، من خلال العدالة الانتقالية، ويرى الباحث أن توسط نسبة الموافقة نحو توافر الجوانب المرتبطة بهذا البعد يعود إلى إدراك المبحوثين الفعلي في أن الهيئة تقوم بتقديم المشورة والمساعدة القانونية للأفراد الذين تم انتهاك حقوقهم أو المتضررين من ذلك الانتهاك.

بالإضافة إلى تقديم الهيئة المشورة والمساعدة القانونية للأفراد الذين تم انتهاك حقوقهم أو المتضررين من ذلك الانتهاك بجانب تأكد الهيئة من تنفيذ التعويض وجبر الضرر بطريقة تحافظ على كرامة وحقوق الأفراد المتضررين وتعزز العدالة والمساءلة. مما يسهم في تعزيز العدالة وإنصاف الأفراد الذين وقع عليهم الانتهاك داخل المجتمع الفلسطيني.

وجد الباحث أن 90% من متلقى الخدمة يعتقدون أن الزيادة في الهيئات المستقلة التي تدافع عن حقوق الإنسان تؤدي إلى إنصاف حقوق المتضررين في المجتمع الفلسطيني؛ ولكن يجب أن تكون متخصصة، فهذه الهيئات تساعد في كشف الحقائق ومحاسبة الفاسدين من خلال الوصول إلى أكبر عدد من المتضررين.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة chirichetti (2013) حيث أشارت نتائجها إلى وجود اختلاف بين احتياجات الضحايا وسياسة العدالة الانتقالية في الممارسة العملية، كما أنه يجب أن تتوافق أساليب العدالة الانتقالية مع احتياجاتهم ورغباتهم الخاصة، ويجب العمل على تنفيذ آليات العدالة وبرامج التعافي لكي يكون هناك سلام دائم من خلال إصلاح الضرر الواقع على الأفراد وتعويضهم، كون هذا الأمر أحد أهم العناصر لتحقيق العدالة الانتقالية في المجتمع.

4.4.4 تحليل نتائج الوصفي لفقرات البعد " الإصلاح المؤسسي ":

يوضح الجدول (7.4) تحليل نتائج الوصفي لفقرات البعد " الإصلاح المؤسسي " الذي يندرج من المحور الأول (العدالة الانتقالية)، حيث يتكون هذا البعد من 7 فقرات.

جدول 7.4: تحليل نتائج الوصفي لفقرات البعد "الإصلاح المؤسسي".

الترتيب	الوزن النسبي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
5	76.8%	23.4%	0.90	3.84	1- تقوم الهيئة بإعلام الجمهور وتوعيته حول أهمية الإصلاح المؤسسي والتغييرات التي يتم إدخالها والفوائد المرتقبة منها.
6	75.8%	18.7%	0.71	3.79	2- تقوم الهيئة بتحليل النظام القائم وتحديد النقاط الضعيفة فيه ومعرفة التغييرات اللازمة.
3	81.0%	19.5%	0.79	4.05	3- تتواصل الهيئة مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة لتحقيق تعاون فعال في الإصلاح المؤسسي.
4	78.6%	22.4%	0.88	3.93	4- تطور الهيئة خطط وبرامج عملها لتحقيق الإصلاح المؤسسي وتحديد المواعيد الزمنية والميزانيات والموارد اللازمة.
2	82.4%	18.4%	0.76	4.12	5- تقدم الهيئة توصيات وتوجيهات للحكومة والمؤسسات الأخرى بهدف إجراء الإصلاح المؤسسي.
1	84.2%	19.7%	0.83	4.21	6- تقوم الهيئة بتدريب الموظفين والكوادر الجديدة على أحكام وضوابط القوانين والأنظمة الجديدة وتعزيز قدراتهم ومهاراتهم.
7	75.8%	26.1%	0.99	3.79	7- تراقب الهيئة وتتابع تنفيذ الإصلاح المؤسسي وتقديم التقارير والتقييمات اللازمة لتحديد النجاحات والتحديات والمشكلات للوقوف عليها والعمل على حلها.
---	79.2%	16.2%	0.64	3.96	الإصلاح المؤسسي

ونلاحظ من خلال نتائج الجدول (7.4) أعلاه ما يلي:

✚ وجود موافقة مرتفعة جداً على فقرات البعد الرابع (الإصلاح المؤسسي) ككل، حيث بلغت نسبة الوزن النسبي (79.2%) بمتوسط حسابي (3.96 من 5) بانحراف معياري (0.64)، بينما بلغت نسبة معامل الاختلاف (16.2%)، وتشير هذه النسبة إلى تجانس عالٍ بين أفراد مجتمع الدراسة. بينما احتلت الفقرة السادسة (تقوم الهيئة بتدريب الموظفين والكوادر الجديدة على أحكام وضوابط القوانين والأنظمة الجديدة وتعزيز قدراتهم ومهاراتهم) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.21 من 5) بانحراف معياري (0.83) بوزن نسبي (84.2%) وتشير هذه النتيجة إلى وجود موافقة مرتفعة جداً، بينما بلغت نسبة معامل الاختلاف (19.7%)، وتشير هذه النسبة إلى تجانس عالٍ بين أفراد مجتمع الدراسة، أما الفقرة السابعة (تراقب الهيئة وتتابع تنفيذ الإصلاح المؤسسي وتقديم التقارير والتقييمات اللازمة لتحديد النجاحات والتحديات والمشكلات للوقوف عليها والعمل على حلها) فقد احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.79 من 5) بانحراف معياري (0.99) وبوزن نسبي (75.8%)، وتشير هذه النتيجة إلى وجود موافقة مرتفعة، بينما بلغت نسبة الاختلاف (26.1%)، وتشير هذه النسبة إلى تجانس عالٍ بين أفراد مجتمع الدراسة.

ويرى الباحث من خلال العرض السابق لنتائج التحليل المتعلقة بجوانب بعد الإصلاح المؤسسي - كأحد أبعاد محور العدالة الانتقالية- وجود تقييم إيجابي مرتفع من قبل المشاركين في تعبئة الاستبانة من وجهة نظر العاملين في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بمراعاة الجوانب المتعلقة ببعده الإصلاح المؤسسي، حيث بلغ الوزن النسبي لمتوسط اتجاهاتهم نحو هذا البعد نحو (79.2%)، مما يشير إلى وجود درجة مرتفعة في آراء المبحوثين حول توافر الجوانب الخاصة بتعزيز تطبيق بعد الإصلاح المؤسسي، من خلال العدالة الانتقالية، ويرى الباحث أن ارتفاع نسبة الموافقة نحو توافر الجوانب المرتبطة بهذا البعد يعود إلى إدراك المبحوثين الفعلي بأن الهيئة تقوم بإعلام الجمهور وتوعيته حول أهمية الإصلاح المؤسسي والتغييرات التي يتم إدخالها والفوائد المرتقبة منها.

بالإضافة إلى قيام الهيئة بتدريب الموظفين والكوادر الجديدة على أحكام وضوابط القوانين والأنظمة الجديدة وتعزيز قدراتهم ومهاراتهم.. مما يساهم في تعزيز العدالة من خلال التوصيات والتوجيهات للحكومة والمؤسسات الأخرى بهدف إجراء الإصلاح المؤسسي.

وجد الباحث أن 85% من متلقى الخدمة يرون أن منظومة حقوق الإنسان الفلسطيني تحتاج إلى تعديل وتغيير كي يتم تحقيق العدالة بشكل أكبر وأفضل، ويعتقد هؤلاء أن هذه المنظومة تحتاج إلى إعادة نظر في القوانين المطبقة في فلسطين والعمل على تطويرها وتوحيدها بين شطري الوطن وترسيخ

مبدأ المساواة، كل ذلك بما يتواءم مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تعمل على تحقيق العدالة في المجتمعات الأخرى.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة مجاهد (2016) حيث أشارت نتائجها إلى عدم فعالية السياقات الاجتماعية والسياقات السياسية في مجال بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية قوامه الوحدة الوطنية داعم للتحرير الوطني والبناء الديمقراطي. وعليه فإنه يجب القيام بالإصلاحات من داخل المؤسسات والهيئات الحكومية كأساس ومدخل لتطبيق وتحقيق العدالة الانتقالية للوصول إلى مجتمع ديمقراطي يكفل ويضمن حقوق الجميع دون تمييز أو تفرقة.

كما اتفقت مع دراسة عساف (2015) حيث بينت النتائج أن تقدير أفراد عينة الدراسة لمدى استجابة القوانين الفلسطينية لمعايير العدالة في الحقوق المدنية والسياسية جاء بدرجة متوسطة.

5.4.4 تحليل نتائج الوصفي لفقرات البعد " المصالحة الوطنية":

يوضح الجدول (8.4) تحليل نتائج الوصفي لفقرات البعد " المصالحة الوطنية " الذي يندرج من المحور الأول (العدالة الانتقالية)، حيث يتكون هذا البعد من 7 فقرات.

جدول 8.4: تحليل نتائج الوصفي لفقرات البعد "المصالحة الوطنية".

الترتيب	الوزن النسبي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
5	77.6%	24.7%	0.96	3.88	1- تقوم الهيئة بتعزيز الوعي العام وتنقيف المواطنين حول أهمية العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، والحاجة إلى التعامل مع الماضي بشكل مسؤول وفعال.
6	76.8%	24.0%	0.92	3.84	2- تسعى الهيئة إلى بناء التضامن الاجتماعي مع المواطنين من خلال تحقيق العدالة الشاملة والإنصاف للضحايا.
7	75.4%	25.7%	0.97	3.77	3- تسعى الهيئة إلى إنهاء الخلافات السياسية بين الأحزاب أو الأطراف المتنازعة.

الترتيب	الوزن النسبي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
4	77.6%	22.7%	0.88	3.88	4- تساند الهيئة المؤسسات الرسمية المحلية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق أواصر الترابط بين جميع الفئات وإنهاء النزاع بينها من جذوره.
1	85.2%	13.6%	0.58	4.26	5- تعمل الهيئة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان وضمان عدم تكرار الانتهاكات في المستقبل.
2	83.2%	14.7%	0.61	4.16	6- تساعد الهيئة في تطوير واقتراح القوانين والنظم الجديدة لكي تحمي حقوق الإنسان وتحد من الانتهاكات في المستقبل.
3	81.8%	19.8%	0.81	4.09	7- تقوم الهيئة بتعزيز دور المجتمع المدني في عملية المصالحة الوطنية، وتشجع المشاركة المدنية ومشاركة المرأة في عملية صنع القرار.
---	79.6%	17.3%	0.69	3.98	المصالحة الوطنية

ونلاحظ من خلال نتائج الجدول (8.4) أعلاه ما يلي:

✚ وجود موافقة مرتفعة على فقرات البعد الخامس (المصالحة الوطنية) ككل، حيث بلغت نسبة الوزن النسبي (79.6%) بمتوسط حسابي (3.98 من 5) بانحراف معياري (0.69)، بينما بلغت نسبة معامل الاختلاف (17.3%)، وتشير هذه النسبة إلى تجانس عالٍ بين أفراد مجتمع الدراسة. بينما احتلت الفقرة الخامسة (تعمل الهيئة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وضمان عدم تكرار الانتهاكات في المستقبل) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.26 من 5) بانحراف معياري (0.58) وبوزن نسبي (85.2%)، وتشير هذه النتيجة إلى وجود موافقة مرتفعة جداً، بينما بلغت نسبة معامل الاختلاف (13.6%)، وتشير هذه النسبة إلى تجانس عالٍ بين أفراد مجتمع الدراسة، أما الفقرة الثالثة (تسعى الهيئة إلى إنهاء الخلافات السياسية بين الأحزاب أو الأطراف المتنازعة) فقد احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.77 من 5) بانحراف معياري (0.97) وبوزن نسبي (75.4%)، وتشير هذه النتيجة إلى وجود موافقة مرتفعة، بينما بلغت نسبة الاختلاف (25.7%)، وتشير هذه النسبة إلى تجانس عالٍ بين أفراد مجتمع الدراسة.

ويرى الباحث من خلال العرض السابق لنتائج التحليل المتعلقة بجوانب بعد المصالحة الوطنية كأحد أبعاد محور العدالة الانتقالية، وجود تقييم إيجابي عال من قبل المشاركين في تعبئة الاستبانة من وجهة نظر العاملين في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بمراعاة الجوانب المتعلقة ببعده المصالحة الوطنية، حيث بلغ الوزن النسبي لمتوسط اتجاهاتهم نحو هذا البعد نحو (79.6%)، مما يشير إلى وجود درجة عالية في آراء المبحوثين حول توافر الجوانب الخاصة بتعزيز تطبيق بعد المصالحة الوطنية، من خلال العدالة الانتقالية، ويرى الباحث أن ارتفاع نسبة الموافقة نحو توافر الجوانب المرتبطة بهذا البعد يعود إلى إدراك المبحوثين الفعلي بأن الهيئة تعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان وضمان عدم تكرار الانتهاكات في المستقبل.

بالإضافة إلى قيام الهيئة بتعزيز الوعي العام وتنقيف المواطنين حول أهمية العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، والحاجة إلى التعامل مع الماضي بشكل مسؤول وفعال. مما يسهم في تعزيز دور المجتمع المدني في عملية المصالحة الوطنية، وتشجع المشاركة المدنية ومشاركة المرأة في عملية صنع القرار.

تبين للباحث من خلال نتائج تحليل المقابلات أن ما نسبته 90% من متلقي الخدمة يرون أن الانقسام الفلسطيني أثر بشكل كبير وواضح على مهام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في أداء عملها، خاصة فيما يتعلق بتحقيق حقوق الإنسان ونشر مفاهيم الديمقراطية وتطبيقها. ويرجع هذا في المقام الأول إلى اختلاف السياسات وتعدد الأحزاب في شقي الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة. بالإضافة إلى زيادة عدد الشكاوى التي تتلقاها الهيئة والتي تتضمن انتهاكات لحقوق الإنسان.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الأطرش (2021) حيث أشارت نتائجها إلى أن المعوقات التي تواجه لجنة المصالحة المجتمعية أكبر من الآليات أو المعززات التي تحفزها لأداء مهامها، ومن أبرز المعوقات التي تواجه المصالحة غياب الإدارة السياسية ومحدوديتها. فالمصالحة الوطنية بين طرفي الانقسام الفلسطيني هي الأساس والقاعدة نحو تطبيق العدالة الانتقالية، وبدون تحقيق المصالحة لا توجد عدالة، وبالتالي لا وجود لتنمية سياسية.

5.4 تحليل نتائج الوصفي لأبعاد التنمية السياسية

يوضح الجدول (9.4) تحليل نتائج الوصفي لأبعاد التنمية السياسية من وجهة نظر موظفي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

جدول 9.4: تحليل نتائج الوصفي لأبعاد التنمية السياسية.

الترتيب	الوزن النسبي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المقياس
3	81.8%	15.6%	0.64	4.09	المشاركة السياسية
4	76.0%	19.7%	0.75	3.80	التعددية السياسية
1	83.8%	15.3%	0.64	4.19	التداول السلمي للسلطة
2	83.2%	13.0%	0.54	4.16	حماية حقوق الإنسان
---	81.2%	14.5%	0.59	4.06	الدرجة الكلية للمحور الثاني: التنمية السياسية
مستوى دلالة = 0.000			ت = 11.791		One-Sample Test

من خلال الجدول (9.4) أعلاه تشير النتائج إلى ما يلي:

✚ وجود موافقة مرتفعة على فقرات المحور الثاني (التنمية السياسية) ككل، حيث بلغت نسبة الوزن النسبي (81.2%) بمتوسط حسابي (4.06 من 5) بانحراف معياري (0.59)، بينما بلغت نسبة معامل الاختلاف (14.5%)، وتشير هذه النسبة إلى تجانس عالٍ بين أفراد مجتمع الدراسة. بينما احتل البعد الثالث (التداول السلمي للسلطة) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.19 من 5) بانحراف معياري (0.64) وبوزن نسبي (83.8%)، وتشير هذه النتيجة إلى وجود موافقة مرتفعة، بينما بلغت نسبة معامل الاختلاف (15.3%)، وتشير هذه النسبة إلى تجانس عالٍ بين أفراد مجتمع الدراسة، أما بعد (التعددية السياسية) فقد احتل المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.80 من 5) بانحراف معياري (0.64) وبوزن نسبي (81.8%)، وتشير هذه النتيجة إلى وجود موافقة مرتفعة، أما نسبة معامل الاختلاف فبلغت (15.6%)، وتشير هذه النسبة إلى تجانس عالٍ بين أفراد مجتمع الدراسة.

✚ ولتأكيد نتائج اتجاه الإجابات حول الدرجة الكلية للمحور الثاني (التنمية السياسية)، استخدم الباحث اختبارات لعينة واحدة، وبلغت قيمة الاختبار (11.791) بمستوى دلالة (0.000)، حيث تشير إلى وجود موافقة مرتفعة وذات دلالة إحصائية وتعزز من الموافقة الإيجابية.

1.5.4 تحليل نتائج الوصفي لفقرات المحور "التنمية السياسية":

يوضح الجدول (10.4) تحليل نتائج الوصفي لفقرات المحور "التنمية السياسية"، حيث يتكون هذا المحور من 28 فقرة من وجهة نظر موظفي الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم".

جدول 10.4: تحليل نتائج الوصفي لفقرات المحور "التنمية السياسية".

الترتيب	الوزن النسبي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
16	82.40%	19.20%	0.79	4.12	1- تعمل الهيئة على تعزيز الحرية الصحافية وحرية التعبير عن الرأي وتشجيع النقد البناء للأداء السياسي والحكومي.
15	82.40%	17.70%	0.73	4.12	2- تسهم الهيئة في تطوير واقتراح القوانين واللوائح التي تحمي حرية التعبير والحقوق السياسية والمدنية للأفراد والجماعات.
22	79.60%	22.40%	0.89	3.98	3- تعمل الهيئة على إزالة العوائق والتحديات التي تواجه الأفراد والجماعات في ممارسة حقوقهم السياسية، مثل التمييز والفساد والعنف والتهديد وإقرار المساواة بين الرجل والمرأة.
8	84.20%	16.90%	0.71	4.21	4- تقوم الهيئة بتدريب وتثقيف أفراد المجتمع حول كيفية ممارسة حقوقهم السياسية والتأثير في صنع القرار.
17	80.40%	20.60%	0.83	4.02	5- تعمل الهيئة على إصلاح النظام الانتخابي وتحسينه، والعمل على إجراء الانتخابات بشكل شفاف ونزيه.
6	84.60%	15.40%	0.65	4.23	6- تقوم الهيئة بتعزيز المشاركة النسوية والشبابية في العملية السياسية، وتشجيع المشاركة النشطة للفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع.

الترتيب	الوزن النسبي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
18	80.40%	21.60%	0.86	4.02	7- تقوم الهيئة بتوعية الجمهور بأهمية المشاركة الإيجابية في الاعتصامات والإضرابات السلمية.
14	82.40%	17.90%	0.74	4.12	8- تقوم الهيئة بتوعية الجمهور بأهمية التعددية السياسية في المجتمع ودورها الإيجابي.
23	78.60%	18.80%	0.74	3.93	9- تسهم الهيئة مع السلطات المعنية في حل المشكلات والصعوبات الداخلية من أجل تحقيق الأمن والاستقرار السياسي والمجتمعي.
24	78.60%	21.90%	0.86	3.93	10- تشجع الهيئة الحوار والتفاهم بين الأحزاب السياسية المختلفة لتحقيق المصالح المشتركة وتعزيز الديمقراطية.
27	74.40%	23.70%	0.88	3.72	11- تعمل الهيئة على إدارة الصراعات وحل الخلافات السياسية بطريقة سلمية وبناءة، وذلك في ضوء القانون وتقاليد وأعراف المجتمع الفلسطيني.
28	68.00%	35.90%	1.22	3.4	12- تساعد الهيئة في توفير الحماية الكافية للأحزاب السياسية المختلفة، وضمان سلامة أعضائهم ومناصريهم.
26	74.80%	26.20%	0.98	3.74	13- تقدم الهيئة شكاوى للمؤسسات المعنية ومؤسسات حقوق الإنسان في حال وجود أي تعديات أو انتهاكات لحقوق أعضاء ومناصري الأحزاب السياسية.
25	76.20%	24.40%	0.93	3.81	14- تساعد الهيئة في الحصول على الحماية القانونية من التمييز والتضييق السياسي والمساواة في الفرص.

الترتيب	الوزن النسبي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
12	82.80%	19.30%	0.8	4.14	15- تروج الهيئة لثقافة السلمية والتسامح والتعايش السلمي بين مختلف المكونات الاجتماعية.
3	85.60%	15.70%	0.67	4.28	16- تُسهم الهيئة في تطوير قوانين ولوائح جديدة تعزز الحريات السياسية وحماية حقوق الإنسان.
1	87.00%	16.60%	0.72	4.35	17- تشارك الهيئة في مراقبة الانتخابات ورصد الانتهاكات والإبلاغ عنها.
19	80.40%	21.40%	0.87	4.02	18- تهتم الهيئة بإدماج الشباب في مسارات التنمية بكافة صورها.
2	87.00%	14.90%	0.65	4.35	19- تحت الهيئة الحكومة على تطبيق القوانين واللوائح بشكل عادل ومنصف.
10	84.20%	19.00%	0.8	4.21	20- تحدد الهيئة الأولويات الوطنية وتدعم العمل على تحقيقها بشكل شامل ومتوازن.
20	80.00%	22.50%	0.9	4	21- تساعد الهيئة في تحقيق العدالة الانتقالية والتعامل مع ماضي البلاد بشكل مسؤول.
7	84.60%	20.60%	0.87	4.23	22- تتعامل الهيئة بشكل عادل ومنصف مع الشكاوى والتقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.
9	83.20%	16.60%	0.69	4.16	23- تعمل الهيئة على تطوير قوانين ولوائح ونظم حماية حقوق الإنسان والتعاون مع الحكومات لتنفيذ هذه القوانين.
5	85.20%	14.60%	0.62	4.26	24- تعزز الهيئة دور المجتمع المدني في العملية الديمقراطية وتشجع المشاركة المدنية في عملية صنع القرار.

الترتيب	الوزن النسبي	معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
21	79.60%	20.10%	0.8	3.98	25- تعمل الهيئة على إيجاد حلول سلمية للصراعات وتعزيز الحوار والتفاهم بين الأطراف المتصارعة في ضوء القانون وأعراف وتقاليده المجتمع الفلسطيني.
13	82.40%	14.30%	0.59	4.12	26- تتعاون الهيئة مع الأطراف المعنية لحماية حقوق الإنسان ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة وغيرها من صور الانتهاكات والخروج عن القانون.
4	85.60%	13.80%	0.59	4.28	27- تعمل الهيئة على تعزيز حقوق المرأة والأقليات والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع.
11	82.80%	18.60%	0.77	4.14	28- تسهم الهيئة في إثراء الرأي العام وتنقيفه والتأثير في القرارات الحكومية والدولية في مجال حماية حقوق الإنسان.
---	81.2%	14.5%	0.59	4.06	التنمية السياسية

ونلاحظ من خلال نتائج الجدول (10.4) أعلاه ما يلي:

✚ وجود موافقة مرتفعة على فقرات المحور الثاني (التنمية السياسية) ككل، حيث بلغت نسبة الوزن النسبي (81.2%) بمتوسط حسابي (4.06 من 5) وانحراف معياري (0.59)، بينما بلغت نسبة معامل الاختلاف (14.5%)، وتشير هذه النسبة إلى تجانس بين أفراد مجتمع الدراسة. بينما احتلت الفقرة السابعة عشرة (تشارك الهيئة في مراقبة الانتخابات ورصد الانتهاكات والإبلاغ عنها) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.35 من 5) وانحراف معياري (0.72) وبوزن نسبي (87%)، وتشير هذه النتيجة إلى وجود موافقة مرتفعة، بينما بلغت نسبة معامل الاختلاف (16.6%)، وتشير هذه النسبة إلى تجانس بين أفراد مجتمع الدراسة، أما الفقرة الثانية عشرة (تساعد الهيئة في توفير الحماية الكافية للأحزاب السياسية المختلفة، وضمان سلامة أعضائهم ومناصريهم). فقد احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.40 من 5) وانحراف معياري (1.22) وبوزن نسبي (68%)، وتشير هذه النتيجة إلى وجود موافقة متوسطة، بينما بلغت نسبة الاختلاف (35.9%)، وتشير هذه النسبة إلى عدم وجود تجانس بين أفراد مجتمع الدراسة.

ويرى الباحث من خلال الاستعراض السابق لنتائج التحليل المتعلقة بالجوانب الخاصة بمحور "التنمية السياسية" وأبعادها المتمثلة في (المشاركة السياسية، التعددية السياسية، التداول السلمي للسلطة، حماية حقوق الإنسان) وجود تقييم إيجابي عال من قبل المشاركين في تعبئة الاستبانة من العاملين في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بمراعاة الجوانب المتعلقة بمحور "التنمية السياسية"، حيث بلغ الوزن النسبي لمتوسط اتجاهاتهم نحو هذا المحور (81.2%)، مما يشير إلى وجود درجة موافقة عالية في آراء المبحوثين حول اهتمام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بتحسين التنمية السياسية تبعاً لتحقيق العدالة الانتقالية كوسيلة لتحقيق العدالة والتنمية السياسية في المجتمع، حيث تعمل الهيئة المستقلة على تطوير وتأهيل الأفراد والمؤسسات الحقوقية بهدف تعزيز القدرة على التداول السلمي للسلطة من خلال تقريب وجهات النظر بين طرفي الانقسام الفلسطيني بما يضمن التعددية السياسية والمشاركة في الحياة السياسية مع ضمان احترام وحماية حقوق الإنسان لجميع الأفراد، بقصد تطبيق العدالة الانتقالية لتحسين وتطوير التنمية السياسية عن طريق تعزيز التزام الجهات الحكومية بالقوانين من ناحية وحماية حقوق الأفراد وحياتهم من ناحية أخرى.

وتتفق النتائج المتعلقة بمحور التنمية السياسية وأبعادها مع دراسة الحشاش (2022) حيث أشارت إلى دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، فقد أظهرت الدراسة أن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لها دور وطني في صيانة متطلبات حقوق الإنسان الفلسطيني من خلال أساليب عدة خاصة في المحافظات الجنوبية، كما كشفت الدراسة عن أن الهيئة بحاجة ماسة إلى نشر نشاطاتها وتدخلاتها حول تعزيز التنمية السياسية بشكل أوضح عبر تقارير خاصة وعبر موقعها الإلكتروني.

6.4 الإجابة عن تساؤلات الدراسة

السؤال الأول: "هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين العدالة الانتقالية مع التنمية السياسية كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية لدى موظفي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"؟

للإجابة عن السؤال الأول قام الباحث باستخدام معامل ارتباط بيرسون، وتشير النتائج إلى وجود علاقة ارتباط قوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين العدالة الانتقالية كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية لدى موظفي الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.772) بمستوى دلالة (0.000) أقل من 0.05، والجدول (11.4) يوضح النتائج.

جدول 11.4: نتائج العلاقة بين العدالة الانتقالية والتنمية السياسية.

التابع "التنمية السياسية"			محاور الدراسة	
مستوى الدلالة	معامل ارتباط بيرسون	العدد		
0.006	**0.415	43	المعرفة الحقيقية	المستقل
0.000	**0.565		المحاسبة والقصاص	
0.000	**0.429		التعويض وجبر الضرر	
0.000	**0.741		الإصلاح المؤسسي	
0.000	**0.883		المصالحة الوطنية	
0.000	**0.772		المحور الأول "العدالة الانتقالية"	

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01.

السؤال الثاني: "هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للعدالة الانتقالية كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية لدى موظفي الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"؟"

للإجابة عن السؤال الثاني قام الباحث باستخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط، وتشير النتائج إلى وجود أثر إيجابي للعدالة الانتقالية كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية لدى موظفي الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم، حيث بلغ معامل الأثر (0.891)، وهذا يعني أن مضاعفة تطبيق العدالة الانتقالية على الوضع الراهن سيسهم في زيادة تحقيق التنمية السياسية بمقدار (0.891) درجة، كما يلاحظ أن مستوى دلالة اختبار بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى 0.05، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (58.7%): من العدالة الانتقالية، وذلك يفسر التباين الحاصل في تحقيق التنمية السياسية، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى لم تذكر منها الخطأ العشوائي).

جدول 12.4: نتائج أثر العدالة الانتقالية لتحقيق التنمية السياسية.

الأثر	قيمة معامل الأثر	مستوى الدلالة	معامل التحديد	جودة النموذج (مستوى الدلالة)
العدالة الانتقالية ← التنمية السياسية	0.891 **	0.000	0.587	60.613
قيمة الحد الثابت	0.663	0.140	%58.7	(0.000)
معادلة خط الانحدار = 0.663 + 0.891 (العدالة الانتقالية) + حد الخطأ العشوائي				

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01

ويتفرع من السؤال الثاني مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

السؤال الفرعي الأول: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للمعرفة الحقيقية كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية لدى موظفي الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"؟

ومن خلال نتائج الجدول (13.4) - يتضح عدم وجود أثر للمعرفة الحقيقية كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية لدى موظفي الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، حيث بلغ مستوى دلالة اختبار (0.466)، وهي قيمة أكبر من مستوى 0.05.

السؤال الفرعي الثاني: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للمساءلة وتحقيق العدالة كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية لدى موظفي الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"؟

ومن خلال نتائج الجدول (13.4) يتضح عدم وجود أثر للمساءلة وتحقيق العدالة كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية لدى موظفي الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، حيث بلغ مستوى دلالة اختبار (0.309)، وهي قيمة أكبر من مستوى 0.05.

السؤال الفرعي الثالث: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للتعويض وجبر الضرر كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية لدى موظفي الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"؟

ومن خلال نتائج الجدول (13.4) يتضح عدم وجود أثر للتعويض وجبر الضرر كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية لدى موظفي الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم، حيث بلغ مستوى دلالة اختبار (0.737)، وهي قيمة أكبر من مستوى 0.05.

السؤال الفرعي الرابع: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للإصلاح المؤسسي كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية لدى موظفي الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"؟

ومن خلال نتائج الجدول (13.4) يتضح عدم وجود أثر للإصلاح المؤسسي كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية لدى موظفي الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم، حيث بلغ مستوى دلالة اختبار (0.103)، وهي قيمة أكبر من مستوى 0.05.

السؤال الفرعي الخامس: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للمصالحة الوطنية كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية لدى موظفي الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"؟

ومن خلال نتائج الجدول (13.4) يتضح وجود أثر للمصالحة الوطنية كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية لدى موظفي الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم، حيث بلغ معامل الأثر (0.708)، كما يلاحظ أن مستوى دلالة اختبار بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى 0.05.

جدول 13.4: نتائج أثر أبعاد العدالة الانتقالية في تحقيق التنمية السياسية.

جودة النموذج (مستوى الدلالة)	معامل التحديد	مستوى الدلالة	قيمة معامل الأثر	الأثر
30.380 (0.000)	0.778 (%77.8)	0.466	-0.067	المعرفة الحقيقية ← التنمية السياسية
		0.309	-0.110	المحاسبة والقصاص ← التنمية السياسية
		0.737	0.028	التعويض وجبر الضرر ← التنمية السياسية
		0.103	0.194	الإصلاح المؤسسي ← التنمية السياسية
		0.000	**0.708	المصالحة الوطنية ← التنمية السياسية
		0.004	**1.080	قيمة الحد الثابت

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، * ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.

السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول العدالة الانتقالية تعزى للمتغيرات الأساسية (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المنطقة).

جدول 14.4: نتائج السؤال الثالث.

العدالة الانتقالية			المتغيرات الأساسية
النتيجة	مستوى الدلالة	قيمة الاختبار الإحصائي	
لا يوجد فروق	0.876	ت = 0.157	النوع الاجتماعي
لا يوجد فروق	0.440	ت = 0.781	المؤهل العلمي
لا يوجد فروق	0.393	ف = 1.023	سنوات الخدمة
لا يوجد فروق	0.182	ت = -1.356	المنطقة

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، * ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.

تشير النتائج الموضحة في الجدول (14.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول العدالة الانتقالية تعزى للمتغيرات الأساسية (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المنطقة)، وذلك لأن قيم مستوى الدلالة أكبر من 0.05.

يتضح من خلال العرض السابق لنتائج السؤال الرئيسي الثالث عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين التي تُعزى للمتغيرات الديمغرافية التي تتمثل في: (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المنطقة)، حول محور العدالة الانتقالية من وجهة نظر العاملين الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى إدراك المبحوثين - بغض النظر عن اختلافاتهم الجنسية أو مؤهلهم العلمي والمنطقة التي يقطنون فيها وعدد سنوات الخبرة التي قضوها في العمل - لمدى الجهود المبذولة في تطبيق وتحقيق العدالة الاجتماعية بأبعادها في الدراسة الحالية، وللجوانب الخاصة بهذه الأبعاد والتي تشمل معرفة الحقيقة، التعويض وجبر الضرر، المحاسبة والقصاص، الإصلاح المؤسسي، المصالحة الوطنية، بما يضمن تحقيق العدالة العامة للجميع سواءً الحكومة أو الأفراد مما يسهم في ترسيخ مبادئ السلم الأهلي والمجتمعي، وتحقيق التنمية السياسية للدولة الفلسطينية، وبذلك فإن هذه النتيجة التي تُشير إلى عدم وجود اختلافات في استجابات المبحوثين حول متغير العدالة الانتقالية تعود إلى مجموعة من الاعتبارات المتنوعة، أهمها إدراك المبحوثين الفعلي الناتج عن تأهيلهم وكفاءتهم المهنية من العاملين في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لضرورة تحقيق وتحسين العدالة الانتقالية بأبعادها المذكورة لضمان فاعليتها وتحقيقها للأهداف المشروعة التي اتخذت في إطارها، وهذا بالتحديد ما أدى إلى عدم وجود فروق في استجابات المبحوثين حول محور العدالة الانتقالية.

السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية السياسية تعزى للمتغيرات الأساسية (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المنطقة).

جدول 15.4: نتائج السؤال الرابع.

التنمية السياسية			المتغيرات الأساسية
النتيجة	مستوى الدلالة	قيمة الاختبار الإحصائي	
لا توجد فروق	0.520	ت = 0.649	النوع الاجتماعي
لا توجد فروق	0.318	ت = 1.011	المؤهل العلمي
لا توجد فروق	0.974	ف = 0.072	سنوات الخدمة
لا توجد فروق	0.128	ت = 1.553	المنطقة

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01، * ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.

تشير النتائج الموضحة في الجدول (15.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية السياسية تعزى للمتغيرات الأساسية (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المنطقة)، وذلك لأن قيم مستوى الدلالة أكبر من 0.05.

من خلال العرض السابق لنتائج السؤال الرابع يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين تعزى للمتغيرات الديمغرافية التي تتمثل في: (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المنطقة)، حول محور التنمية السياسية من وجهة نظر موظفي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى إدراك المبحوثين بغض النظر عن اختلافاتهم الجنسية أو مؤهلهم العلمي والمنطقة التي يقطنون فيها وعدد سنوات الخبرة التي قضاها في العمل لمدى أهمية وفاعلية "التنمية السياسية" بأبعادها في الدراسة الحالية، وبالجوانب الخاصة بهذه الأبعاد في تعزيز وتحسين التنمية السياسية كأثر لتطبيق العدالة الانتقالية. بمعنى أن هذه النتيجة التي تشير إلى عدم وجود اختلافات في استجابات المبحوثين حول متغير التنمية السياسية تعود إلى مجموعة من الاعتبارات المتنوعة، أهمها: توافق الثقافة السياسية لدى العاملين في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في شقي الوطن، وأهمية وفاعلية التنمية السياسية وأثرها الفعال في تحقيق العدالة الانتقالية، وهذا بالتحديد ما أدى إلى عدم وجود فروق في استجابات المبحوثين حول محور "التنمية السياسية"

نتائج تحليل المقابلات الموجه لمتلقي الخدمة (المشتكين):

1. تبين للباحث من خلال نتائج تحليل المقابلات أن ما نسبته 90% من متلقي الخدمة يرون أن الانقسام الفلسطيني أثر بشكل كبير وواضح في مهام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في أداء عملها خاصة فيما يتعلق بتحقيق حقوق الإنسان ونشر مفاهيم الديمقراطية وتطبيقها. ويرجع هذا في المقام الأول إلى اختلاف السياسات وتعدد الأحزاب في شقي الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة. بالإضافة إلى زيادة عدد الشكاوى التي تتلقاها الهيئة والتي تتضمن انتهاكات لحقوق الإنسان.
2. وجد الباحث بعد إجراء المقابلات أن هناك إجماع من قبل الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أو ما من (متلقى الخدمة) يرون أن المصالح الحزبية أثرت بشكل سلبي وكبير في تحقيق العدالة في الأراضي الفلسطينية، والسبب في ذلك حسب اعتقادهم أن كل حزب يقدم مصلحة حزبه على مصلحة الوطن والمواطنين، ويرون كذلك أنه يجب وضع حد لهذا الأمر حيث يشكل خطورة على حقوق المواطنين في المجتمع الفلسطيني.
3. من خلال المقابلات التي أجراها الباحث تبين أن 90% من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم يعتقدون أن المرجعية الدينية أو ما يعرف بـ (المشايخ) الفلسطينيين كان لهم دور سلبي في تحقيق العدالة في المجتمع الفلسطيني، ويرجع السبب في ذلك إلى أن دور هؤلاء الأشخاص ما هو إلا امتداد لتنفيذ سياسات الأحزاب الذين ينتمون إليها بعبارة أخرى (تسييس الدين)، بينما يرى 45% من هؤلاء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن المتقنين لهم دور إيجابي على عكس المشايخ في تحقيق العدالة كونهم أكثر وعياً وإدراكاً لحاجة المجتمع في تحقيق العدالة.
4. تبين للباحث من خلال المقابلات أن ما نسبته 80% من متلقي الخدمة يرون أن الضغوط من المسؤولين الفلسطينيين لا تؤثر بشكل كبير في قدرة الهيئة المستقلة لتغيير العدالة الانتقالية، ولا تؤثر كذلك في قرارات وإجراءات الهيئة، ولكن هذه الضغوط تحد من قدرة الهيئة على تنفيذ رسالتها بما يؤدي إلى تأخر تحقيق العدالة.
5. من خلال المقابلات التي أجراها الباحث تبين أن 90% من متلقي الخدمة يرون أن النظام القضائي الفلسطيني الحالي لا يساعد على تحقيق وتطبيق العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني معللين السبب في ذلك إلى أن القضاء يجب أن يكون مستقلاً بشكل كامل؛ إلا أن القضاء في المجتمع الفلسطيني يتبع الأحزاب السياسية، سواء في قطاع غزة أو الضفة الغربية، وبالتالي هناك تدخلات خارجية تؤثر في قرارات القضاء الفلسطيني.
6. تبين للباحث أن هناك إجماعاً من قبل متلقي الخدمة على أن الشفافية والمساءلة للمسؤولين الفلسطينيين لها دور كبير ومهم وفعال في تحسين العدالة في فلسطين وتحقيق مبادئ المساواة والإنصاف.

7. وجد الباحث أن 90% من متلقى الخدمة يعتقدون أن الزيادة في الهيئات المستقلة التي تدافع عن حقوق الإنسان تؤدي إلى إنصاف حقوق المتضررين في المجتمع الفلسطيني؛ ولكن يجب أن تكون متخصصة، فهذه الهيئات تساعد في كشف الحقائق ومحاسبة الفاسدين من خلال الوصول إلى أكبر عدد من المتضررين.
8. يرى 85% من متلقى الخدمة أن منظومة حقوق الإنسان الفلسطيني تحتاج إلى تعديل وتغيير كي يتم تحقيق العدالة بشكل أكبر وأفضل، ويعتقد هؤلاء أن هذه المنظومة تحتاج إلى إعادة نظر في القوانين المطبقة في فلسطين، وينبغي العمل على تطويرها وتوحيدها بين شطري الوطن، وترسيخ مبدأ المساواة، كل ذلك بما يتواءم مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تعمل على تحقيق العدالة في المجتمعات الأخرى.
9. أجمع الأفراد الذين تمت مقابلتهم (متلقى الخدمة) أن دور المنظمات الحقوقية الفلسطينية يحسن من الوضع الديمقراطي في فلسطين والمجتمع الفلسطيني، وذلك من خلال اللقاءات والمؤتمرات العلمية وحملات التوعية وورشات العمل التي تقوم بها هذه المنظمات، مما يسهم بشكل كبير وفعال في زيادة الوعي الديمقراطي بين أفراد المجتمع بما ينعكس إيجاباً على تحسين الوضع الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني.
10. يرى جميع متلقى الخدمة أن الثقافة الوطنية تجاه المواطنة تساعد في تحقيق الديمقراطية وتعزيز مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان من خلال زيادة الوعي والفهم، وإدراك القوانين المطبقة التي تخدم حقوق الإنسان، فكلما زادت الثقافة بين أفراد المجتمع تحققت الديمقراطية بشكل أكبر.
11. أجاب الأفراد الذين تمت مقابلتهم (متلقى الخدمة)، بأن دور ديوان المظالم في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تحقيق العدالة الانتقالية يتمثل في عدة أمور أهمها: * مراجعة سياسات الحكومة وانتقادها * تدريب الموظفين على حقوق الإنسان * الرقابة على السجون * فتح باب الحوار مع جميع أفراد المجتمع والحكومة من أجل تحقيق العدالة * الضغط على صناع القرار من أجل التراجع عن القرارات التي تراها الهيئة مجحفة وظالمة بحق المجتمع وأفراده * معالجة شكاوى المواطنين والانتهاكات التي يتعرضون لها * استقبال الشكاوى من المواطنين المعتدى عليهم من قبل السلطات وأجهزتها * إجراء التحقيق العادل والشفاف في أي شكوى مقدمة لدى الهيئة * تقديم مذكرات قانونية عن وضع حقوق الإنسان في فلسطين * توعية وتنقيف أفراد المجتمع الفلسطيني بمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان * تقديم مذكرات تتضمن تعديل بعض القوانين من أجل تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان * تقريب وجهات النظر بين طرفي الانقسام والعمل على بذل كافة الجهود من أجل الوصول إلى رؤية مشتركة بين الأطراف.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5 مقدمة

ناقشت الدراسة الحالية موضوع العدالة الانتقالية كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية، وقد طبق الباحث هذه الدراسة على الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم".

ركزت الدراسة على البحث في مفهوم العدالة الانتقالية كمتغير مستقل، ومفهوم التنمية السياسية كمتغير تابع من وجهة نظر موظفي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى وجهة نظر متلقى الخدمة "المشتكين" أي الأشخاص الذين وقع عليهم ظلم أو تعرضوا لانتهاكات تتعلق بحقوق الإنسان وتقدموا بشكوى لدى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين المتغير المستقل والتابع، ومعرفة أثر العدالة الانتقالية بأبعادها في هذه الدراسة، والتي تتمثل في (معرفة الحقيقة، التعويض وجبر الضرر، المحاسبة والقصاص، الإصلاح المؤسسي، المصالحة الوطنية) في تحسين وترسيخ مبادئ التنمية السياسية والعدالة في المجتمع، كل ذلك من أجل تحقيق مبادئ المساواة والإنصاف، وإسقاط هذه المفاهيم على عمل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وذلك من خلال الاستناد إلى الإطار النظري الذي تم بيانه في هذه الدراسة، والذي تناول مختلف ما توصل إليه الباحثون الآخرون في هذا المجال.

بالإضافة إلى استعراض أهم ما ورد في الأدبيات السابقة ذات العلاقة بمتغيري الدراسة، وأيضًا استعراض الدراسات السابقة التي تناولت متغيري الدراسة المتمثلين في "العدالة الانتقالية، والتنمية السياسية" وأبعادهما والتعقيب عليهما. بالإضافة إلى ما سبق تم تعزيز الدراسة بالجانب التطبيقي، والذي تناول التحليل الإحصائي للعلاقة بين المتغيرين، وأثر المتغير المستقل في المتغير التابع، واستعراض ما توصل إليه هذا الجانب من نتائج.

تم التحليل الإحصائي بالاستناد إلى البيانات الأولية التي تم جمعها من خلال تطبيق أداة الاستبانة على المستجيبين، وهم موظفو الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" في المحافظات الجنوبية والمحافظات الشمالية، بالإضافة إلى المقابلات التي تم إجراؤها مع متلقي الخدمة "المشركين".

اعتمدت الدراسة الحالية على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، والذي تم استخدامه لإجراء التحليل الوصفي والإجابة عن تساؤلات الدراسة، للوصول إلى الاستنتاجات المرجوة من الدراسة والتي من خلالها تم اقتراح توصيات الدراسة.

2.5 النتائج

من خلال الأهداف التي تمت صياغتها في الدراسة الحالية، والتي هدفت إلى الوصول إليها من خلال إجراءات الدراسة التطبيقية التي شملت الإجابة عن تساؤلات الدراسة التي تم تصميمها وصياغتها من أجل الكشف عن أثر العدالة الانتقالية بأبعادهما في الدراسة، والتي تتمثل في (معرفة الحقيقة، التعويض وجبر الضرر، المحاسبة والقصاص، الإصلاح المؤسسي، المصالحة الوطنية)، في تحسين وترسيخ مبادئ التنمية السياسية والعدالة في المجتمع من وجهة نظر العاملين في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات على النحو الآتي:

1.2.5 الاستنتاجات الخاصة بمستويات الالتزام بتطبيق العدالة الانتقالية لتحقيق التنمية السياسية:

1. أظهرت النتائج وجود تقييم إيجابي عام لدى المستجيبين حول مدى تطبيق أبعاد العدالة الانتقالية من وجهة نظر موظفي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، حيث بلغ الوزن النسبي لمستوى تطبيق العدالة الانتقالية من وجهة نظر المستجيبين ما نسبته (76.4%)، الأمر الذي يشير إلى فعالية العدالة الانتقالية وقيامها بدور كبير في تحسين التنمية السياسية في المجتمع.

2. أظهرت النتائج وجود تقييم إيجابي عام لدى المستجيبين حول الأثر المترتب على تطبيق أبعاد التنمية السياسية من وجهة نظر موظفي الهيئة المستقلة، حيث بلغ الوزن النسبي لمستوى تطبيق أبعاد التنمية السياسية من وجهة نظر المستجيبين ما نسبته (81.2%)، مما يفهم منه فعالية التنمية السياسية في تحسين العدالة الانتقالية.
3. احتلت فاعلية بعد "معرفة الحقيقة" المرتبة الأولى بوزن نسبي (82.6%)، بينما احتل بعد "المصالحة الوطنية" المرتبة الثانية بوزن نسبي (79.6%)، بينما جاء في المرتبة الثالثة بعد "الإصلاح المؤسسي" بوزن نسبي (79.2%)، وفي المرتبة الرابعة بعد "المحاسبة والقصاص" بوزن نسبي (75.4%)، وفي المرتبة الخامسة بعد "التعويض وجبر الضرر" بوزن نسبي (65%)، وتشير هذه النتيجة إلى توافر أبعاد ومقومات تطبيق العدالة الاجتماعية وملاءمتها مع الوقائع التي اتخذت بشأنها.
4. أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط قوية بين العدالة الانتقالية كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية لدى موظفي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.772)، بمستوى دلالة (0.000) أقل من 0.05، وتشير هذه النتيجة إلى التكامل الذي تحققه العدالة الانتقالية مع التنمية السياسية لتطبيق معايير ومبادئ حقوق الإنسان التي تخدم أفراد المجتمع الفلسطيني.
5. لا يمكن أن يكون هناك تنمية سياسية إلا في ظل عدالة انتقالية وتغيير القانون الأساسي الفلسطيني والاعتراف للضحايا بحقوقهم وإتخاذ خطوات إيجابية نحو إعادة تشكيل النظام السياسي.

2.2.5 الاستنتاجات الخاصة بأثر التنمية السياسية في تحسين العدالة الانتقالية:

1. أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي للتنمية السياسية في تحسين جودة العدالة الانتقالية من وجهة نظر موظفي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وهذا يشير إلى أن أي زيادة في تطبيق العدالة الانتقالية سوف يسهم في تحقيق وتحسين التنمية السياسية في المجتمع الفلسطيني.
2. تشير النتائج إلى وجود أثر إيجابي للعدالة الانتقالية كمدخل إستراتيجي في تحقيق التنمية السياسية لدى موظفي الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، حيث بلغ معامل الأثر (0.891) وهذا يعني أن مضاعفة تطبيق العدالة الانتقالية عن الوضع الراهن سيسهم في زيادة تحقيق التنمية السياسية بمقدار (0.891) درجة، كما يلاحظ أن مستوى دلالة اختبار بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى 0.05، حيث بلغت قيمة معامل التحديد (58.7%): من العدالة الانتقالية، وذلك يفسر التباين الحاصل في تحقيق التنمية السياسية.
3. عدم وجود أثر لمعرفة الحقيقة كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية لدى موظفي الهيئة

- الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم، حيث بلغ مستوى دلالة اختبار (0.466)، وهي قيمة أكبر من مستوى 0.05.
4. عدم وجود أثر للمساءلة وتحقيق العدالة كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية لدى موظفي الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم، حيث بلغ مستوى دلالة اختبار (0.309)، وهي قيمة أكبر من مستوى 0.05.
5. عدم وجود أثر للتعويض وجبر الضرر كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية لدى موظفي الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم، حيث بلغ مستوى دلالة اختبار (0.737)، وهي قيمة أكبر من مستوى 0.05.
6. عدم وجود أثر للإصلاح المؤسسي كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية لدى موظفي الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم، حيث بلغ مستوى دلالة اختبار (0.103)، وهي قيمة أكبر من مستوى 0.05.
7. وجود أثر للمصالحة الوطنية كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية لدى موظفي الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم، حيث بلغ معامل الأثر (0.708)، كما يلاحظ أن مستوى دلالة اختبار بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى 0.05.
8. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول العدالة الانتقالية تعزى للمتغيرات الأساسية (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المنطقة)، وذلك لأن قيم مستوى الدلالة أكبر من 0.05.
9. تشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسط استجابة المبحوثين حول التنمية السياسية تعزى للمتغيرات الأساسية (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المنطقة)، وذلك لأن قيم مستوى الدلالة أكبر من 0.05.

3.5 التوصيات

استحوذ البحث في المفاهيم المرتبطة بمتغير العدالة الانتقالية على الكثير من الباحثين وصانعي القرار والسياسات العامة في القطاع العام ومؤسسات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية الحقوقية ، لأن مفهوم العدالة الانتقالية يعد أحد المفاهيم الأساسية المؤثرة في تحقيق التنمية السياسية في فلسطين، مما يسهم في الاستقرار السياسي وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع الفلسطيني من أجل دعم ركائز التنمية السياسية، والحفاظ على مبادئ العدل والمساواة والإنصاف.

وفي سياق الإطار النظري والدراسات السابقة التي تم استعراضها خلال هذا البحث، والاستنتاجات التي تم التوصل إليها خلص الباحث إلى مجموعة من التوصيات، والتي تتمثل في التالي:

1.3.5 توصيات عامة:

1. توصي الدراسة مؤسسات حقوق الإنسان بزيادة الاهتمام بحالات حقوق الإنسان، ومراقبة ومتابعة جميع الانتهاكات التي تقع في دولة فلسطين، والعمل على معالجتها وفق الأسس السليمة والصحيحة وطبقاً للقانون ذات الصلة.
2. توصي الدراسة بإنشاء مزيد من المؤسسات التي تعنى بحقوق الإنسان لتتمكن من استيعاب جميع الانتهاكات التي تقع على المواطنين والمؤسسات.
3. توصي الدراسة المجلس التشريعي بإنشاء قانون خاص يعالج موضوع العدالة الانتقالية، ووضع الأسس الكفيلة بقواعد جبر الضرر والتعويض بما يحقق الصلح المجتمعي والإصلاح المؤسسي.
4. توصي الدراسة وزارة التعليم العالي بإلزام الجامعات الفلسطينية بكليات الحقوق بتخصيص مقرر يتناول العدالة الانتقالية في الدولة، وأثرها في تحقيق التنمية السياسية، ودعم أواصر الاستقرار والأمن، وتحقيق مبادئ العدل والمساواة في فلسطين.

2.3.5 التوصيات الخاصة بالعدالة الانتقالية:

1. إنفاذ القانون على المسؤولين الذين يثبت إدانتهم بالانتهاكات الانسانية ضد الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق العدالة ودولة القانون والسير في التنمية المستدامة.
2. توصي الدراسة بالسماح للمنظمات الحقوقية الدولية بزيادة نشاطها في الأراضي الفلسطينية، وزيادة التنسيق والمتابعة بينها وبين مؤسسات حقوق الإنسان المحلية العاملة في الأراضي الفلسطينية.
3. تشكيل لجان من الخبراء والمختصين في المؤسسات الحقوقية لمعالجة الأضرار الناتجة عن الانتهاكات الواقعة وفق القانون لدعم الاستقرار والأمن في الدولة، والذي بدوره سيساعد في تحقيق التنمية السياسية في فلسطين.
4. توصي الدراسة الحكومة الفلسطينية بتسهيل عمل مؤسسات حقوق الإنسان، والسماح لها بممارسة دورها المنوط بها، وتقديم كل الدعم في تنفيذ أعمالها.
5. توصي الدراسة بضرورة العمل على إنهاء الانقسام الفلسطيني بأسرع وقت ممكن، ومعالجة كل الأضرار التي نجمت عنه وتسبب عنها إجحافاً للمواطنين وبعض المؤسسات في فلسطين، بعبارة أخرى حوكمة النظام السياسي الفلسطيني.

6. توصي الدراسة بضرورة فصل السلطات والالتزام بالقانون الأساسي الفلسطيني وعدم تدخل السلطة التنفيذية في السلطة القضائية.

7. توصي الدراسة بضرورة إنفاذ القوانين، وعدم توغل الأجهزة الأمنية بعيداً عن القانون.

3.3.5 التوصيات الخاصة بتحقيق وتحسين التنمية السياسية:

1. توصي الدراسة بضرورة محاسبة الأشخاص الذين يثبت قيامهم بانتهاكات منظومة حقوق الإنسان طبقاً للقانون، من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
2. توصي الدراسة أصحاب القرار بضرورة تطبيق مبدأ الشفافية والنزاهة من خلال حوكمة الدولة ومبادئ الحكم الرشيد في إدارة المؤسسات الحكومية أثناء قيامهم بأعمالهم لتحقيق مبادئ المساواة والعدالة والإنصاف في فلسطين.
3. ضرورة العمل على تحقيق المصالحة وطنية مجتمعية، وتشكيل لجان لنظر الأضرار الناجمة عن ذلك، ووضع قواعد لجبر الضرر وتعويض الضحايا، وإعتماد الضحايا الذين وقعوا في الأحداث المؤسفة عام 2007 وحتى تاريخ هذه الدراسة شهداء ووضع ضمانات بعدم تكرار هذه الأحداث من خلال صناعة جيل قادر على التعايش مع التناقضات الحزبية وفقاً للقانون ومبدأ التداول السلمي للسلطة ودمقرطة الشعب الفلسطيني بالحياة العامة والعمل على الإصلاح المؤسسي من خلال المصالحة الوطنية.
4. دمج الأشخاص الواقع عليهم الضرر والانتهاكات في مؤسسات ومشاريع تنموية، مما يسهم في عملية التنمية بكل أطيافها في فلسطين.
5. تشكيل لجان من عدة خبراء لجبر الأضرار الواقعة على الأشخاص الذين تم ارتكاب انتهاكات بحقهم، وتقديم تعويض مناسب لهم.
6. الاهتمام من قبل الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بتحليل أسباب الانتهاكات والجرائم المرتكبة وتحديد المسؤوليات بما في ذلك الجنائية والمدنية والإدارية.
7. ضرورة قيام الهيئة المستقلة بمتابعة المجني عليهم وحمايتهم، وإنشاء قسم قانوني لحماية الشهود وكل من له علاقة بالموضوع.
8. تحديد الهيئة لطرائق صرف التعويضات، وتراعى في ذلك التقديرات المخصصة للتعويض.
9. مراقبة ومتابعة تنفيذ الإصلاح المؤسسي في دوائر الدولة بما يضمن تحقيق مبادئ العدالة والمساواة، والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق التنمية بشكل عام والتنمية السياسية بشكل خاص.
10. مضاعفة تطبيق العدالة الانتقالية على الوضع الراهن مما يسهم في تطبيق وتحقيق التنمية السياسية في فلسطين.

11. تجسيد مبدأ الديمقراطية التشاركية في عمليات صنع القرار وإصلاح المؤسسات الحكومية وفق مبدأ ومعيار أن يكون المواطن ناخب ومراقب ومشارك في نفس الوقت من خلال دوره في منظمات المجتمع المدني.
12. محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان بغض النظر عن انتماءاتهم، ورفع الغطاء التنظيمي عنهم وتقديمهم للعدالة.
13. ضرورة تطبيق القوانين المعنية بحقوق الإنسان ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بالإضافة الى الالتزام بالمواثيق الدولية خاصة الميثاق العالمي لحقوق الإنسان.

جدول 1.5: الإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها.

أسئلة الدراسة	أهداف الدراسة	مدى تحقيق الهدف	كيفية تحقيق الهدف
ما مستوى تطبيق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" للعدالة الانتقالية من وجهة نظر الموظفين؟	التعرف على مستوى تطبيق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" للعدالة الانتقالية من وجهة نظر الموظفين.	تم التحقق	من خلال نتائج الدراسة التطبيقية جدول (3.4) نتائج التحليل الإحصائي لأبعاد ومحاور الدراسة.
ما درجة تحقيق التنمية السياسية من خلال الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" من وجهة نظر الموظفين؟	استقصاء درجة تحقيق التنمية السياسية من خلال الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" من وجهة نظر الموظفين.	تم التحقق	من خلال نتائج الدراسة التطبيقية جدول (9.4) نتائج التحليل الإحصائي لأبعاد ومحاور الدراسة.
هل يوجد أثر لمستوى تطبيق العدالة الانتقالية في تحقيق التنمية السياسية؟	معرفة ما إذا كان هناك أثر دال إحصائياً لمستوى تطبيق العدالة الانتقالية في تحقيق التنمية السياسية.	تم التحقق	من خلال نتائج الدراسة التطبيقية جدول (11.4) لنتائج التحليل الإحصائي بين العدالة الانتقالية والتنمية السياسية.
ما معوقات الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" في استخدام العدالة الانتقالية كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية من وجهة نظر متلقي الخدمة؟	الكشف عن معوقات الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" في استخدام العدالة الانتقالية كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية من وجهة نظر متلقي الخدمة.	تم التحقق	من خلال نتائج الدراسة التطبيقية لنتائج تحليل مقابلات متلقي الخدمة (المشتكين) (92.5%)، وجود معوقات لدى الهيئة المستقلة في استخدام العدالة الانتقالية لتحقيق التنمية السياسية.

أسئلة الدراسة	أهداف الدراسة	مدى تحقيق الهدف	كيفية تحقيق الهدف
ما آليات استخدام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" للعدالة الانتقالية في تحقيق التنمية السياسية من وجهة نظر متلقي الخدمة؟	التعرف على آليات استخدام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" للعدالة الانتقالية في تحقيق التنمية السياسية من وجهة نظر متلقي الخدمة.	تم التحقق	من خلال نتائج الدراسة التطبيقية لنتائج تحليل مقابلات متلقي الخدمة (المشتكين)، تم معرفة آليات وطرق تحقيق التنمية السياسية التي تستخدمها الهيئة المستقلة، السؤال الحادي عشر.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. إبراهيم، س. (2018): معوقات التعددية السياسية، المجلة السياسية والدولية، المجلد 2018، العدد 37-38.
2. أبو النصر، م. ومحمد، ي. (2017): التنمية المستدامة: مفهومها- أبعادها- مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1، القاهرة، مصر.
3. أبو داير، م. (2015): أثر الخطاب الإعلامي لفصائل اليسار الفلسطيني على التنمية السياسية لدى طلبة جامعات قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.
4. أبو هاني، ر. (2018): الإستراتيجية الدفاعية في الإسلام، وتطبيقاتها في إدارة الدولة.
5. ادعيس، م. (2021): دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في التعليم الحقوقي، الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان، فلسطين.
6. ادعيس، م. (2021): دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تقديم المساعدة القانونية، الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان، فلسطين.
7. ادعيس، م. (2021): دور الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في العملية التشريعية، الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان، فلسطين.
8. الإسنوي، ج. (د.ت): نهاية السؤل: شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول، ط1، تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل، وأحمد فريد المزيدي، ج3، دار الكتب العلمية، بيروت.
9. الإمام، ع. (2022): مطلب العدالة الانتقالية: السياقات والإكراهات، ضمن كتاب: العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، ط1، مجلد2، التجربة التونسية، المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، الدوحة، ط1.
10. الأمين، ط. (2013): لجان الحقيقة والمصالحة كآلية لتجسيد مفهوم العدالة الانتقالية، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، عدد2، جامعة وهران، الجزائر.
11. الأندلسي، ع. (د.ت): المحكم والمحيط الأعظم، ط1، ج2، تحقيق عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
12. برجر، ت. (2021): أسس ومفاهيم وتخطيط التنمية الاقتصادية، وكالة الصحافة العربية "ناشرون"، ط1، القاهرة.
13. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016): تقرير التنمية البشرية: تنمية للجميع، الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة.

14. بلكوش، ح. (2014): العدالة الانتقالية: المفاهيم والآليات، ضمن كتاب: العدالة الانتقالية في السياقات العربية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ط1، القاهرة.
15. بن جدي، ب. وملاح، ا. (2017): المشاركة السياسية كآلية لتحقيق التنمية السياسية والممارسة الديمقراطية في الوطن العربي: المعوقات والحلول، مجلد12، العدد14، مجلة الحوار الفكري.
16. بن مكرم، ج. (د.ت): لسان العرب، مجلد4، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا.
17. بنيوب، أ. (2012): العدالة الانتقالية بتونس: أسس نظرية- تطبيقات عملية وتصورات مستقبلية، مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية، تونس.
18. بو جلال، ع. (2017): إدماج المقاربة التشاركية في الإصلاحات السياسية، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن.
19. بولعابي، ك. وبن شعبان، س. (2017): إثبات الانتهاك في إطار العدالة الانتقالية، ط1، مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس.
20. الجبوري، ع. (2018): العدالة الانتقالية ودور أجهزة الأمم المتحدة في إرساء مناهجها، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1.
21. حاشي، ن. (2020): مفهوم التداول كأساس للتنمية السياسية، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد7، العدد1.
22. حسن، ه. وعبد الرضا، أ. (2020): العدالة الانتقالية دراسة في المفهوم والآليات، مجلة العلوم السياسية، العدد59.
23. الحشاش، م. (2022): دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تحقيق التنمية السياسية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس- أبو ديس، فلسطين.
24. حميد، خ. (2017): العدالة الانتقالية دراسة مقارنة ما بين دولة جنوب إفريقيا والعراق، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
25. خليل، ع. (2015): خريطة العدالة الانتقالية في مصر منذ ثورة 25 يناير 2011، ط1، حقوق الملكية للمؤلف، القاهرة، مصر.
26. الخويلدي، ز. (2011): الثورة العربية وإرادة الحياة: مقاربة فلسفية، ط1، الدار التونسية للكتاب، تونس.
27. الدرمني، ع. (2012): التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
28. الدسوقي، أ. (2016): التخطيط الإستراتيجي كمدخل لتطوير منظمات المعرفة الإلكترونية- دراسة ميدانية.

29. سويلم، م. (2019): العدالة الانتقالية دراسة مقارنة، المصرية للنشر والتوزيع، ط3، القاهرة، مصر.
30. الشرقاوي، م. (2016): النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
31. الشميلي، ع. (2017): الإدارة الإستراتيجية الحديثة: التخطيط الإستراتيجي، البناء التنظيمي، القيادة الإبداعية، الرقابة والحوكمة. Al Manhal.
32. صالح، آ. (2017): دور الأحزاب في التنمية السياسية لمجتمعات ما بعد النزاع دراسة حالة إقليم كردستان العراق، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
33. صقر، أ. (2020): التخطيط والسياسة الاجتماعية: المفاهيم والأطر والآليات، ط1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.
34. الضهيري، ز. (2018): المصالحة الوطنية في ظل السياسة الجنائية الحديثة، ط1، الدار المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة.
35. الطراح، ع. (2003)، بعض المؤشرات الاجتماعية للتنمية في مجتمعات مجلس التعاون الخليجي بين هيمنة الدولة واستدامة التنمية البشرية: دراسة حالة في المجتمع الكويتي، منتدى التنمية الرابع والعشرون بعنوان: التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي "النجاحات والإخفاقات"، الذي عقد 16-17 يناير 2003، مملكة البحرين.
36. العابد، ب. وقدة، ع. (2017): دور المجتمع المدني في التنمية السياسية دراسة حالة المجتمع المدني الجزائري 1989-2016، رسالة ماستر غير منشورة، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر.
37. العاصي، إ. (2019): دور التشريعات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان في الحد من سيادة الدولة، ط1، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
38. عبد الباقي، م. (2020): العدالة الانتقالية في دول ما بعد الصراع: دول الربيع العربي نموذجًا، المجلد 47، العدد 1، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون.
39. عبد اللطيف، ح. (2015)، التنمية المتواصلة: فلسفة حياة ومنهج للفرد والجماعة والمجتمع، ط1، بورصة الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة.
40. عبد اللطيف، ك. (2001): العدالة الانتقالية والتحويلات السياسية في المغرب: تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.
41. عرفة، م. (2015): تأثير حماس على التنمية السياسية في قطاع غزة من خلال جمعها بين السلطة والمقاومة 2005-2014، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

42. العزام، ع. (2006): التنمية السياسية في أعقاب الانفراج الديمقراطي في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 33، العدد 2.
43. العواملة، ح. (2021): سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية: الأردن دراسة حالة، ط1، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
44. فتاح، ك. (2012): دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية: دراسة حالة أحزاب التحالف الرئاسي في ولاية معسكر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر.
45. قزادري، ح. (2015): التنمية السياسية: المفهوم.. المشكلات والمقومات والآليات، المجلد 2015، العدد 4، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية.
46. قسطلي، ا. باجي، ف. (2021): دور عمليات إدارة المعرفة في التخطيط الإستراتيجي (Doctoral dissertation, جامعة العربي التبسي تبسة).
47. الكساسبة، ب. (2021): أثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في ماليزيا وسنغافورة، ط1، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
48. لويس، آ. (2021): نظرية التنمية الاقتصادية، ترجمة سعاد درويش، وكالة الصحافة العربية "ناشرون"، ط1، القاهرة، مصر.
49. مجاهد، ن. (2016): السياقات الاجتماعية السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م وأثرها في بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
50. مجموعة مؤلفين (2017): دراسات حول عقوبة الإعدام والحق في الحياة في العالم العربي، ط1، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
51. المقريزي، ت. (د.ت): السلوك لمعرفة دول الملوك، ط1، ج2، تحقيق، محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
52. منصر، ج. (2011): دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص.
53. مهدي، ك. (2013): التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، العدد 56.
54. ميدوكالي، ر. (2020): دور العدالة الانتقالية في إرساء دولة القانون، رسالة ماستر غير منشورة، جامعة العربي بن مهدي - أم البواقي، الجزائر.
55. نجمة، ر. وآخرون. (2016): عن العمل الثقافي السوري في سنوات الجمر، ط1، دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا.

56. نجيب، ن. (2018)، التعاون القانوني والقضائي الدولي في ملاحقة مرتكبي جرائم الإرهاب، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن.
57. الهواري، ع. (2021): فقه العدالة الانتقالية، ط1، ببلومانيا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
58. وزان، ع. (2005): موسوعة حقوق الإنسان في الإسلام: وسماها في المملكة العربية السعودية، ط1، مجلد7، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
59. وضع حقوق الإنسان في فلسطين (2015): التقرير السنوي الحادي والعشرون 1 كانون الثاني - 31 كانون الأول، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، رام الله، فلسطين.
60. وضع حقوق الإنسان في فلسطين (2016): التقرير السنوي الثاني والعشرون 1 كانون الثاني - 31 كانون الثاني، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، رام الله، فلسطين.
61. وضع حقوق الإنسان في فلسطين (2017): التقرير السنوي الثالث والعشرون 1 كانون الثاني - 31 كانون الثاني، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، رام الله، فلسطين.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Bell, J. (2015): Understanding Transitional Justice and its Two Major Dilemmas, Journal of Interdisciplinary conflict Science. Volume1, Issue2.
2. Governance and development (2015): Thematic Think Piece UNDESA, UNDP, UNESCO, UN system task team on the post-2015 un development agenda.
3. Karimi, M. and Darshan, S. (2014): Political Development Concept by Looking Briefly at the Iran's Mohammad Reza Pahlavi Rule, Journal of Public Administration and Governance, Vol. 4, No. 4.
4. Kasapas, G. (2008): An introduction to the concept of transitional justice: the Western Balkans and the European Union, UNISCI Discussion Papers, No. 18 (Oct/Oct).
5. Mahamat, M. F. (2019): transitional justice policy, African union. Addis Ababa, Ethiopia.
6. Ruttan, V. W. (1989): What happened to the political evolution?, Center for Economic Development Department of Economics, Minneapolis Department of Agricultural and Applied Economics, Saint Paul University of Minnesota.
7. Sottas, E. (2008): Transitional justice and sanctions, international review of the red cross, Volume 90 Number 870.
8. Transitional Justice: An Information Handbook (2008): United States Institute of Peace, United States of America.
9. United Nations Human rights (2014): Transitional justice, economic, social and cultural rights, Geneva.

ثالثاً: المراجع الإلكترونية:

1. جرود، م. (2021): مفهوم العدالة الانتقالية، موقع الموسوعة السياسية على الإنترنت، 13 يوليو، للتفاصيل: <https://political-encyclopedia.org/dictionary>
2. حسين، ا. (2020): تجربة العدالة الانتقالية في غواتيمالا (1994-2019) دراسة في الآليات والوسائل، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الدوحة، للتفاصيل: <https://democraticac.de/?p=67723>
3. الشيشي، ر. (2021): الأبعاد السياسية والاجتماعية لظاهرة التعددية الحزبية في الدولة المصرية بعد عام 2011 دراسة تحليلية من منظور علم الاجتماع السياسي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 17 يوليو، للتفاصيل: <https://democraticac.de/?p=76126>
4. المدني، ت. (2013): تونس والمراوحة في تحقيق العدالة الانتقالية، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة 13، العدد 144، للتفاصيل: <https://www.wahdaislamyia.org/issues/144/tmadini.htm>
5. موقع الأمم المتحدة (د.ت): لمحة عن العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان، موقع الأمم المتحدة على الإنترنت، للتفاصيل: <https://www.ohchr.org/ar/transitional-justice>
6. موقع الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان (د.ت): نبذة تعريفية، الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، رام الله، فلسطين. للتفاصيل: <https://www.ichr.ps/about-us>

الملاحق

ملحق (1): المعلومات الخاصة بدراسة الماجستير.

التاريخ: 2023/6/14

الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المظالم

الدكتور/ شادي عويضة المحترم
نائب رئيس جامعة فلسطين للشئون الأكاديمية
الأستاذ/ إبراهيم محمد صباح المحترم
طالب ماجستير جامعة القدس أبو ديس

غزة - فلسطين
تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع/ المعلومات الخاصة بدراسة الماجستير للباحث إبراهيم محمد صباح

تهديكم الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أطيب التحيات، وتتمن جهودكم عالياً، والحاقاً لطلب الباحث إبراهيم محمد صباح بالحصول على كشف ومعلومات المشتكين من الهيئة لاتمام دراسته للحصول على درجة الماجستير بعنوان "العدالة الانتقالية كمدخل استراتيجي لتحقيق التنمية السياسية"- دراسة تطبيقية على الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، نود اعلامكم أن معلومات المشتكين سرية ولا يجوز تقديمها في كشوفات أو بأي تفاصيل خاصة بها، كما أن هناك إجراءات صارمة لدى الهيئة المستقلة في عملية نشر أي معلومة حول المشتكين، حيث تستوجب موافقة المشتكي ذاته قبل إعطاء اسمه لإجراء أي مقابلة معه، وافهامه بمغزى تلك المقابلة وأهدافها، وهذه المسألة لا يمكن إجراءها فعلياً.

يشار إلى أن الهيئة المستقلة قد تلقت ما يقارب من ستة آلاف شكوى خلال الأعوام الثلاثة الماضية ومنها ادعاءات بأنماط انتهاكات متعلقة بالحق بالحياة والحق بالسلامة الجسدية، وحرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي، بالإضافة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وبإمكان الباحث مراجعة التقرير السنوي الصادر عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وتقاريرها الشهرية التي تتناول أبرز الانتهاكات وردود الجهات الحكومية عليها.

تتظر الهيئة بإيجابية لاختيار هذا الموضوع الهام المتعلق بالشأن الداخلي الفلسطيني، والذي يتناول الركائز الأساسية للعدالة الانتقالية بمفهومها الشامل، والتي تناقش البناء المؤسسي للسلطة ما بعد فترة النزاع وتعويض الضحايا الذين تعرضوا للانتهاكات بسبب الانقسام، وكشف حقيقة تلك الانتهاكات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

المحامي/ جميل سرحان
نائب المدير العام لقطاع غزة

www.ichr.ps
ichr@ichr.ps
Facebook.com/ICHRP
P.O.Box 2264
+970 2 298 6958
+970 2 296 0241
+970 2 298 7211

زيد عمرو	أمل الخطوت	علي السرطاوي	* أمجد الشوا	* عصام العاروري
* عاصم خليل	* ظلال عوكل	مخيمر أبو سعدة	* هالة شعبي	* جورج جقمان
* هامة زبدان	روان الضامن	آمال صيام	واصف الكاهن	* ديانا بطو
عمار الدويك		شوقي العيسة	سامة عويضة	لونا سعادة

* أعضاء المكتب التنفيذي

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" هي المؤسسة الوطنية الدستورية لحقوق الإنسان التي تم تشكيلها بموجب قرار رئاسي رقم (59) عام 1994، والمادة (31) من القانون الأساسي المعدل للعام 2003

ملحق (2): أسماء محكمي الاستبانة.

مكان العمل	الاسم	م.
جامعة القدس أبو ديس	د. تهاني جفال	1.
جامعة القدس أبو ديس	د. حسن السعدوني	2.
جامعة فلسطين	د. أيمن عبد العال	3.
جامعة فلسطين	د. سامر موسى	4.
مركز التخطيط الفلسطيني	د. إبراهيم المصري	5.
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان	أ. جميل سرحان	6.
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان	د. فضل المزيني	7.
مؤسسة تمكين للتدريب والتطوير	د. أحمد الوادية	8.

ملحق (4): أداة الدراسة (الاستبانة والمقابلة).

الموضوع / استبانة لأغراض البحث العلمي

السادة / موظفو الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان المحترمون

السادة / متلقو الخدمة الأفاضل

تحية طيبة وبعد:

أضع بين أيديكم هذه الاستبانة من أجل استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من جامعة القدس، حيث كانت الدراسة بعنوان:

"العدالة الانتقالية كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية: دراسة تطبيقية على الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم".

إذ يتقدم الباحث لكم بالشكر والتقدير على حسن تعاونكم، ونظرًا لأهمية رأيكم في هذا المجال، فإن الباحث يؤكد لكم أن ما سيحصل عليه الباحث من معلومات بهذا الشأن سيتم التعامل معه بسرية تامة، ولن يتم استخدامه إلا لأغراض البحث العلمي.

لذلك يأمل الباحث وبكل احترام أن يتم الإجابة على أسئلة هذه الاستبانة بكل شفافية وموضوعية من أجل الوصول إلى نتائج حقيقية وصحيحة بهذا الشأن.

ونقبلوا مني كل تقدير واحترام

الباحث

إبراهيم صباح

ملحق (5): مراسلات خاصة لتطبيق الدراسة.

----- Forwarded message -----

من: [إبراهيم صباح <sabah201812345@gmail.com>](mailto:sabah201812345@gmail.com)

Date: الإثنين، 12 حزيران 2023 12:26 م

Subject: Fwd: استكمال تطبيق رسالة ماجستير

To: [<mshamasneh@ichr.ps>](mailto:mshamasneh@ichr.ps)

الأستاذ/ محمد شماسنة المحترم

تحية طيبة وبعد:

بداية أود أن أشكر على جهودك الطيبة معي في هذا الموضوع، أطلب مساعدتكم في استكمال تعبئة الاستبانة من قبل باقي الموظفين حيث إن عدد من قاموا بتعبئة الاستبانة حتى هذه اللحظة 30 موظفًا، كما يرجى تزويدنا بكشوفات متلقي الخدمة عن السنوات الثلاث السابقة لأغراض المقابلة في المحافظات الشمالية والجنوبية لاستكمال الدراسة بالسرعة الممكنة نظرًا لضيق الوقت

خالص احترامي وتقديري

----- Forwarded message -----

من: **Ammar Al-Dwaik** [<adwaik@ichr.ps>](mailto:adwaik@ichr.ps)

Date: السبت، 10 حزيران 2023 2:32 م

Subject: RE: استكمال تطبيق رسالة ماجستير

To: [<sabah201812345@gmail.com>](mailto:sabah201812345@gmail.com), Mohammad Shamasneh

[<mshamasneh@ichr.ps>](mailto:mshamasneh@ichr.ps), [<jsarhan@ichr.ps>](mailto:jsarhan@ichr.ps), Baker Al Tourkmani

[<btourkmani@ichr.ps>](mailto:btourkmani@ichr.ps)

شكرًا أخي إبراهيم على كلماتك الطيبة متمنين لك التوفيق في رسالتك، وقد قمت بتعميم رابط الاستبانة على جميع العاملين في الهيئة

مع الاحترام

عمار الدويك

من <sabah201812345@gmail.com>إبراهيم صباح

Date: الخميس، 8 حزيران 2023 م 2:02

Subject: استكمال تطبيق رسالة ماجستير

To: <adwaik@ichr.ps>

Cc: <mshamasneh@ichr.ps>, <jamil@ichr.ps>, <btourkmani@ichr.ps>

الأخ الدكتور/ عمار دويك المحترم تحية طيبة وبعد:

عطفًا علي برجاء الرد على الإيميل المرسل لكم بتاريخ 2022/12/14م بخصوص دراسة الماجستير الموسومة بعنوان (العدالة الانتقالية كمدخل إستراتيجي لتحقيق التنمية السياسية) دراسة تطبيقية على الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" وتفضلكم بتوفير كل المعلومات والبيانات المطلوبة في تلك المرحلة.

واستكمالًا للموضوع أود أن أعلمكم بأنني بصدد تطبيق الاستبانة على موظفي الهيئة، وإجراء مقابلة لمتلقي الخدمة في المحافظات الشمالية والجنوبية.

يرجى التفضل بموافقتكم الكريمة على تعميم الاستبانة على موظفي الهيئة للإجابة عليها عبر الرابط المرفق، كما يرجى موافقتكم الكريمة بتزويدنا بكل المعلومات الخاصة بمتلقي الخدمة من الهيئة عن السنوات الثلاث السابقة بشكل عام لاختيار عينة متنوعة منهم لأغراض المقابلة ضمن خطة الدراسة.

في هذا السياق أود أن أعرب عن خالص تقديري واحترامي وعظيم شكري لكم على ما قدمت لنا خلال المرحلة السابقة، وما سيتم تقديمه خلال المرحلة القادمة من أجل إتمام هذه الدراسة النوعية لإبراز دور وجهود الهيئة بالخصوص، والشكر موصول لإدارة الهيئة في المحافظات الجنوبية ممثلة في الأستاذ القدير الزميل جميل سرحان، والأستاذ الزميل العزيز بكر التركماني، وكذلك الشكر موصول للأستاذ القدير محمد شماسنة في المحافظات الشمالية على جهوده الطيبة بالخصوص

خالص احترامي وتقديري وحيي

الباحث المحامي/ إبراهيم محمد صباح

جوال 0599767266

مرفق طيه_:

*رابط الاستبانة

*كتاب تسهيل

<https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSdojbaMP6DeXGTcn8VkpWFZVe87-Ci-5GL9wPncTXIffygywQ/viewform>

----- Forwarded message -----

من: **Ammar Al-Dwaik** <adwaik@ichr.ps>

Date: الثلاثاء، 13 حزيران 2023 2:35 م

Subject: RE: استكمال رسالة ماجستير

To: ابراهيم صباح <sabah201812345@gmail.com>

Cc: Jamel Sarhan <jsarhan@ichr.ps>

تحياتي أخي إبراهيم

سيتم إعادة الطلب من الزملاء الذين لم يعبئوا الاستمارة بتعبئتها، علمًا بأن نسبة 50% من المجتمع تعتبر جيدة بخصوص قوائم المستفيدين من الهيئة، فهذه معلومات خاصة بالهيئة لا يمكن مشاركتها مع أحد؛ لكن بإمكانك مراجعة تقارير الهيئة المنشورة أو بياناتها الصحفية، ويمكن من خلالها تحديد بعض المستفيدين من عمل الهيئة وبالتواصل معهم مباشرة.

مع الاحترام

عمار الدويك

From: ابراهيم صباح <sabah201812345@gmail.com>

Sent: Monday, June 12, 2023 9:32 PM

To: Ammar Al-Dwaik <adwaik@ichr.ps>

Subject: استكمال رسالة ماجستير

الدكتور / عمار دويك المحترم

أسعد الله مساك بكل خير:

نأمل منكم توجيهاتكم الكريمة لموظفي الهيئة بالمحافظات الشمالية بضرورة تعبئة الاستبانة حيث إن عدد من قاموا بتعبئة الاستبانة 30 موظفًا من بينهم موظفو الهيئة بالمحافظات الجنوبية، وضرورة تزويدنا بكشوفات متلقي الخدمة عن السنوات الثلاث السابقة بالمحافظات الشمالية لاختيار عينة عشوائية لإجراء المقابلة ضمن خطة إتمام رسالة الماجستير

أرجو أن تقبلوا احترامي وشكري

استبانة

موجهة لموظفي الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

القسم الأول: البيانات الأساسية:

يرجى اختيار الإجابة التي تنطبق بوضع إشارة (✓) في المربع المناسب:

1. النوع الاجتماعي:

ذكر أنثى

2. المؤهل العلمي:

دبلوم بكالوريوس دراسات عليا

3. سنوات الخدمة:

أقل من 5 سنوات 5 - أقل من 10 سنوات

10 - أقل من 15 سنة 15 سنة فأكثر

4. المنطقة:

الضفة الغربية قطاع غزة

المحور الأول/ العدالة الانتقالية:

العدالة الانتقالية تهدف إلى الاعتراف بضحايا تجاوزات الماضي على أنهم أصحاب حقوق، وتعزيز الثقة بين الأفراد في المجتمع الواحد، وثقة الأفراد في مؤسسات الدولة، وتدعيم احترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون، كما تسعى العدالة الانتقالية إلى الإسهام في المصالحة ومنع الانتهاكات الجديدة.

ملاحظات	انتماء الفقرة		سلامة الفقرة		الفقرة	م
	لا	نعم	لا	نعم		
البعد الأول: معرفة الحقيقة						
					تسعى الهيئة إلى تحديد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان باعتباره حقاً من حقوق المواطن التي كفلها لهم القانون الأساسي والقوانين ذات الصلة.	1
					تُجري الهيئة تحقيقات جادة في موضوع الانتهاكات المرتكبة، وذلك بهدف الكشف عن حقيقة الجرائم ومرتكبيها.	2
					تستخدم الهيئة التقارير والدراسات الميدانية وغيرها من المصادر لتحليل وتوثيق الحالة محل الانتهاك.	3
					تقوم الهيئة بتشكيل لجان لتقصي الحقائق وذلك لمعرفة الحقائق المحيطة بهذه الانتهاكات بهدف الوصول إلى الحقيقة ومنع تشويه الأدلة.	4
					تسعى الهيئة إلى تأمين إمكانية الوصول إلى المستندات والأدلة الضرورية لمعرفة الحقيقة.	5
					تقوم الهيئة بتحليل أسباب الانتهاكات والجرائم وتحديد المسؤوليات، بما في ذلك المسؤوليات الجنائية والمدنية والإدارية.	6
					تقوم الهيئة بتوعية وتنقيف الجمهور، بما في ذلك الجهات الحكومية والإعلامية والمجتمع المدني حول مسألة معرفة الحقيقة والعدالة الانتقالية ووسائل تحقيقها.	7

ملاحظات	انتماء الفقرة		سلامة الفقرة		الفقرة	م
	لا	نعم	لا	نعم		
البعد الثاني: المحاسبة والقصاص						
					تقوم الهيئة بالتنسيق مع السلطات المحلية خلال المرحلة الانتقالية لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لجمع الأدلة والمعلومات اللازمة لإثبات الانتهاكات المرتكبة.	1
					تعمل الهيئة على ضمان حماية المجني عليهم المتضررين وشهود الاتهام والمحامين والقضاة من الترهيب والتهديد.	2
					تقدم الهيئة المشورة والتوجيه للمنتهك حقوقهم والأسر المتضررة حول حقوقهم والإجراءات القانونية المتاحة لهم.	3
					تقدم الهيئة المساعدة للسلطات المعنية في إجراء التحقيقات وإحالة مرتكبي الانتهاكات للمحاكمة العادلة.	4
					تراقب الهيئة الإجراءات القانونية المتعلقة بمحاسبة مرتكبي الانتهاكات للتأكد من تنفيذها بشكل صحيح وعادل، وتقديم التقارير اللازمة بشأنها.	5
					تحرص الهيئة على وجود آليات فعالة للحماية من الانتقام والإعتداءات المتكررة ضد المتضررين وشهود الاتهام والمحامين والقضاة.	6
					تسهم الهيئة مع السلطات المعنية في تأهيل وتوعية وتثقيف مرتكبي الانتهاكات لضمان عدم عودتهم إلى ممارسة إجرامهم مرة أخرى.	7
البعد الثالث: التعويض وجبر الضرر						
					تتبع الهيئة المعايير الدولية للتعويض وجبر الضرر والمبادئ الإرشادية الدولية الخاصة بها.	1
					تقدم المشورة والمساعدة القانونية للأفراد الذين تم انتهاك حقوقهم أو المتضررين من ذلك الانتهاك.	2

ملاحظات	انتماء الفقرة		سلامة الفقرة		الفقرة	م
	لا	نعم	لا	نعم		
					تتخذ الهيئة إجراءات حماية وتعويض وقتية وعاجلة للضحايا وذويهم.	3
					تحدد الهيئة طرائق صرف التعويضات وتراعي في ذلك التقديرات المخصصة للتعويض بشكل عام أو خاص.	4
					تسهم الهيئة في وضع نظام للتعويض وجبر الضرر على المستوى الوطني.	5
					تسهم الهيئة في وضع آليات قانونية ناجزة لتعويض ضحايا الجرائم الجسيمة لتفادي التسويف أو المماطلة وطول أمد الإجراءات.	6
					تتأكد الهيئة من تنفيذ التعويض وجبر الضرر بطريقة تحافظ على كرامة وحقوق الأفراد المتضررين، وتعزز العدالة والمساءلة.	7
البعد الرابع: الإصلاح المؤسسي						
					تقوم الهيئة بإعلام الجمهور وتوعيته حول أهمية الإصلاح المؤسسي والتغييرات التي يتم إدخالها والفوائد المرتقبة منها.	1
					تقوم الهيئة بتحليل النظام القائم وتحديد النقاط الضعيفة فيه ومعرفة التغييرات اللازمة.	2
					تتواصل الهيئة مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة لتحقيق تعاون فعال في الإصلاح المؤسسي.	3
					تطور الهيئة خطط وبرامج عملها لتحقيق الإصلاح المؤسسي وتحديد المواعيد الزمنية والميزانيات والموارد اللازمة.	4
					تقدم الهيئة توصيات وتوجيهات للحكومة والمؤسسات الأخرى بهدف إجراء الإصلاح المؤسسي.	5

ملاحظات	انتماء الفقرة		سلامة الفقرة		الفقرة	م
	لا	نعم	لا	نعم		
					تقوم الهيئة بتدريب الموظفين والكوادر الجديدة على أحكام وضوابط القوانين والأنظمة الجديدة وتعزيز قدراتهم ومهاراتهم.	6
					تراقب الهيئة وتتابع تنفيذ الإصلاح المؤسسي وتقديم التقارير والتقييمات اللازمة لتحديد النجاحات والتحديات والمشكلات للوقوف عليها والعمل على حلها.	7
البعد الخامس: المصالحة الوطنية						
					تقوم الهيئة بتعزيز الوعي العام وتنقيف المواطنين حول أهمية العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، والحاجة إلى التعامل مع الماضي بشكل مسؤول وفعال.	1
					تسعى الهيئة إلى بناء التضامن الاجتماعي مع المواطنين من خلال تحقيق العدالة الشاملة والإنصاف للضحايا.	2
					تسعى الهيئة إلى إنهاء الخلافات السياسية بين الأحزاب أو الأطراف المتنازعة.	3
					تساند الهيئة المؤسسات الرسمية المحلية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق أوامر الترابط بين جميع الفئات وإنهاء النزاع بينها من جذوره.	4
					تعمل الهيئة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وضمان عدم تكرار الانتهاكات في المستقبل.	5
					تساعد الهيئة في تطوير واقتراح القوانين والنظم الجديدة التي تحمي حقوق الإنسان وتحد من الانتهاكات في المستقبل.	6
					تقوم الهيئة بتعزيز دور المجتمع المدني في عملية المصالحة الوطنية، وتشجع المشاركة المدنية ومشاركة المرأة في عملية صنع القرار.	7

المحور الثاني/ التنمية السياسية:

هي العمليات التنموية التي تحرص الدول على تطبيقها من أجل تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات السياسية الدولية. كما أنها عبارة عن مجموعة من المتغيرات التي تستهدف الثقافة والبنية السياسية وتؤدي إلى نقل المجتمع من نظام تقليدي إلى نظام حديث، وإحداث تحوّل في قدرة الإنسان وقابليته السياسية على الأخذ بزمام المبادرة.

ملاحظات	انتماء الفقرة		سلامة الفقرة		الفقرة	م
	لا	نعم	لا	نعم		
البعد الأول: المشاركة السياسية						
					تعمل الهيئة على تعزيز الحرية الصحافية وحرية التعبير عن الرأي، وتشجيع النقد البناء للأداء السياسي والحكومي.	1
					تسهم الهيئة في تطوير واقتراح القوانين واللوائح التي تحمي حرية التعبير والحقوق السياسية والمدنية للأفراد والجماعات.	2
					تعمل الهيئة على إزالة العوائق والتحديات التي تواجه الأفراد والجماعات في ممارسة حقوقهم السياسية، مثل التمييز والفساد والعنف والتهديد وإقرار المساواة بين الرجل والمرأة.	3
					تقوم الهيئة بتدريب وتثقيف أفراد المجتمع حول كيفية ممارسة حقوقهم السياسية والتأثير في صنع القرار.	4
					تعمل الهيئة على إصلاح النظام الانتخابي وتحسينه، والعمل على إجراء الانتخابات بشكل شفاف ونزيه.	5
					تقوم الهيئة بتعزيز المشاركة النسوية والشبابية في العملية السياسية وتشجيع المشاركة النشطة للفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع.	6
					تقوم الهيئة بتوعية الجمهور بأهمية المشاركة الإيجابية في الاعتصامات والإضرابات السلمية.	7

ملاحظات	انتماء الفقرة		سلامة الفقرة		الفقرة	م
	لا	نعم	لا	نعم		
البعد الثاني: التعددية السياسية						
					تقوم الهيئة بتوعية الجمهور بأهمية التعددية السياسية في المجتمع ودورها الإيجابي.	1
					تسهم الهيئة مع السلطات المعنية في حل المشكلات والصعوبات الداخلية من أجل تحقيق الأمن والاستقرار السياسي والمجتمعي.	2
					تشجع الهيئة الحوار والتفاهم بين الأحزاب السياسية المختلفة لتحقيق المصالح المشتركة وتعزيز الديمقراطية.	3
					تعمل الهيئة على إدارة الصراعات وحل الخلافات السياسية بطريقة سلمية وبناءة، وذلك في ضوء القانون وتقاليد وأعراف المجتمع الفلسطيني.	4
					تساعد الهيئة في توفير الحماية الكافية للأحزاب السياسية المختلفة، وضمان سلامة أعضائهم ومناصريهم.	5
					تقدم الهيئة شكاوى للمؤسسات المعنية ومؤسسات حقوق الإنسان في حال وجود أي تعديات أو انتهاكات لحقوق أعضاء ومناصري الأحزاب السياسية.	6
					تساعد الهيئة في الحصول على الحماية القانونية من التمييز والتضييق السياسي والمساواة في الفرص.	7
البعد الثالث: التداول السلمي للسلطة						
					تروج الهيئة لثقافة السلمية والتسامح والتعايش السلمي بين مختلف المكونات الاجتماعية.	1
					تُسهم الهيئة في تطوير قوانين ولوائح جديدة تعزز الحريات السياسية وحماية حقوق الإنسان.	2

ملاحظات	انتماء الفقرة		سلامة الفقرة		الفقرة	م
	لا	نعم	لا	نعم		
					تشارك الهيئة في مراقبة الانتخابات ورصد الانتهاكات والإبلاغ عنها.	3
					تهتم الهيئة بإدماج الشباب في مسارات التنمية بكافة صورها.	4
					تحث الهيئة الحكومة على تطبيق القوانين واللوائح بشكل عادل ومنصف.	5
					تحدد الهيئة الأولويات الوطنية وتعمل على تحقيقها بشكل شامل ومتوازن.	6
					تساعد الهيئة في تحقيق العدالة الانتقالية والتعامل مع ماضي البلاد بشكل مسؤول.	7
البعد الرابع: حماية حقوق الإنسان						
					تتعامل الهيئة بشكل عادل ومنصف مع الشكاوى والتقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.	1
					تعمل الهيئة على تطوير قوانين ولوائح ونظم حماية حقوق الإنسان، والتعاون مع الحكومات لتنفيذ هذه القوانين.	2
					تعزز الهيئة دور المجتمع المدني في العملية الديمقراطية، وتشجع المشاركة المدنية في عملية صنع القرار.	3
					تعمل الهيئة على إيجاد حلول سلمية للصراعات وتعزيز الحوار والتفاهم بين الأطراف المتصارعة في ضوء القانون وأعراف وتقاليد المجتمع الفلسطيني.	4
					تتعاون الهيئة مع الأطراف المعنية لحماية حقوق الإنسان ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة وغيرها من صور الانتهاكات والخروج عن القانون.	5
					تعمل الهيئة على تعزيز حقوق المرأة والأقليات والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع.	6
					تسهم الهيئة في إثراء الرأي العام وثقافته، والتأثير في القرارات الحكومية والدولية في مجال حماية حقوق الإنسان.	7

بطاقة مقابلة

موجهة لمتلقي الخدمة

السؤال الأول: كيف أثر الانقسام الفلسطيني في مهام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في أداء عملها وتحقيق حقوق الإنسان والديمقراطية.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

السؤال الثاني: هل تؤثر المصالح الحزبية في تحقيق العدالة؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

السؤال الثالث: هل المرجعية الدينية (المشايخ) والمتقنون الفلسطينيون لهم دور سلبي في تحقيق العدالة؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

السؤال الرابع: هل الضغوط من المسؤولين الفلسطينيين تؤثر في قدرة الهيئة المستقلة لتغيير العدالة الانتقالية؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

السؤال الخامس: هل النظام القضائي الفلسطيني الحالي يساعد على تحقيق وتطبيق العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

السؤال السادس: هل للشفافية والمساءلة للمسؤولين الفلسطينيين دور في تحسين العدالة في بلدنا؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

السؤال السابع: هل تؤدي الزيادة في الهيئات المستقلة التي تدافع عن حقوق الإنسان إلى إنصاف حقوق المتضررين في بلدنا؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

السؤال الثامن: هل ترى أن منظومة حقوق الإنسان الفلسطيني تحتاج إلى تعديل لتحقيق العدالة؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

السؤال التاسع: هل دور المنظمات الحقوقية الفلسطينية يحسن من الوضع الديمقراطي في بلدنا؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

السؤال العاشر: هل ترى أن الثقافة الوطنية تجاه المواطنة تساعد في تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

السؤال الحادي عشر: اذكر دور ديوان المظالم بالهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تحقيق العدالة الانتقالية؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

فهرس الملاحق

- 119.....ملحق (1): المعلومات الخاصة بدراسة الماجستير.
- 120.....ملحق (2): أسماء محكمي الاستبانة.
- 121.....ملحق (3): تسهيل مهمة باحث.
- 122.....ملحق (4): أداة الدراسة (الاستبانة والمقابلة).
- 123.....ملحق (5): مراسلات خاصة لتطبيق الدراسة.

فهرس الجداول

69	جدول 1.3: نتائج الصدق البنائي.....
70	جدول 2.3: نتائج مؤشر صدق الاتساق الداخلي.....
71	جدول 3.3: نتائج مؤشرات الثبات.....
74	جدول 1.4: نتائج المتغيرات الأساسية (عدد الاجمالي=43).....
74	جدول 2.4: مقياس درجات الموافقة في الاستبانة.....
75	جدول 3.4: تحليل نتائج الوصفي لأبعاد العدالة الانتقالية.....
77	جدول 4.4: تحليل نتائج الوصفي لفقرات البعد "معرفة الحقيقة".....
80	جدول 5.4: تحليل نتائج الوصفي لفقرات البعد "المحاسبة والقصاص".....
82	جدول 6.4: تحليل نتائج الوصفي لفقرات البعد "التعويض وجبر الضرر".....
85	جدول 7.4: تحليل نتائج الوصفي لفقرات البعد "الإصلاح المؤسسي".....
87	جدول 8.4: تحليل نتائج الوصفي لفقرات البعد "المصالحة الوطنية".....
90	جدول 9.4: تحليل نتائج الوصفي لأبعاد التنمية السياسية.....
91	جدول 10.4: تحليل نتائج الوصفي لفقرات المحور "التنمية السياسية".....
96	جدول 11.4: نتائج العلاقة بين العدالة الانتقالية والتنمية السياسية.....
97	جدول 12.4: نتائج أثر العدالة الانتقالية لتحقيق التنمية السياسية.....
99	جدول 13.4: نتائج أثر أبعاد العدالة الانتقالية في تحقيق التنمية السياسية.....
99	جدول 14.4: نتائج السؤال الثالث.....
101	جدول 15.4: نتائج السؤال الرابع.....
111	جدول 1.5: الإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها.....

فهرس الأشكال

شكل 1.1: أنموذج متغيرات الدراسة - أماندا كاتس (2021). 9.....

فهرس المحتويات

أ.....	إقرار:
ب.....	شكر وعرقان
ج.....	مصطلحات الدراسة:
ه.....	المخلص
و.....	Abstract:
1.....	1 الفصل الأول: خلفية الدراسة
1.....	1.1 مقدمة الدراسة
4.....	2.1 مشكلة الدراسة
5.....	3.1 أسئلة الدراسة
6.....	4.1 أهداف الدراسة
6.....	1.4.1 الأهمية العلمية:
7.....	2.4.1 الأهمية العملية:
7.....	5.1 تساؤلات الدراسة
8.....	6.1 أنموذج متغيرات الدراسة
9.....	7.1 حدود الدراسة
10.....	2 الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
10.....	1.2 المبحث الأول: العدالة الانتقالية
10.....	1.1.2 مفهوم العدالة الانتقالية وتطورها التاريخي:
10.....	1.1.1.2 تعريف العدالة الانتقالية:
13.....	2.1.1.2 تجارب عدد من الدول في مجال العدالة الإنتقالية.
18.....	3.1.1.2 مراحل تطور العدالة الانتقالية:
21.....	2.1.2 تطور العدالة الإنتقالية في الأمم المتحدة:
21.....	1.2.1.2 ميثاق الأمم المتحدة:
21.....	2.2.1.2 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر 1948م:
22.....	3.2.1.2 الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان:
22.....	4.2.1.2 قواعد القانون الدولي الإنساني والجنائي:
23.....	3.1.2 أهمية العدالة الانتقالية:

25	4.1.2 أهداف وإستراتيجيات العدالة الانتقالية:
26	1.4.1.2 معرفة الحقيقة:
26	2.4.1.2 المحاسبة والقصاص:
28	3.4.1.2 التعويض وجبر الضرر:
29	4.4.1.2 التطهير:
30	5.4.1.2 الإصلاح المؤسسي:
32	6.4.1.2 المصالحة الوطنية:
33	5.1.2 خلاصة:
34	2.2 المبحث الثاني: التنمية السياسية
34	1.2.2 مفهوم التنمية السياسية:
37	2.2.2 مراحل تطور مفهوم التنمية السياسية:
39	3.2.2 نظريات التنمية السياسية:
39	1.3.2.2 نظرية التحديث:
40	2.3.2.2 النظرية الماركسية:
40	3.3.2.2 نظرية التبعية:
41	4.3.2.2 نظرية التنمية الاقتصادية:
42	4.2.2 مقومات التنمية السياسية:
42	1.4.2.2 المشاركة السياسية:
43	2.4.2.2 التعددية السياسية:
44	3.4.2.2 التداول السلمي للسلطة:
45	4.4.2.2 حماية حقوق الإنسان:
47	3.2 المبحث الثالث: الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"
47	1.3.2 ماهية الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان "ديوان المظالم":
47	1.1.3.2 ماهية الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان:
48	2.1.3.2 عضوية الهيئة في المؤسسات الإقليمية والدولية:
49	3.1.3.2 رؤية الهيئة ورسالتها وقيمها:
49	4.1.3.2 الإدارة العامة والهيكل التنظيمي:
50	2.3.2 دور الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية مستقلة:
50	1.2.3.2 البرامج والخدمات التي تقدمها الهيئة (www.ichr.ps، د.ت: موقع إلكتروني):
51	2.2.3.2 دور الهيئة المستقلة في تعزيز مبادئ حقوق الإنسان في فلسطين:

54	4.2 الدراسات السابقة.....
54	1.4.2 الدراسات السابقة التي تناولت العدالة الانتقالية:.....
54	1.1.4.2 الدراسات المحلية:.....
55	2.1.4.2 الدراسات الإقليمية:.....
56	3.1.4.2 الدراسات الدولية:.....
57	2.4.2 الدراسات السابقة التي تناولت التنمية السياسية:.....
57	1.2.4.2 الدراسات المحلية:.....
59	2.2.4.2 الدراسات الإقليمية:.....
61	3.4.2 الدراسات السابقة التي تناولت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان:.....
61	1.3.4.2 الدراسات المحلية:.....
62	2.3.4.2 التعقيب على الدراسات السابقة:.....
65	4.4.2 الاستفادة من الدراسات السابقة:.....
65	5.4.2 الجديد في الدراسة الحالية:
67	3 الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة.....
67	1.3 تمهيد.....
67	2.3 منهجية الدراسة.....
67	3.3 مجتمع الدراسة.....
68	4.3 وصف أدوات الدراسة.....
68	5.3 صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة).....
68	1.5.3 صدق المحكمين:
69	2.5.3 مؤشر الصدق البنائي:
70	3.5.3 ثبات أداة الدراسة:.....
70	1.3.5.3 مؤشر الاتساق الداخلي:.....
71	2.3.5.3 مؤشر كرونباخ ألفا وأوميغا الموزونة:.....
72	6.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.....
73	4 الفصل الرابع: تحليل البيانات وتفسير ومناقشة النتائج.....
73	1.4 تمهيد.....
73	2.4 الوصف الإحصائي لأفراد مجتمع الدراسة تبعًا للمتغيرات الأساسية.....
74	3.4 المقياس درجات الموافقة في الاستبانة.....

74	4.4 تحليل نتائج الوصفي لأبعاد العدالة الانتقالية
76	1.4.4 تحليل نتائج الوصفي لفقرات البعد "معرفة الحقيقة":
79	2.4.4 تحليل نتائج الوصفي لفقرات البعد "المحاسبة والقصاص":
82	3.4.4 تحليل نتائج الوصفي لفقرات البعد "التعويض وجبر الضرر":
84	4.4.4 تحليل نتائج الوصفي لفقرات البعد " الإصلاح المؤسسي":
87	5.4.4 تحليل نتائج الوصفي لفقرات البعد " المصالحة الوطنية":
90	5.4 تحليل نتائج الوصفي لأبعاد التنمية السياسية
91	1.5.4 تحليل نتائج الوصفي لفقرات المحور "التنمية السياسية":
95	6.4 الإجابة عن تساؤلات الدراسة
104	5 الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
104	1.5 مقدمة
105	2.5 النتائج
105	1.2.5 الاستنتاجات الخاصة بمستويات الالتزام بتطبيق العدالة الانتقالية لتحقيق التنمية السياسية: ..
106	2.2.5 الاستنتاجات الخاصة بأثر التنمية السياسية في تحسين العدالة الانتقالية:
107	3.5 التوصيات
108	1.3.5 توصيات عامة:
108	2.3.5 التوصيات الخاصة بالعدالة الانتقالية:
109	3.3.5 التوصيات الخاصة لتحقيق وتحسين التنمية السياسية:
113	المصادر والمراجع
119	الملاحق
138	فهرس الملاحق
139	فهرس الجداول
140	فهرس الأشكال
141	فهرس المحتويات